جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

# دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة

رسالة تقدم بها الطالب
كمال كاظم جواد الشمري

إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف
الأستاذ الدكتور
كاظم احمد حمادة البطاط

**1428 هـ** **2007 م**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وعَلَّمنهُ صَنعَةَ لَبُوسٍ لَّكمُ لِتُحصِنَكمُ
مِّن بأسِكُم فَهَل أَنتمُ شَـٰكرُونَ﴾

صدق الله ألعلي العظيم
سورة الأنبياء , الآية 80

## أقرار المشرف

اشهد أن الرسالة الموسومة بـ ( دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة ) للطالب ( كمال كاظم جواد ) جرت تحت إشرافي ، في قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

الأستاذ

الدكتور

كاظم [illegible]مد[illegible]مادة البطاط

## [illegible]وصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على توجيه الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس لجنة الدراسات العليا

كلية الإدارة والاقتصاد /جا[illegible]عة كربلاء

/ / 2007

## أقرار المقوّم اللغوي

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة بـ ( دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة ) للطالب ( كمال كاظم جواد ) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير ولأجله وقعت .

التوقيـــع :
الاســـــم :أ.د.علي عبد الله العنبكي
التاريـــخ :

## إقرار لجنة المناقشة

نحن – أعضاء لجنة المناقشة – نشهد إننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ( دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة ) وقد ناقشنا الطالب ( كمال كاظم جواد ) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

أ.د.خالد حسين علي
(عضوا )

أ.د. هاشم الشمري
( عضوا )

أ.د.كاظم احمد البطاط
( المشرف / عضوا )

أ.د.نبيل جعفر عبد الرضا
( رئيس اللجنة )

## صادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة

عميد الكلية
/ / 2007

# الإهداء

إلى ولديَّ (مصطفى ، احمد ) ،متمنياً لهما اكتساب رضاة الله في غاياتهما .

## أهدي هذا العمل المتواضع

**الباحث**

# شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً ، عرفاناً بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور كاظم البطاط ، على الاهتمام العلمي الذي قدمه لي طوال فترة إشرافه على هذه الرسالة ، من خلال المتابعة المستمرة والتوجيهات السديدة ، التي كان لها الاثر الكبير في انجاز هذا العمل ، متمنى له دوام التوفيق والنجاح .

كما اتقدم بشكري الجزيل الى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور ناكم محسن محمد ، والسيد رئيس قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور هاشم ألشمري ، والسيد معاون العميد للشؤون العلمية الاستاذ المساعد الدكتور عبد الحسين حسن بيبب ، للرعاية العلمية التي شملوني بها .

واتقدم بالشكر والتقدير الى السادة رئيس لجنة المناقشة واعضاءها لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة ، ولاسيّما من جشم نهم عناء السفر .

واقدم شكري وتقديري الى اساتذتي الافاضل اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد ، واخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور حسين ديكان درويش ، والاستاذ المساعد الدكتور حسن الراجحي ، والاستاذ المساعد الدكتور عواد الخالدي ، والاستاذ المساعد الدكتور احمد الحسيني والاستاذ المساعد الدكتور عياد محمد علي .

وشكري وتقديري الى العاملين في المكتبة المركزية / جامعة كربلاء ، ومكتبة جامعة الكوفة ومكتبة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، لتسهيل مهمة الحصول على المصادر اللازمة ، وللعاملين في مركز الانترنت بكلية الإدارة والاقتصاد لجهودهم في توفير المعلومات التي تطلبها اعداد الرسالة ، كما ولا أنسى جهود زملائي الطلبة في مرحلة الماجستير ، فكانوا عوناً لي في اصعب الظروف .

كما اقدم شكري الجزيل الى اخواني وزملائي في رئاسة الجامعة لدعمهم وتشجيعهم المتواصل ، وللآخرين الذين لا يتسع المجال لذكرهم ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

**الباحث**

# المحتويات


| الموضــوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | أ |
| شكر وتقدير | ب |
| قائمة المحتويات | ت–ث |
| قائمة الجداول | ج |
| قائمة المخططات | ح |
| قائمة الإشكال | ح |
| المقدمة | 1 |
| الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والوظيفي للصناعات الصغيرة ومكانتها في ظل برامج التكييف الهيكلي . | 53–5 |
| تمهيد | 5 |
| المبحث الأول : ماهية الصناعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الوطني | 21–6 |
| أولا: نبذة تاريخية | 6 |
| ثانيا : مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها | 8 |
| ثالثا : أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني | 12 |
| رابعا : إجراءات دعم الصناعات الصغيرة | 18 |
| المبحث الثاني : العقبات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة | 37–22 |
| أولاً: مشكلات الصناعات الصغيرة ومعوقات نموها | 22 |
| ثانيا : دور القوانين والسياسات في توفير البيئة المناسبة للصناعات الصغيرة | 34 |
| ثالثا : الخصائص السلبية للصناعات الصغيرة | 36 |
| المبحث الثالث : مكانة الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي | 53–38 |
| أولا: الإطار ألمفاهيمي والوظيفي لبرامج التكييف الهيكلي | 38 |
| ثانيا : اثر سياسة التكييف الهيكلي على واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة | 46 |
| الفصل الثاني : حاضنات الأعمال ، مفهومها وطبيعتها | 93–55 |
| تمهيد | 55 |
| المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري لحاضنات الأعمال | 74–56 |
| أولا : ماهية حاضنات الأعمال | 56 |
| ثانيا : التطور التاريخي لحاضنات الأعمال | 58 |
| ثالثا : الفرق بين حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية | 61 |

| الموضــوع | الصفحة |
|---|---|
| رابعا : مقومات نجاح الحاضنة | 64 |
| خامسا: تخطيط البنى المؤسسية للحاضنات وتصميمها | 67 |
| المبحث الثاني : أنواع حاضنات الأعمال واتجاهاتها الحديثة | 75-81 |
| أولا: أنواع حاضنات الأعمال | 75 |
| ثانيا : الاتجاهات الحديثة في صناعة الحاضنات | 79 |
| المبحث الثالث : الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال | 82-93 |
| أولا: أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للوحدات الإنتاجية | 82 |
| ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للاقتصاد الوطني | 84 |
| ثالثا : أهمية حاضنات الأعمال في مواجهة الآثار السلبية لسياسات التكييف الهيكلي والعولمة | 91 |
| الفصل الثالث : بعض التجارب العالمية لإقامة حاضنات الأعمال | 95-149 |
| تمهيد | 95 |
| المبحث الأول : تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة حاضنات الأعمال | 96-108 |
| أولا : التطور التاريخي | 96 |
| ثانيا: أنواع حاضنات الأعمال | 98 |
| ثالثا: موقع وتوطن حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية | 102 |
| رابعا : الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي | 104 |
| المبحث الثاني : نماذج من تجارب حاضنات الأعمال في أوربا واسيا | 109-129 |
| أولا : التجربة الفرنسية بإقامة حاضنات الأعمال | 109 |
| ثانيا : التجربة الماليزية بإقامة حاضنات الأعمال | 114 |
| ثالثا: التجربة الفلبينية بإقامة حاضنات الأعمال | 120 |
| المبحث الثالث : تجربة لبنان في الحاضنات وإمكانية إقامتها في العراق | 130-149 |
| أولا : التجربة اللبنانية بإقامة حاضنات الأعمال | 130 |
| ثانيا : فرص إقامة حاضنات الأعمال لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق | 137 |
| الاستنتاجات | 150-152 |
| التوصيات | 153-154 |
| المصادر | 156-163 |


## قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | موقع الصناعات الصغيرة في الاقتصادات الصناعية | 16 |
| (2) | بنية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2002 | 17 |
| (3) | الاسهامات والمزايا الشاملة لمعهد المشروع الصغير SBI | 25 |
| (4) | الدين الخارجي في بعض بلدان المنطقة 1980 – 1995 | 39 |
| (5) | الفرق بين الحاضنات ومراكز الاعمال | 62 |
| (6) | عينة من حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة حسب طبيعة النشاط | 100 |
| (7) | توزيع الشركات والوظائف حسب القطاع في حديقة صوفيا انتيبوليس 1998 | 111 |
| (8) | موقع ماليزيا بين بلدان العالم في عدد براءات الاختراع | 120 |
| (9) | حاضنات الاعمال في الفلبين لغاية عام 1995 | 122 |
| (10) | معايير اختيار ومراقبة الوحدات الانتاجية وحاضنات الاعمال في الفلبين | 124 |
| (11) | معايير اختيار ومراقبة النشاطات الاقتصادية وحاضنات الاعمال في الفلبين | 125 |
| (12) | الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات النمو والتضخم في لبنان باسعار عام 1997 الثابتة للمدة 1997 – 2006 | 131 |
| (13) | تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى لبنان خلال المدة 1995 – 2004 | 135 |
| (14) | المؤشرات الاقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق للسنوات 1997 – 2001 | 139 |
| (15) | معاملات الارتباط بين الخدمات التي تقدمها الحاضنة ومراحل عمل الصناعات الصغيرة في كربلاء | 146 |
| (16) | الاهمية النسبية لخدمات حاضنات الاعمال حسب مراحل الإنتاج للصناعات الصغيرة في كربلاء | 147 |
| (17) | الطلب على خدمات الحاضنة حسب المراحل الانتاجية | 149 |

## قائمة المخططات


| رقم المخطط | عنوان المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | نموذج البرنامج التعاوني لمعهد المشروع الصغير SBI | 24 |
| (2) | التطور التاريخي لحاضنات الاعمال | 59 |
| (3) | الهيكل التنظيمي للحاضنة | 71 |


## قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | بطالة المتعلمين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا 1998 | 32 |
| (2) | التطور التاريخي لحاضنات الاعمال في الولايات المتحدة | 97 |
| (3) | نسبة اقتناء الصناعات الصغيرة للخدمات الداعمة الى جميع المؤسسات الصناعية في الفلبين لسنة 2002 | 126 |

# المقدمة

يعدّ قطاع الصناعات الصغيرة احد النشاطات الحيوية والمهمة في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء ، لكنه يواجه مشاكل متعددة منها ما يتعلق بضعف الامكانات المادية وصعوبة الحصول على التمويل ، والاخر يتعلق بتخلف الفن الانتاجي المستخدم في هذا النوع من الصناعات .

وفي الاقتصاد العالمي الجديد الذي يشهد تحريرا للأسواق ، اخذت الصناعات الصغيرة تواجه مشاكل جديدة تتعلق بكثافة المعرفة المستخدمة في الانتاج ، مثل هندسة عمليات الانتاج ، ومراقبة الجودة ، والطرق الحديثة في الادارة ، واصبحت المؤسسات لا تتنافس على اساس الاسعار فحسب ، بل ايضا على اساس قدرتها على الابتكار ، وقد بدات حاضنات الاعمال تثير اهتماما خاصا لدى البلدان النامية والمتقدمة ، لانها توفر مزايا مهمة للصناعات الصغيرة ، فمن خلالها تستطيع الصناعات الصغيرة اكتساب الخبرات والمهارات الرفيعة المستوى ، كما تستطيع الحصول على الخدمات التسويقية المشتركة ، فضلا عن تسهيل الوصول الى مراكز التمويل المختلفة . وتشير التجارب العالمية الى ان تحقيق مثل هذه الأهداف من خلال سياسات وإجراءات فردية كان مصيرها الإخفاق ، ولذلك يجب البحث عن آليات جديدة لحل هذه المشاكل ، وقد وجدت هذه الصناعات ضالتها في الانضمام الى حاضنات الأعمال التي تقوم بمزج الطاقات الموجودة لدى كل الأطراف المعنية ، ومنها الإدارات الحكومية ، والمشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق مساهمة ايجابية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دعم قطاع الصناعات الصغيرة .

ان حاضنات الأعمال تعدّ اداة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وإعادة الهيكلة من خلال نشر ثقافة العمل الفردي والخاص واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوطينها . فلقد عملت على زيادة فرص الوحدات الإنتاجية الصغيرة في النجاح من خلال مساندة المشاريع الرائدة في خطواتها الأولى ، والعمل على تثبيت وجودها في السوق ، وتشمل المساندة مختلف الميادين التنظيمية ، والمالية ، والقانونية ، والتجارية ، والعلمية والتكنولوجية ، كما ان هذه الوحدات الإنتاجية تصبح مصدرا لخلق فرص العمل الدائمة ، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المختلفة .

وفي العقدين الاخيرين كانت حاضنات الاعمال تجتذب بازدياد اهتمام الأكاديميين ، وصانعي السياسة العامة ، وفعاليات الاعمال التجارية ، والمنظمات الدولية ، والسبب الرئيس في ذلك كون الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تشكل من حيث العدد الفعاليات الاقتصادية الغالبة ، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي . اما من ناحية السياسة العامة ، فان الحكومات الوطنية

والجهات المانحة الدولية تعدّ مساندة الصناعات الصغيرة وسيلة لتوجيه المعونة الى الشرائح الفقيرة في المجتمع ، ولايجاد فرص عمل جديدة لاشد قطاعات السكان حرمانا . كما انها تؤدي الى تحفيز القطاع الخاص من خلال التنمية المختلطة القائمة على اللامركزية .

## أهمية البحث

تأتي اهمية البحث في سياق التوجهات الحديثة التي تمهد الطريق للأنشطة المستقبلية الرامية إلى إيجاد أنماط جديدة تربط بين مؤسسات البحث والتطوير وبين الصناعات الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال ، اضافة الى البحث عن اليات جديدة لمعالجة المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في ضوء الدور المعول عليها لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

## مشكلة البحث

تعاني الصناعات الصغيرة وكما أظهرته التجارب الدولية من أن نسبة كبيرة منها تتعرض للفشل في السنوات الأولى لإنشائها ، مما يؤثر سلبا في مستوى الاستخدام والتنويع الاقتصادي في العديد من البلدان على اختلاف معدلات نموها .

## فرضية البحث

تشكل الية حاضنات الاعمال مجالا ساندا لتعزيز مسيرة الصناعات الصغيرة ولا سيما في عالم اقتصادي باتت المعرفة تمثل احد سماته .

## هدف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي :-

أ. بيان أهمية قطاع الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني .

ب. إلقاء الضوء على آلية حاضنات الأعمال ، والتعريف بتفاصيل عملها وسبل نجاحها .

ج. دراسة بعض التجارب العربية والعالمية لتطبيق آلية حاضنات الأعمال وإمكانية الاستفادة منها في معالجة مشكلات الصناعات الصغيرة في العراق .

## المنهجية العلمية المتبعة

اعتمد الباحث الأسلوب الاستقرائي للتعرف على ما يتعلق بالموضوع قيد البحث ، وقد تم اختيار بعض البلدان ( عينة البحث ) على أساس التفاوت الاقتصادي لإثبات إمكانية إقامة الحاضنات في مختلف الاقتصادات .

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي والوظيفـــــي

# للصناعات الصغيرة ومكانتها في

# ظل برامج التكييف الهيكلي

# الفصل الأول
# الإطار المفاهيمي والوظيفي للصناعات الصغيرة ومكانتها في ظل برامج التكييف الهيكلي

## تمهيد

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ، إذ تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة وتقوم المؤسسات الصغيرة ، ولاسيما الصناعية منها بدور مهم في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعدّ بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغيرها من المزايا .

ان الصناعات الصغيرة تعدّ إحدى دعائم التنمية الصناعية في كافة دول العالم لذلك تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي لما تقوم به من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فأهمية الصناعات الصغيرة تتجسد بالدرجة الأساسية في قدرتها على خلق الوظائف بمعدلات كبيرة ، ومن ثمّ المساهمة في معالجة مشكلة البطالة .

وفي ظل التحولات العالمية الجديدة وما أفرزته العولمة الاقتصادية من الاتجاه المتزايد نحو تحرير الأسواق ، وجدت الصناعات الصغيرة نفسها في مواجهة تحديات جديدة بمتطلبات تفوق قدراتها و وجب عليها التكيف معها ومسايرتها .

وبغية الإطلاع على طبيعة وأهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني والمشاكل التي تواجهها سيقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول ماهية الصناعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الوطني ، أما المبحث الثاني فيتناول مشاكل الصناعات الصغيرة ومعوقات نموها ، أما عن مكانة الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكيف الهيكلي فسيتم التطرق لها في المبحث الثالث من هذا الفصل .

# المبحث الأول

# ماهية الصناعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الوطني

## أولا : نبذة تاريخية

لقد حولت الثورة الصناعية طبيعة الاقتصادات المحلية الأوربية و الأمريكية غير المترابطة إلى شبكات اقتصادية قومية متنافسة فيما بينها . وبين عامي 1870 – 1900 انتشر في أوروبا وأمريكا العديد من الاختراعات التي كانت لإنكلترا الريادة في الكثير منها ، إذ قامت هذه الاختراعات بدور كبير في تحويل أساليب الإنتاج القائمة ، وارتفعت إنتاجية العامل إلى ما يقارب ستة أضعاف ما كانت عليه في أوائل القرن التاسع عشر [1] .

وقد رافق هذا التطور الكبير في القطاع الصناعي ولادة الشركات العملاقة ذات الإنتاج الواسع التي تمكنت من خلال إداراتها المركزية تسهيل السيطرة على الأسواق ومصادر المواد الأولية وتحقيق مدى اكبر من الكفاية عما كانت عليه الحال قبل الثورة الصناعية .

إن وجود مثل هذه الميزات الكلفوية كونت مجموعة من الأفكار التي بقيت سائدة حتى منتصف القرن الماضي ، وتتلخص بأنه كلما ازداد حجم أو نطاق الإنتاج ازداد احتمال الاستفادة من كفاءة العمل الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل . بينما يضطر العامل في المشاريع الصناعية الصغيرة الى الانتقال من عمل لآخر ، وبذلك تنخفض إنتاجية العامل من جراء ضياع الوقت [2].

ان استراتيجية الحجم الكبير والاندماج والاحتكارات لم تعد تجدي نفعا بعد انتشار ثورة المعلومات والاتصالات في الربع الاخير من القرن العشرين ، فقد تمكنت المنتجات الأجنبية ولاسيما اليابانية من اختراق الأسواق الأوربية من خلال الإنتاج الصناعي التقني العالي الجودة والأسعار التنافسية ، ولم تعد الشركات العملاقة تحقق الارباح الاقتصادية التي كانت سائدة من قبل ، فقامت بتسريح عدد كبير من العاملين وانتشرت البطالة بشكل كبير لم تعهده الاقتصادات الأوربية من قبل . وانهارت المشاريع الكبيرة لتحل محلها الأعمال الصغيرة التي لاتثقل بتكاليف عالية مثل مباني المكاتب وقوائم المرتبات العالية والقادرة على تحويل مسارها بسرعة ، وملاحقة الاختيارات ورغبات السوق التي تظهر فضلا عن القدرة على امتصاص اكبر حجم ممكن

---

( [1] ) روبرت .ب. لايتس : اقتصاد الامم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين : ترجمة سمية شعبان – مراجعة . فتحي ابو الفضل . الطبعة الاولى . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة – 1999 ص 107

( [2] ) جي هولتن ولسن : الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة كامل سلطان العاني ، دار المريخ للنشر – جامعة الملك سعود ، فرع القصيم المملكة العربية السعودية ، 1984 ، ص200 .

من العمالة الفائضة. لذلك ليس من الغريب أن تظهر الإحصاءات الرسمية أنّ عدد المنشآت الصغيرة قد تضاعف تقريبا بين عامي 1975 – 1990 ، وقد أوجدت بذلك ملايين الوظائف الجديدة [1].

وتشير الإحصاءات إلى إن عدد الصناعات الصغيرة قد تزايد بشكل ملحوظ في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كانت تسجل حوالي 1.3 مليون شركة جديدة سنويا ، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في الأعمال الصغيرة في تلك المدة بمتوسط بلغ 20 % سنويا . في الوقت الذي أخفقت أكثر من 500 شركة صناعية في إيجاد وظيفة إضافية واحدة بين عامي 1975 – 1990، وانخفض نصيب هذه الشركات من القوى العاملة من 17 % في عام 1975 إلى اقل من 10 % في عام 1990 ، اما بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني اصلا من خلل في هيكلها الاقتصادي فقد اصبحت الصناعات الصغيرة فيها عاجزة عن امتصاص الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل ، هذا فضلا عن قيام مجموعة كبيرة من البلدان النامية بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي وذلك بإقامة الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وانتاج السلع التصديرية . ولقد شرع القطاع الخاص و بتشجيع من الحكومات باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة ، كما تحول الاهتمام نحو تلك الصناعات والتي تشكل ركنا مهما من أركان التنمية الاقتصادية [2].

---

([1]) مسعود ظاهر : النهضة اليابانية المعاصرة ، الدروس المستفادة عربيا ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ،2002 ص199 .

([2]) فرهنك جلال : التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000 ، الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ، 1991 ، ص64 .

## ثانيا: مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها .

### 1 - ماهية الصناعات الصغيرة

على الرغم من الأهمية البالغة للصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي ، لم يستقر الاقتصاديون حول مفهومها الدقيق والشامل الذي يميزها عن الصناعات الكبيرة والمتوسطة . ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو راس المال المستثمر أو المستوى التقني ، ستنجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادي والاجتماعي والدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد ، إلا أن هناك عدداً من التعاريف ، التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي معين ، فلقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو UNIDO الصناعات الصغيرة بأنها : (( تلك الوحدات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل ( الاستراتيجية ) والقصيرة الأجل ( التكتيكية ) ، والتي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملا )) ، كما ان هناك منهاجين في تعريف الصناعات الصغيرة وهما منهاج كمي يركز على معايير كمية مثل عدد العاملين وحجم راس المال المستثمر والحصة السوقية ، ومنهاج وصفي يركز على المعايير الوصفية كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية* ويعدّ هذين المنهاجين معايير فاصلة بين ما هو صغير وكبير من الوحدات الصناعية [1].

وتعرف الصناعات الصغيرة كذلك بانها (( تلك الوحدات التي تنتج سلعا بسيطة وليست معقدة تكنولوجياً ولا تحتاج إلى راس مال كبير وغالبا ما يقوم صاحب العمل أو المشروع بالعملية الإنتاجية بنفسه أو بتشغيل مجموعة صغيرة من العمال تتراوح بين 1 – 20 عاملاً)) [2].

وهناك تعريف اخر للصناعت الصغيرة وهو انها تلك التي تتميز بقلة مستلزمات إنتاجها من المدخلات الأولية ( Primary Inputs ) وخاصة السع الرأسمالية الإنتاجية المباشرة وتسهيلات البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة والتكنيكية ، ومن انخفاض حاجتها إلى المواد الوسطية الخام وشبه المصنعة والتامة الصنع، وكذلك الاعتماد في عرض منتجاتها على منافذ تسويقية ضيقة في الغالب [3].

---

* يقصد بطريقة الادارة وحجم الاستقلالية هو كلما كانت الادارة مستقلة ومنعزلة عن الملكية كلما صنف المشروع ضمن الصناعات المتوسطة والكبيرة .

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة . الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص14 .

([2]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت ، حزيران 2006 ص75 .

([3]) أ.د.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن -2006 ص 289 .

## 2 - معايير تحديد الصناعات الصغيرة

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة ، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وفقا لتباين امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها ، فالمشروعات التي تعدّ صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعدّ مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية.

كما قد يختلف تغيير حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك بحسب مراحل النمو التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة . ومن المعايير المستخدمة في تحديد الصناعات الصغيرة ما ياتي[1]:

أ – معيار العمالة وحجم الاستخدام .

ب – معيار حجم رأس المال المستخدم في المشروع .

ج – معيار حجم الإنتاج ومستوى المبيعات .

د – معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية .

هـ – درجة التخصص في الإدارة .

و– مستوى التقدم التكنولوجي.

وعلى الرغم من الخلاف حول الحد الأعلى والأدنى للعاملين يبقى معيار العمالة وحجم الاستخدام هو السائد والأكثر استخداما ، نظرا لسهولة الحصول على البيانات وإمكان تحليلها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إن الشركة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل تعدّ شركة صغيرة ، وفي بلدان أوربية أخرى تعد الشركة الصغيرة تلك التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل [2] ، ان مرجعية الخلاف بين معيار الولايات المتحدة واليونيدو للصناعات الصغيرة يعود الى ضخامة الاقتصاد الامريكي وهيمنة المؤسسات الكبيرة على الاقتصاد .

أما في المملكة العربية السعودية فقد تم تعريف المؤسسة الصغيرة بأنها التي توظف اقل من عشرة عمال ولا تتجاوز موجوداتها الإجمالية عن مليون ريال سعودي . وفي الكويت يصنف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به 50 عاملا فأقل ، ورأس ماله اقل من 250 الف دينار كويتي ، ويغطي كافة الانشطة الخدمية والتجارية والصناعية والحرفية .[3]

ويصنف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 – 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة وتـلك التي يعمل فيها بين 50 – 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

---

([1]) أ.حسان خضر : تنمية الصناعات الصغيرة ص3 http://www.arab-api-org\develop1.htm

([2]) س . بي . راو : العولمة الكونية وابعادها الادارية ، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ص251 .

([3]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مصدر سابق ص75 .

أما مؤسسة التمويل الدولية فتتخذ من حجم راس المال معيارا لتصنيف المشروعات اذ تحدد المشروعات التي تستثمر حداً اقصى من الاستثمار مقداره ( 2.5 ) مليون دولار امريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، ويستخدم مجلس الاتحاد الأوربي معيار عدد العاملين ، إذ يعدّ الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم اقل من 100 عامل ، وهناك تصنيف آخر للحجم اقل من 10 عمال للمصانع الصغيرة جدا ( Microfirms ) في حين تكون الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم 10 – 99 عاملاً . وفي العراق على سبيل المثال فان المعيار المستخدم من قبل وزارة التخطيط منذ عام 1983 هو أن الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم من 1 – 9 أشخاص ويقل راس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن 100 ألف دينار[1].

أما في الهند فقد استقر الرأي إلى الأخذ بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم الصناعة الصغيرة وأصبحت المشروعات الصغيرة تعرف بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار [2].

أما من حيث المفهوم العام فان جميع الصناعات تلتقي في هدف واحد وهو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الحاجات البشرية ،الا ان التمييز بين انواع الصناعات حسب الحجم وتشخيص الصغيرة منها امر لابد منه لتسهيل مهمة دراستها والبحث عن سبل الارتقاء بها .

## 3 - سمات الصناعات الصغيرة

هناك مجموعة من السمات التي تميز الصناعات الصغيرة يمكن تلخيصها بما يأتي[3]:

أ- الإشراف المباشر لمالك الوحدة الإنتاجية ، إذ إن الإدارة يقوم بها المالك شخصيا ، وعليه فالإدارة والقرارات الخاصة بالصناعة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل الوحدة الإنتاجية ، إذ يتوزع الاهتمام على اتجاهين ، الأول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب للمنتج ، والآخر يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية داخل المصنع .

ب- سهولة تكيف الإنتاج على وفق الاحتياجات ، إذ تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك ، ويتميز بسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق واعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على مكائن بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة .

ج- دقة الانتاج بسبب اعتماد التخصص في انتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة انتاجيته .

د- يمكن اقامة الصناعات الصغيرة في مساحات صغيرة من الارض نظرا لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها اذ يمكن اقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الاسواق وكذلك في القرى والأرياف

---

([1]) د.مدحت كاظم القريشي : الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2001 ص168-169 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 ، ص8 .

([3]) د. محمد محروس اسماعيل : اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 1997 ص212 .

القريبة من مصادر المواد الاولية ، اذ إن عمل هذه الصناعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للافراد .

هـ–المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة ، مثل المنتجات الغذائية والملابس المتنوعة وإدخال تكنولوجيا رخيصة الثمن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية وتوفير الوقت اللازم للإنتاج [1].

و–تتميز هذه الصناعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة نظرا لعدم جدوى إقامة الوحدات الصناعية الكبيرة فيها .

وهناك سمات أخرى تتعلق بالدور البارز لعمل المراة فيها وكونها كثيفة العمل .... الخ .

## 4 - توطن الصناعات الصغيرة

تتميز الصناعات الصغيرة بالمرونة العالية في توطنها وهي من السمات التي تتسم بها ولاسيّما انخفاض مستلزمات الإنتاج من المدخلات الأولية ( Primary Inputs ) كالسلع الرأسمالية الإنتاجية المباشرة وتسهيلات البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة ، واعتمادها على الأسواق المحلية في تسويق منتجاتها في الغالب[2]. بعكس الصناعات الكبيرة التي تتقلص أمامها نسبيا فرص الاختيار الكفوء للتوطن نتيجة مستلزماتها الضخمة والمتباينة من رؤوس الأموال والقوى العاملة والبنى التحتية وحاجتها الدائمة إلى منافذ تسويقية واسعة.

ومن الجوانب الايجابية لمرونة التوطن للصناعات الصغيرة أنها تلعب دورا كبيرا في توزيع الدخول بين الاقاليم ، ففي العديد من التجارب التنموية اقيمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول . ولما كانت نسبة كبيرة من الصناعات الصغيرة تتواجد في الريف فان تشجيعها يخدم تقليل تركز الصناعة وتعجيل التنمية الريفية ، ووقف زحف الريف إلى المدن ، علما أن الصناعات الصغيرة تزداد إمكانية إقامتها في المناطق الريفية لقابليتها على إقامة روابط مع القطاع الزراعي من خلال تصنيع الآلات والأدوات التي تستخدم في الزراعة [3].

## □الثا :- أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني

تشكل الصناعات الصغيرة طرفا أساسيا وفاعلا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم على مختلف درجات نموها. فمن خلال تعاون الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة أصبحت الأولى تضطلع بدور مهم في حشد الموارد وتوزيعها على مختلف الأنشطة الإنتاجية ، كما أنها تشكل

---

([1]) Ghosn, Carlos, "Saving The Business without losing the company " Harvrad Business Review January ,2002- P35

([2]) أ.د.هوشيار معروف : مصدر سابق ص289 .

([3]) مدحت كاظم القريشي : مصدر سابق ص 166 – 167

القوة المحركة للتبادلات التجارية ذات الصلة والاستثمار والتكنولوجيا ، وهي من العناصر التي تعتمد عليها قوة الاقتصاد ونشاطه[1]. ويطلق على عملية الترابط بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ( بالمناولة الصناعية )* .

لقد تغيرت النظرة إلى هذه الصناعات ، فبعد أن كانت الحكومات تولي اهتماما بالصناعات الكبيرة الحجم فقد اظهر المشهد الاقتصادي الحديث اهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي حيث تحتل الصناعات الصغيرة أهمية متميزة في الهيكل الصناعي ، اذ تمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية الصناعية، وذلك في ضوء دورها في تكوين الدخل القومي ، وخلق فرص العمل الواسعة وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لاقامة الصناعات ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة كما ان معظمها يستخدم المواد الخام المحلية ، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة ، كما تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دوراً مؤثراً في تكامل الصناعات. وكان ذلك واضحا في الكثير من الدول النامية ولاسيّما بعض دول جنوب شرقيّ آسيا إضافة إلى البعض من البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حققت البلدان التي بادرت في دعم هذه الصناعات مثل ايطاليا وتايوان وهونك كونك نموا اقتصاديا كبيرا مقارنة بباقي الدول التي فضلت البقاء على دعم الصناعات الكبيرة . وقد أشار الاقتصادي الأمريكي ( ميلتون فريدمان Milton Friedman ) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 1976 الى هذا الدور للصناعات الصغيرة من خلال تفسيره للمعجزة اليابانية والتقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرى فريدمان أن ذلك يعود الى المرونة والديناميكية التي تتمتع بها هذه الصناعات وليس الى الشركات الكبيرة والعملاقة التي غالبا ما تتسم بالجمود [2].

إن الصناعات الصغيرة تلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك للأسباب الآتية [3]:

1. تضمن الصناعات الصغيرة استمرار حالة التنافس بين المنتجين التي تنعكس آثارها على تحسين نوعية المنتوج وتخفيض أسعاره من خلال إدخال أساليب إنتاج جديدة أو باستخدام تكنولوجيا تضمن الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية.

---

( [1] ) منظمة العمل الدولية : تطوير المؤسسات الصغيرة مقدمة التحديات التي تواجه السياسات -المكتب الإقليمي للدول العربية ، بيروت 2003 ص 7

* ( المناولة الصناعية ) – صيغة من صيغ علاقات التعاون الاقتصادي الاكثر تطورا وكفاءة في تنظيم علاقات التبادل والتكامل بين المشاريع الصناعية ، وتتناول أعمال التصميم والدراسة وصناعة منتجات وسطية ونهائية . ( منظمة العمل الدولية ، مصدر سابق ، ص7 )

([2]) مسعود ظاهر : مصدر سابق ص 145 .

( [3] ) د. كاظم احمد البطاط : تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد / مجلة الفرات ، مركز الفرات للدراسات والتنمية في كربلاء / العدد 1 ،كربلاء ، 2005 ، ص 22 .

2. قابلية هذه الصناعات على التجديد ، إذ ينظر إليها على أنها أساس الأفكار الجديدة وتمتلك روح المبادرة والمغامرة من خلال إنتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق وما يرافق ذلك من مجازفة في تسويق هذه المنتجات ، على عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تنتج سلعا بالامكان التنبؤ بها في الأسواق .
3. تعتمد الصناعات الصغيرة على العمالة أكثر من رأس المال ، وتميل الى توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة مقارنة بالصناعات الكبيرة ، فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من الفقر ، اذ انها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن الى المصادر البديلة للدخل .
4. تسهم الصناعات الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية ، فهي تميل الى تبني الاساليب الانتاجية الكثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة راس المال . وكلما توسع نشاط تلك الصناعات في الاسواق غير الرسمية ، اصبحت اسعار عوامل الانتاج تعكس بصورة افضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالاسعار التي تتعامل بها الصناعات الكبيرة .
5. تدعم الصناعات الصغيرة بناء القدرات الانتاجية الشاملة ، فهي تساعد على استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة ، كما يمكن ان تنتشر في حيز جغرافي اوسع من الصناعات الكبيرة ، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف.[1]

لقد أثبتت الدراسات والبحوث والنقاشات الجارية على جميع المستويات أهمية دور المؤسسات الصغيرة في إنعاش الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي ، كما تأكد أهميتها كأرضية واسعة ومتجددة للتدريب المهني والإداري والمالي ، اذ تملا هذه المشروعات فراغا كبيرا في الحلقة الإنتاجية [2].

إن المشروعات الصغيرة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد القومي ، فهي المصدر الرئيس للأفكار الجديدة والاختراعات ، وإذا ما تمت المقارنة بينها وبين تلك المشروعات الكبيرة فإنها تشكل جزءا كبيرا من النمو الملحوظ للاقتصاد ومن الضروري وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة إذا أردنا المحافظة على حرية المبادرة وتشجيعها وتقديم المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة [3].

---

( [1] ) د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي : الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية ، العدد/30 قطر ، الدوحة ، ايلول ، سبتمبر 2006 ص6 .

( [2] )اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعريز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك ، الامم المتحدة ، نيويورك 2004 ص5 .

( [3] ) عبد الغفور عبد السلام وآخرون :– إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ص 17 .

وهناك مجموعة من المسوّغات التي تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات في اقتصاديات البلدان النامية. وهي كالاتي :- [1]

1 – انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من البلدان وخاصة النامية منها بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الاستيرادات اذ يؤدي ذلك إلى استنزاف الفائض المتحقق وعدم وجود تراكم لراس المال ، وبسبب طبيعة الصناعات الصغيرة وعدم حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة فإنها من الوسائل المناسبة لكثير من البلدان .

2 – تخلف الفن الإنتاجي وانخفاض مستوى الخبرات المتخصصة ، فضلا عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات كبيرة على وفق أسس اقتصادية وفنية متقدمة.

3 – ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.

4 – المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة فيؤدي ذلك الى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

5 – المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات ، من خلال عملها في الصناعات الصغيرة لتكون مؤهلة لممارسة الأعمال الفنية في الصناعات الكبيرة.

6 – تشجيع الادخار والاستثمار ، بتعبئة رؤوس الأموال من المدخرين والجمعيات غير الحكومية فيؤدي ذلك الى خلق حافز لدى الأفراد على زيادة ادخارا تهم وتخفيض استهلاكهم وتراكم راس المال .

7 – استخدام الموارد المحلية وبعض مخرجات الصناعات الكبيرة في العملية الإنتاجية ، وانخفاض نسبة الاستيرادات في اغلب مستلزمات الإنتاج في الصناعات الصغيرة ، اذ ان إقامة مثل هذه الصناعات لا تؤدي إلى تسرب للعملة الصعبة .

8 – تحقيق نوع من التوازن الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية لكون الصناعات الصغيرة تتسم بمرونة التوطن في المناطق التي لا توجد فيها بنى تحتية أو مستوى من التطور. فمن الممكن اقامتها في المناطق الريفية والاسهام في تنمية هذه المناطق لتكون متوازنة نسبيا مع المدن ، كذلك تساهم هذه الصناعات بالحد من هجرة السكان من الريف الى المدينة اذ ان توفير فرص العمل اللازمة يقلل الحافز لدى ابناء الريف بالهجرة الى المدينة [2].

ان الصناعات الصغيرة لها تأثير كبير في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار والصادرات . فضلا عن مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية

---

([1]) أ.د.علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية وتطبيقية ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص297 - 299 .

([2]) أ . د . هوشيار معروف مصدر سابق ص 291 .

الاجتماعية والاقليمية ، وتحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ، وتنويع هيكل الانتاج فضلا عن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز بوصولها الى صغار المستثمرين من الرجال والنساء [1].

لقد أضحت الصناعات الصغيرة ولاسيّما في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، تشغل ما بين 50 و 60% من اجمالي قوة العمل في العالم ، وتوفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الاوربي ، وفي منطقة شرقي آسيا اذ تشكل نسبة تزيد على 95% من اجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35 – 85 % من اجمالي قوة العمل ، اما في الهند فتستوعب حوالي 50% من اجمالي العمالة الصناعية ، وفي ايطاليا 81% وفي بيرو 60% وفي سنغافورة 35% من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ، وتساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يزيد عن 70% من الانتاج العالمي للسلع والخدمات ، وتمثل القوى المحركة للابداع والابتكار في فروع الانتاج المختلفة [2].

أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو 25 – 35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة ، كما تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OCED الى ان مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من اجمالي الصادرات ، وتحتل الصناعات الصغيرة الايطالية المركز الاول بنحو 53% تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي ، ثم السويد بنحو 30% ، ففرنسا وهولندا 26% ، اما في اليابان فان مساهمتها تصل الى 13.5 % . وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات الدول الاسيوية معدلات عالية جداً ، اذ شكلت 60% في الصين و 56% في تايوان ، و 40% في كوريا الجنوبية .[3]

وتتضح اهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة بتحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة صناعياً مـن خلال المساهمة بتكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وتوظيف العمالة ، والجدول ( 1 ) يبين حجم المساهمة في مجموعة من البلدان الصناعية المتقدمة .

**جدول ( 1 )**

**موقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الصناعية**

| الدولة | مساهمتها في اجمالي العمالة % | مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي % |
|---|---|---|

( [1] ) كاظم جاسم العيساوي : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 ص15 .

([2]) د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ص4 .

([3] ) المصدر نفسه ص4 .

| | | |
|---|---|---|
| **الولايات المتحدة الامريكية** | **53.7** | **48** |
| **المانيا** | **65.7** | **34.9** |
| **المملكة لمتحدة** | **67.2** | **30** |
| **فرنسا** | **69** | **61.8** |
| **ايطاليا** | **49** | **40.5** |
| **اليابان** | **73.8** | **27.1** |

المصدر : صالح الصالحي : اساليب تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الاشكاليات وافاق التنمية ، القاهرة ، يناير ، 2004 ، ص169 .

وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، ان المؤسسة الصغيرة في قطاع الصناعة اخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الاعلان فحسب ، بل ايضا باستعمال الالات والمعدات الاكثر تناسبا وملاءمة مع القطاع الموجودة فيه[1].

أما في البلدان العربية ولاسيّما دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن ملاحظة اهمية الصناعات الصغيرة ومكانتها بين الصناعات المتوسطة والكبيرة من خلال الجدول ( 2 )

**جدول ( 2 )**

**بنية الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2002**

| الفئات الصناعية | عدد المنشات | النسبة الى اجمالي الصناعات التحويلية % | اجمالي الاستثمار ( مليون دولار ) | النسبة الى اجمالي الاستثمار في الصناعات التحويلية | اجمالي القوى العاملة ( الف ) | النسبة الى اجمالي القوى العاملة في الصناعات التحويلية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الصغيرة | 5439 | 66.7 | 3284 | 3.5 | 245 | 36.6 |
| الصناعات المتوسطة | 1489 | 18.3 | 5261 | 5.5 | 118 | 17.6 |

( [1] ) المصدر نفسه ص5 .

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الكبيرة | 1226 | 15 | 86913 | 91 | 308 | 45.8 |
| المجموع | 8154 | %100 | 95458 | %100 | 671 | %100 |

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الاحصائي ، قطر ، الدوحة ، 2003 ، ص12 .

نلاحظ من خلال الجدول ( 2 ) ان المصانع العاملة في مجال الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2002 بلغت حوالي 8154 مصنعا ، وان الصناعات الصغيرة احتلت مركز الصدارة من حيث العدد اذ بلغ عددها ( 5439 ) منشاة مثلت ( 66.7% ) من اجمالي عدد المنشات الصناعية ، واستوعبت حوالي ( 245 ) ألف عامل وموظف ، أي ما نسبته ( 36.6% ) من اجمالي العاملين في الصناعة وبلغت استثماراتها حوالي ( 3.3 ) مليار دولار ، وهو ما يمثل ( 3.5% ) من اجمالي استثمارات الصناعات التحويلية .

أما في البلدان العربية الأخرى فان فرص إنشاء صناعات صغيرة داعمة للصناعات الكبيرة محدودة لعدم وجود صناعات صغيرة بهذه المكانة والكفاءة تمكنها من اداء ما مطلوب منها لرفد الصناعات الكبيرة بالمستلزمات الإنتاجية والايدي العاملة ، بل ان معظم الصناعات الصغيرة هي صناعات حرفية خارج نطاق القطاع المنظم وتشكل بمجملها قطاعا للاعمال ضعيفا نسبيا [1]. ومع ذلك ان عددا كبيرا من العاطلين عن العمل او العاطلين جزئيا والكثير من العاملين في القطاع غير المنظم يشكلون خزينا من المؤهلين القادرين على المبادرة الفردية اذا ما تلقوا المساعدة والدعم اللازم من القطاع العام والخاص .

## رابعا: إجراءات دعم الصناعات الصغيرة

أثبتت البحوث والدراسات أنّ دعم الصناعات الكبيرة الحجم لا يؤدي بالضرورة إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمثل الحل الأفضل لكونه لا ينعكس إلا على قلة من عامة الناس . لذلك فان دعم وتطوير الصناعات الصغيرة من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية يكون احد الحلول الملائمة للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، ولما كانت الصناعات الصغيرة تشكل نسبة كبيرة من الصناعات في معظم البلدان وعلى اختلاف معدلات نموها فان ذلك يتطلب العمل على زيادة قدرتها لتجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لاستمرارها وتوفير الدعم والحوافز لضمان تحقيق تلك

[1] ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية : الإعداد للقرن الحادي والعشرين ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2002 ، ص31 .

المشروعات لدورها المطلوب بكفاءة وقدرة عاليتين . وفي هذا الإطار يلعب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية المشروعات الصغيرة من أبرزها ما يأتي[1]:

## 1 - صناديق التنمية الاجتماعية

تقوم صناديق التنمية الاجتماعية بدور مؤثر في تنمية الصناعات الصغيرة ، اذ إن الهدف الأساسي من إنشائها حماية الفئات الفقيرة ، وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي عنها ، وتخفيف حدة البطالة وتمويل الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز المصرفي ، كما تستهدف هذه الصناديق في الغالب الفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والعاطلين عن العمل بما في ذلك الخريجون الجدد والنساء .

تقدم صناديق التنمية العديد من البرامج أبرزها برامج تنمية المجتمع ، برامج أنشطة السكان ، برامج الأشغال العامة( البنية التحتية ) ، برامج تنمية الصناعات الصغيرة ، برامج التشغيل والتدريب ، برامج التنمية المؤسسية ، وبرامج ادماج المراة في المجتمع . ويعدّ تقديم الدعم المالي للصناعات الصغيرة من ابرز مهمات صناديق التنمية الاجتماعية . اذ تقوم بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية او غير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة ( الجمعيات التعاونية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها من الجمعيات الأهلية ) وذلك على وفق أهداف وضوابط صناديق التنمية الاجتماعية ، أو قد يكون من خلال الجهة المنفذة نفسها ، أو من خلال مؤسسات وهيئات تعليمية متخصصة . وتستند صناديق التنمية الاجتماعية عادة إلى الجمعيات الأهلية والتنموية كجهات منفذة قادرة على الوصول إلى اكبر شريحة ممكنة من المستفيدين ونتيجة لواقع انتشارها الجغرافي وفي مناطق بعيدة. فضلا عن ذلك تلجا صناديق التنمية الاجتماعية إلى تقديم المعونة الفنية إلى الصناعات الصغيرة ، والمقصود بالمعونة الفنية جميع النصائح والإرشادات والتوجيهات المتضمنة والمبنية على معارف ومعلومات وخبرات مكتسبة وموجهة لإنتاج أو تحسين أو تطوير السلع والخدمات أو حل المشاكل التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية التي تواجه عملية إنتاج السلع والخدمات في الظروف الطبيعية وغير الطبيعية ، وتشمل خدمات المعونة ، إعداد دراسات الجدوى ، تسويق وترويج المنتجات ، تنمية القوى العاملة والتدريب ، تحسين الإنتاج وضبط الجودة ، تسهيل عقود الباطن ، حل مشاكل التعثر الإنتاجي ، رفع مهارات التخطيط لأصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، متابعة ومعالجة كافة النواحي الإدارية ، وإجراء التقييم الشامل للمشروعات .[2]

## 2 – الاجهزة والمؤسسات الحكومية

---

( [1] ) أ.حسان خضر : مصدر سابق ص9

( [2] ) برهان الدجاني : الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، الجزء السادس ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، مصر ، القاهرة ، تشرين الثاني 1993 ص 206

تتعدد الحوافز التي تستخدمها حكومات الدول الصناعية والنامية لتنمية الصناعات الصغيرة، وتختلف طبيعتها وآثارها ومدى فاعليتها وطريقة تأثيرها . إذ تندرج ضمن إطار السياسات المختلفة ، الاقتصادية والمالية والائتمانية والسعرية ، ويمكن تقسيم ما يستخدم من حوافز على وفق نطاق علمي إلى ثلاث مجموعات [1]:-

المجموعة الأولى: تضم مجموعة الحوافز التي تؤدي أساسا إلى إزالة بعض معوقات الاستثمار ومنها:

أ - توفير البيانات الأساسية .

ب- التعريف بفرص الاستثمار .

ج - المساعدة في إعداد دراسات الجدوى .

د - توفير العمالة اللازمة ورفع مستوى كفاءتها .

هـ - البحث والتطوير العلمي .

و - توفير البنية الأساسية اللازمة بإنشاء حاضنات الاعمال التي تهدف لرعاية تلك المشروعات ومدها بالخدمات الاستشارية والمادية اللازمة .

المجموعة الثانية: تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين:

أ - المجموعة الفرعية الأولى، تتصل بالسياسات الائتمانية وتتضمن توفير التمويل الحكومي ، تقديم الضمانات الحكومية ، تحديد السياسات الائتمانية للدولة ( السقوف الائتمانية ، أسعار فائدة تفضيلية ) ، دعم الحكومة لفوائد الإقراض ، ومنح القروض الميسرة من خلال مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة .

ب- المجموعة الفرعية الثانية ، تتضمن الأدوات التي تندرج ضمن إطار السياسة المالية ، كالإعفاءات الضريبية المؤقتة ، إعفاء الضريبة على الإرباح الموجهة لإعادة الاستثمار ، وتتبلور هذه الوسيلة من خلال منح ( الإجازة الضريبية)* التي تمثل حافزا مهما للاستثمار من خلال مساهمتها بتقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروع الذي يتمتع بهذه الإجازة وخاصة في بداية حياته الإنتاجية مما يكون له اثر ايجابي في الهيكل التمويلي[2].

---

( [1] ) أ.حسان خضر : مصدر سابق ص10 .

* ( الاجازة الضريبية ) : نوع من الحوافز الضريبية التي تمنح من خلالها اعفاءً ضريبياً لعدد من السنوات تبدا من سنة تاسيس المشروع واستنادا لذلك فان هذا النوع من الحوافز يمارس دورا مهما في تكوين الاستثمارات وتوزيعها بين القطاعات المختلفة في القطاع الخاص .

( [1] ) د.سعيد عبد العزيز عثمان : النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص96 .

المجموعة الثالثة : تضم الحوافز المؤدية الى زيادة الإيرادات او خفض التكاليف عن طريق [1]:

أ – دعم أسعار مدخلات الإنتاج المحلية .

ب – إعانة الصادرات.

ج – المعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة .

ويتوقف مدى استخدام هذه الحوافز على طبيعة التدخل الحكومي بتنظيم النشاط الاقتصادي الذي يختلف باختلاف السياسات العامة وتوجهها وخصائص الاقتصاد القومي واهداف وخطط برامج التنمية ووسائل تحقيقها .

## 3 - المنظمات المحلية والإقليمية:

تقوم المنظمات المهنية كالغرف التجارية والصناعية والزراعية بالعديد من النشاطات والفعاليات التي تهم منشآت القطاع الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة ومن تلك النشاطات على سبيل المثال التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك الصناعات والتعاون مع الجهات المعنية لتذليلها، كما تقوم بتنظيم المعارض الوطنية والإقليمية لغرض التعريف بالمنتجات الوطنية وتعريف الصناعات الصغيرة بمصادر ومستلزمات الإنتاج ، وتقوم أيضا بإعداد البرامج التدريبية اللازمة ونشر الدراسات والابحاث والإحصائيات [2] .

اما المنظمات الاقليمية * فتضطلع بتقديم التمويل والمساعدة للصناعات الصغيرة من خلال جهات تنفيذية وبالتعاون الفني مع الحكومات. اضافة الى وضع المعايير لمساعدة الصناعات الصغيرة في التكيف مع التقدم التقني والتغيرات المستمرة . كما تتولى تلك المنظمات اعداد وعقد الاجتماعات والحلقات النقاشية الخاصة بالصناعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، وتقوم أيضا بإمداد العديد من المطبوعات والدراسات الخاصة ببرامج دعم الصناعات الصغيرة واحتياجاتها.

---

( [1] ) أ. احسان خضر : مصدر سابق ص11

([2]) Burce.R.jewell : business studies ، third edition-Longman ،1996 – P550.

* مثلا المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

# المبحث الثاني

# العقبات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة

## أولا : مشكلات الصناعات الصغيرة ومعوقات نموها

تؤثر في الصناعات الصغيرة مشكلات متعددة منها ماهي خارجة عن إرادة الوحدة الإنتاجية وإدارتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها البلد ، ولذلك يصعب تغييرها من قبل المنتج . ومنها ماهي داخلية ترتبط أساسا بالتوجهات العامة لسياسات الصناعات الصغيرة ويمكن معالجتها من قبل إدارة الوحدة الإنتاجية .

وبصورة عامة يمكن تصنيف المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة إلى ما يأتي:

### 1 - المشكلات الاقتصادية:

تنقسم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة إلى قسمين منها مشكلات خارجية بعيدة عن إدارة المشروع وتتمثل بحالات الركود الاقتصادي الذي يصيب بعض القطاعات الاقتصادية التي يرتبط عمل هذه الصناعات بنشاطها الاقتصادي ، هذا فضلا عن المنافسة السائدة بين الصناعات الصغيرة او بينها وبين الصناعات المتوسطة والكبيرة التي غالبا ما تكون غير متكافئة وغير عادلة [1].

وتعتبر هذه من المشكلات المهمة التي تواجه الصناعات الصغيرة ومن المتوقع ان تتفاقم وتتزايد الصعوبات التي تواجه هذه الصناعات لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وتعرض معظم اقتصادات البلدان النامية إلى تقلبات اقتصادية إضافة إلى فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار الرخيصة مقارنة بمنتجات الصناعات الصغيرة التي لا تستطيع أن تقف بوجه سياسة الاغراق* الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي ، مما يحد من قدرتها على المنافسة خصوصا بعد أن أصبحت سياسة الاغراق ظاهرة حقيقية تواجه الصناعات الصغيرة والأسواق بصورة عامة .

---

( [1] ) محمد البسام : " الخليج للاستشارات الصناعية " تدعو لانشاء هيئة خليجية لمكافحة الاغراق للحد من المنافسة غير العادلة للمنتجات الخليجية ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد / 9510 الاربعاء 30 يوليو 2003 ، ص 4 .

* سياسة الاغراق : هي عرض منتجات مستوردة شبيهة بالمنتجات المحلية وباسعار متدنية مع براعة في فن التسويق والترويج لهذه المنتجات .

إن المنتجات الصينية تتمتع بامتيازات عالية جدا من حيث أسعارها والفن التسويقي والترويجي العالي وتمكنت من السيطرة على الأسواق لمعظم البلدان النامية على الرغم من بعض الإجراءات المتمثلة برسوم الاغراق . وهو ما أدى إلى إغلاق مئات الصناعات الصغيرة [1].

وهناك مشكلات اقتصادية داخلية مرتبطة بسياسة المنتج ويمكن معالجتها كنقص الخبرات المتعلقة بتخطيط الإنتاج والمبيعات والتوظف والأجور ، وقد أثبتت الدراسات مدى قدرة الصناعات الصغيرة على تجاوز تلك المشاكل في حالة تلقيها الاستشارات الاقتصادية [2].

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء ( معهد المشروع الصغير SBI * ) الذي يقوم بتوفير الإرشادات لمشاريع الأعمال الصغيرة ، وقد تأسس عام 1972 بهدف توفير الخدمات الإرشادية إلى أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية من خلال 250 معهدا علميا وجامعة في 50 ولاية ومواقع أخرى ويساعد 8000 منشأة أعمال في السنة . وتقوم فرق عمل مؤهلة من طلبة الجامعات تقدر بحوالي 20000 طالب في السنة بتقديم الإرشادات إلى الأعمال الصغيرة كجزء من برنامجهم التعاوني ، اذ قدم البرنامج التعاوني ( معهد المشروع الصغير SBI ) مخططا لتوضيح العلاقة بين الكيانات الثلاثة ( الجامعات والمعاهد، الحكومة، مجتمع المشروعات والأعمال الصغيرة ). كما موضح في المخطط (1) ، اذ يتم تمثيل العلاقات الثنائية التي تتبادل المنافع بين أي وحدتين من الكيانات الثلاثة عن طريق أسهم ذات اتجاهين توضح طبيعة التفاعل بين المعهد العلمي والحكومة إلى أن تحصل الجامعة على الدعم المالي والمواد المعلوماتية من الهيئات الحكومية ( إدارة شؤون المشروعات الصغيرة ) ، وفي المقابل توفر الجامعة تقارير عن حالة الأعمال وتحليلاتها ومشكلاتها ، ثم الفرص والحلول، ويقدم نفس التقرير إلى صاحب المشروع . يعدّ التفاعل بين وحدات الأعمال وطلبة الجامعات فرصة للطلبة لتحليل عمليات تشغيل المشاريع وتحديد مشكلاتها وإيجاد الحلول الصحيحة ، اذ تتسلم وحدات الأعمال بالمقابل تحليلا عن عملياتها من منظور رؤية خارجية عن طريق الطلبة المنتمين إلى SBI دون مقابل . حينئذ يساهم قطاع الأعمال الناجح في النشاط الاقتصادي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في دفع الضرائب وتخفيض نسبة البطالة.[3] ونستطيع أن نرى المنافع المتبادلة من خلال الإسهامات والمزايا لكل وحدة تنظيمية من الوحدات الثلاث ( الأعمال ، الجامعة والحكومة ) في برنامج معهد المشروع الصغير SBI من خلال الجدول (3) .

---

( [1] ) د.توفيق السويلم : مصير صغار المستثمرين والخيارات المتاحة امامهم ، مقابلة تلفزيونية من قناة العربية الفضائية ، مساء يوم الاثنين 2005/10/12 .

( [2] ) س . بي . راو : مصدر سابق ص258 .

( * ) SBI= small business institute .

( [3] ) المصدر نفسه ص258

**مخطط ( 1 )**

**نموذج البرنامج التعاوني لمعهد المشروع الصغير SBI**

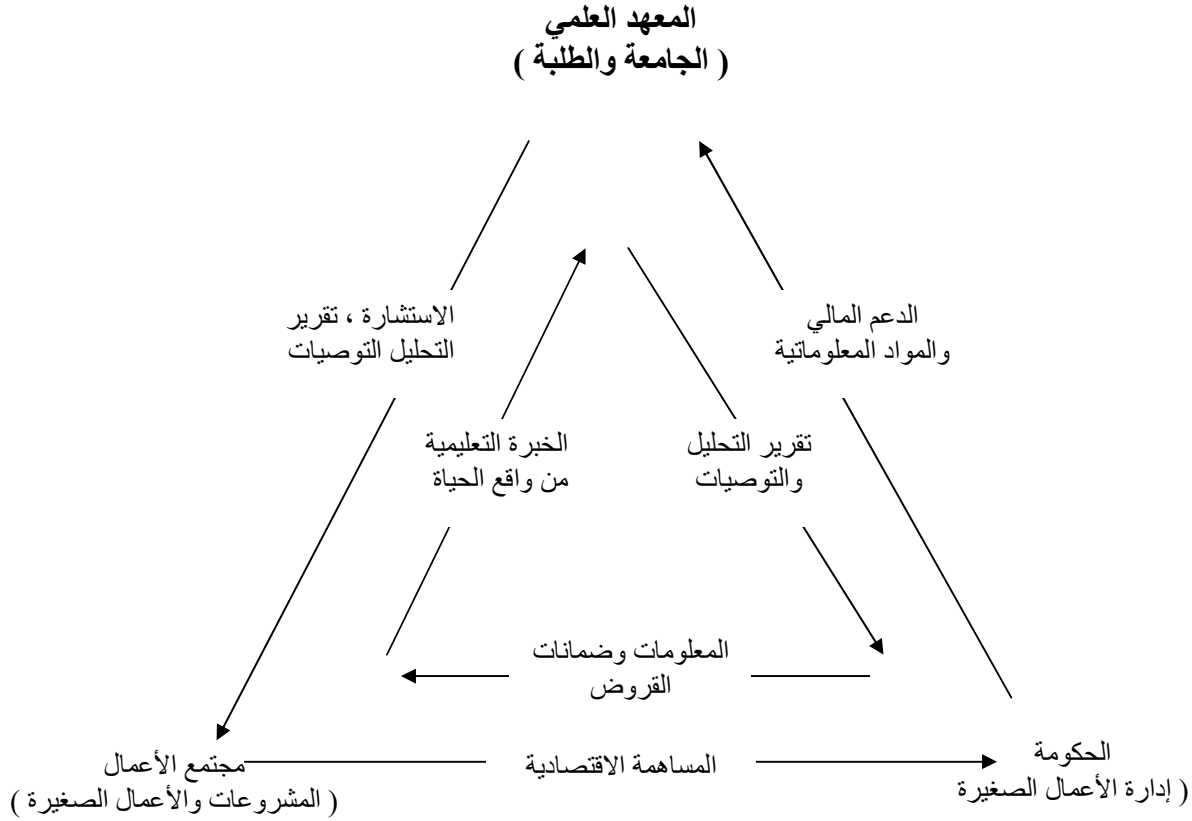


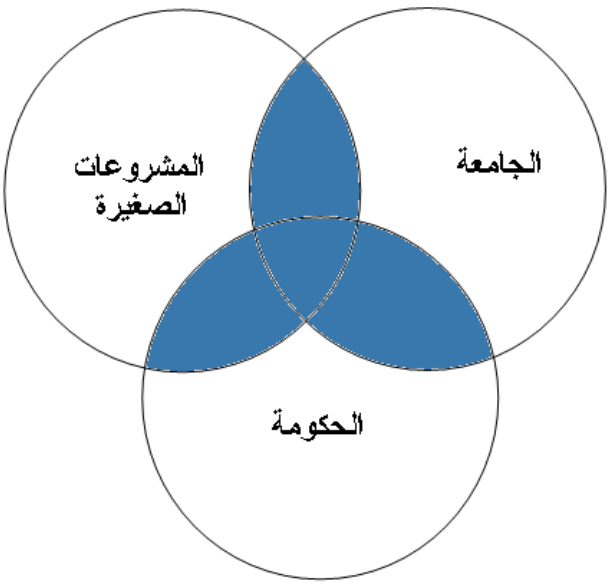


الجزء غير المظلل : الدور الرئيس المتميز لكل كيان تنظيمي .
الجزء المفرد: التفاعلات الجانبية الثنائية.
أما الجزء الثلاثي : الربط بين الكيانات الثلاثة

المصدر : س . بي . راو ، العولمة ( الكونية ) وإبعادها الإدارية ، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي ، الطبعة الاولى دار الفجر ، القاهرة 2003 ص260

**جدول (3)**

**الإسهامات والمزايا الشاملة لمعهد المشروع الصغير SBI**

| الإسهامات | المزايا |
|---|---|
| **الجامعة** | |
| – وقت وجهود الطلبة والجامعة .<br>– قاعدة البيانات الحالية .<br>– تحليل مشكلات الأعمال .<br>– التوصيات على شكل تقرير مكتوب .<br>– النصح والإرشاد من الطلبة تحت إشراف الجامعة .<br>– مواد الجامعة . | **الطلبة**<br>– التعليم التجريبي من مواقع اعمال واقعية .<br>– فرصة التفاعل مع صاحب العمل / المدير.<br>– تقدير صعوبات الاعمال الشاقة.<br>**الكلية او المعهد**<br>– التفاعل مع مجتمع الأعمال.<br>– توجيه الطلبة في مواقع أعمال مختلفة.<br>– فرصة للتحريات وجمع البيانات .<br>– علاقات الجامعة مع المجتمع . |
| **الأعمال** | |
| – تسهيل الوصول الى قاعدة عمليات ومعلومات .<br>– معرفة وقت الاعمال من صاحب العمل / المدير. | – التحليل والنصح حول الفرص الاستثمارية ، والمشكلات ووضع الحلول من منظور خارجي.<br>– مدخلات غير مباشرة من الكلية .<br>– تقرير مكتوب يتضمن التوصيات والحلول دون مقابل .<br>– احتمالات نجاح ونمو الاعمال . |
| **الحكومة** | |
| – منح الدعم المالي والمواد المعلوماتية .<br>– معلومات وخطوط ارشادية للادارة .<br>– مساعدة ادارية ومالية للاعمال الصغيرة . | – معلومات عن مشكلات الأعمال الصغيرة .<br>– تخفيض حالات فشل الأعمال الصغيرة وضمان سداد القرض .<br>– التوظف ، التنمية الاقتصادية ، وإيرادات الضرائب. |

المصدر : س .بي. راو : العولمة ( الكونية ) وابعادها الادارية ، ترجمة عبد الحكيم احمد الخزامي ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2003 ص 261

ومن بحوث معهد SBI اتضح ان التأثير الاقتصادي للبرنامج المذكور عن المدة 1990 – 1993 هو ( 499 ) وحدة صغيرة ، اذ تم احتساب التغيرات في المبيعات والتوظف والاجور مابين السنة التي حصل فيها العملاء على الإرشادات والسنة السابقة لحصولهم على الارشادات ، وقد تمت المقارنة بين معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية المذكورة مع معدلات النمو في الولايات المتحدة لكل مقياس ( مبيعات ، توظف ، اجور ) وتبين ان معدلات النمو تضاعفت في هذه المجالات عن العام السابق للارشادات وهذا يبين حجم المشكلة الاقتصادية التي تواجه الوحدات الصناعية الصغيرة [1].

## 2 - المشكلات التمويلية

يشكل التمويل عنصرا اساسيا في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة ، لذلك تعدّ مشكلة التمويل من اهم المشكلات التي تواجه هذه الصناعات . وتحتاج تلك الصناعات الى نوعين من التمويل ، الاول يتعلق بتمويل اقتناء الاصول الثابتة اللازمة لمباشرة او توسعة العمليات الانتاجية ، كالاراضي والمباني والالات والمعدات . والثاني يتعلق بتمويل راس المال الذي يستخدم للايفاء بمتطلبات التكوين السلعي والاحتياجات النقدية للتشغيل . وبإمكان المشاريع ان تحصل على التمويل المطلوب من مصادر داخلية مثل الارباح المدورة والفوائد على الاستثمارات والايجارات ، او من مصادر خارجية كالقروض المقدمة من البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية الاخرى مثل بنوك التنمية ، مؤسسات ضمان القروض ، المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية ، صناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وعادة ماتتنوع اشكال التمويل تبعا لاغراض طالب التمويل وعلى الشكل الأتي [2]:

أ. قروض قصيرة الأجل : تمنح لمدة اقل من اثني عشر شهرا لغرض توفير المواد الخام اللازمة ولتعويض النقص في السيولة ، حتى يضمن المشروع استمرار الانتاج وعدم حصول اختناقات خلال مراحل الانتاج المختلفة .

ب. قروض متوسطة الاجل : تمنح عادة لفترات تتراوح مابين أكثر من عام واقل من خمسة أعوام لأغراض تمويل الانشاءات بشكل اساسي ، او شراء الآلات والمعدات الجديدة .

ج. قروض طويلة الأجل : تمنح لفترة تزيد عن خمسة سنوات ، لغرض التجديد او التوسع بالنسبة للوحدات القائمة او المشروعات الجديدة ، كما تمنح لغرض تمويل شراء او استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج .

---

( [1] ) س . بي . راو :مصدر سابق ص262 .

( [2] ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، مصدر سابق ص 9 - 11 .

د. التمويل بالتقسيط والتمويل بالإيجار (* ) .

تواجه مشاريع الصناعات الصغيرة مشاكل عديدة في الحصول على التمويل من المصادر الخارجية وفي مقدمتها صغر حجم المشروع الذي يجعل من الصعب الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك الصناعات مقابل القروض ، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله [1]. فنلاحظ انه بالرغم من أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية فان هذه المشاريع مازالت تواجه مصاعب كبيرة في الحصول على القروض والمساهمة في رأسمالها ، ولا تبدي البنوك التجارية والجهات المستثمرة حماسا لخدمة هذه المشاريع ، حيث ينظر المستثمرون إلى المشاريع الصغيرة باعتبارها من الجهات المقترضة ذات المخاطر العالية نظرا لعدم كفاية الضمانات المتعلقة برؤوس أموالها ، وضعفها أمام تقلبات السوق وارتفاع معدلات زوالها .

إن عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه الصناعات الناجمة عن افتقارها إلى السجلات المحاسبية وعدم كفاية بياناتها المالية ، وخطط أنشطتها يجعل من الصعب على الدائنين والمستثمرين الاطمئنان لهذه المشاريع، إذا ما تقدمت بطلبات الحصول على القروض الائتمانية ، فضلا عن ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات الخاصة بتسليف القروض الصغيرة اذ لا يجعل من تمويل المشاريع الصغيرة الحجم نشاطا مربحا . لذلك تمتنع البنوك التجارية عن تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة وتحابي الشركات الكبيرة التي لها كيانات اقتصادية وسجلات محاسبية على الرغم من ان معظم مشاكل هذه البنوك نابعة من تعاملها مع الشركات الكبيرة. كما أنّ معظم البنوك التجارية تفضل أن تمنح (القروض المضافة)* على أن تمنح قروضا إنتاجية موجهة إلى الصناعات الصغيرة ، لما تحققه الأولى من طمأنينة لكون المحافظة على ودائع العملاء هي من أولويات البنوك التجارية .

وفي حالة حصول موافقة المؤسسات المالية على التسليف فان الوحدات الصناعية الصغيرة تعاني من صعوبة بالغة في الإجراءات الروتينية ووجود البيروقراطية في اغلب المؤسسات المالية التي تعترض منح التسهيلات الائتمانية للوحدات الصناعية الصغيرة [2].

---

* التمويل بالايجار ، احدى وسائل التمويل المناسبة بصفة خاصة لشراء المكائن والمعدات وذلك بعقود ايجار ويمكن ان تنتقل ملكية هذه المكائن الى المستأجر بعد تسديد الدفعة الاخيرة من القيمة .

( [1] ) الفونس ديب : المستقبل الاقتصادي ، صحيفة المستقبل/ العدد/1288 ،بيروت لبنان الاثنين 5 ايار 2003 ص8 .

* القروض المضافة : هي القروض التي تمنح لأغراض استهلاكية كشراء بيت او سيارة .. مقابل فوائد محددة وضمانات كافية .

([2] ) علي النقيب : إحجام البنوك عن تمويل الصناعات الصغيرة ، صحيفة الاهرام الاقتصادي العدد / 1932 الاثنين 16 كانون الثاني 2006 ، ص 4 .

## 3- المشكلات التسويقية

يعدّ التسويق من المراحل المهمة في عمل الوحدات الصناعية الصغيرة اذ يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق الممكنة للصناعة ، وتبرز المشكلة من عدم اهتمام أصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة بدراسة الأسواق لتصريف منتجاتهم نتيجة لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء ضعف الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق ، وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع . في حين إن التوجهات الحديثة تتطلب دراسة مسبقة لما سوف تكون عليه حالة السوق لفترات لاحقة قد تصل إلى عشرين سنة للتعرف على تنبؤات دقيقة لرأس المال العامل والمعدات والمنتجات الجديدة والمحسنة وبرامج الإعلان وبحوث التسويق وكذلك تطوير مهارات الأفراد وتدريبهم [1].

ولقد تفاقمت المشكلة التسويقية في الصناعات الصغيرة مع اندماج معظم البلدان بسياسية الانفتاح الاقتصادي ودخول هذه الصناعات في منافسة غير متكافئة مع منتجات الشركات الكبيرة والسلع المستوردة الأخرى. لذا لابد من وضع إجراءات وضوابط تتيح لهذه الصناعات الفرص المناسبة للتسويق لكي تستمر في عملها الإنتاجي دون توقف .

فنلاحظ في اكبر الاقتصادات الرأسمالية تتدخل الدولة لحماية هذه الصناعات ومساندتها حتى تتخطى العقبات التسويقية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، قامت الحكومة في عام 1953 بإصدار قانون خاص تؤكد فيه دورها في الحفاظ على تكافؤ الفرص التسويقية عن طريق حماية مصالح الصناعات الصغيرة ، اذ تم تخصيص وكالة فيدرالية لمساعدة هذه الصناعات تحت اسم ( S.B.A ) ويعمل حاليا في هذه الوكالة حوالي 3000 موظف بميزانية تقترب من 500 مليون دولار سنويا ، وتمتلك 69 فرعا في الأراضي الأمريكية وقد استفادت حوالي 20 مليون منشاة صغيرة وساهمت في انتقال عدد من الصناعات الصغيرة إلى شركات كبرى مثلما حدث لشركات ابل ، وانتل ، وفيدرال اكسبريس ، وكومباك وأمريكان اون لاين وقد استطاعت الوكالة خلال عقد التسعينيات رفع معدل النمو السنوي للمشروعات الصغيرة إلى 3.8% اذ تتدخل الحكومة كأحد المشترين لمنتجات هذه الصناعات وفقا لاتفاق مع ( S.B.A ) إذ تستوعب المشتريات الأمريكية ما يقرب من 40 مليار دولار من منتجات الصناعات الصغيرة سنويا أي خمس قيمة المشتريات من الأسواق العالمية ، يضاف إلى ذلك حصة هذه الصناعات من السوق المفتوحة التي تدخلها هذه الصناعات من خلال اتفاق الحكومة مع الشركات الكبرى لترك جزء من العقود الموقعة أو المناقصات التي ترسي عليهم إلى الصناعات الصغيرة . [2]

---

( [1] ) عبد الغفور عبد السلام ، واخرون : مصدر سابق ص 143 – 144 .

( [2] ) اماني علي هلال : دروس امريكية للمشروعات الصغيرة منشور على الموقع الالكتروني
http://www.islamonline.net/economies/2006/01/articl.12.shtml,P1

وبالرغم من العوائق التي تواجه عمل هذه المنظمات التسويقية والمتمثلة بمدى التزام الحكومات بدعم الصناعات الصغيرة فإنها تستطيع أن توفر بيئة اقتصادية صحية لنمو هذه الصناعات وهو ما يلزم أي وحدة صناعية صغيرة ترغب الدول في أن تصبح عنصرا فاعلا في الاقتصاد القومي[1].

## 4- المشكلات الإدارية

إن إنشاء وحدة صناعية صغيرة على أسس وقواعد علمية سليمة وإدارتها حسب أصول الإدارة الحديثة هو من أهم العوامل التي تساعد على نجاح هذه الوحدة . فالإدارة الجيدة هي الضمان المؤكد لنجاح المشاريع الصناعية الحديثة اذ تعد مفتاحا لنجاح العملية الصناعية ومن ثمّ تكون العامل الأساسي للنمو والتطور الاقتصادي.

إن الإدارة الناجحة هي التي تستطيع ان تعد الميزانية الجارية للوحدة الانتاجية وتجعلها تعمل بطريقة اقتصادية تضمن تحقيق اقصى معدل للربح باقل كلفة ممكنة عن طريق مراقبة المصروفات الادارية والعامة والرقابة على التكاليف وبرمجة عمليات الشراء ، ويعد التخطيط كذلك من الوظائف الاولى للادارة فهو القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الادارية الاخرى ، ان المشكلة الادارية للصناعات الصغيرة تتمثل بافتقارها للخبرات الادارية في العديد من المجالات كالاعمال الحسابية والتخطيطية ، وكذلك تميزها بالمركزية باتخاذ القرارات اذ يقوم شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الادارية واعتماد نمط ( المدير المالك غير المحترف ) ، او الاعتماد على احد افراد الاسرة او الاقارب دون مراعاة التحصيل العلمي وذلك لكون اغلب الصناعات الصغيرة هي مصانع عائلية تتاثر كثيرا بتركيبة الأسرة في إدارة المشروع [2]، وهذا بدوره يولد نوعا من الجمود المتأصل وفشل الافراد مالكي المصانع الصغيرة في كسر طوق العلاقات الاسرية الضيقة والانتقال إلى علاقات أوسع تعود بالنفع عليهم وعلى مصانعهم . [3]

ويمكن تلخيص السمات الرئيسة للإدارة في الصناعات الصغيرة بما يأتي [4]:

أ. يغلب على انشطة الصناعات الصغيرة طابع الفردية في مجال الإدارة ، ففي كثير من الاحيان تكون الادارة عائلية او مقترنة بشخص واحد وعدم الرغبة في تفويض السلطة الى اشخاص اخرين يتمتعون بكفاية في مجال عملهم .

---

([1]) Bruce.R. Jewell. Op-cit P548-550

([2]) فرانسيس فوكوياما : الثقة ، الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي ، ترجمة معين الامام ، حجاب الامام ، الطبعة الاولى ، لندن ، 1998 ص 326 .

([3]) د. حسين المهدي : وظيفة التخطيط في العمل الاداري لمؤسسات العمل الاهلي ، نشرة اضاءات ، العدد / 4 البحرين يونيو ، 2006 ص 3 .

([4]) منظمة العمل الدولية : الكسندرا اوفيري ميلبرادت : تقييم اسواق الخدمات الداعمة للاعمال ، البرنامج المركزي حول تعزيز الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة ( SEED ) الطبعة الاولى ، بيروت ، 2003 ص 22 – 23 .

ب. بساطة الهيكل التنظيمي اذ يقوم صاحب المصنع بالإدارة لتخطيط الإنتاج والتسويق وأجراء العمليات المالية والحسابية .

ج. نقص الخبرات الإدارية وعدم الكفاية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية ،ولاسيّما إن من ابرز متطلبات الإدارة في الصناعات الصغيرة هو المرونة وسرعة اتخاذ القرار في حالة ظهور أسواق جديدة أو أسلوب إنتاجي تكنولوجي جديد . وكذلك عجز هذه الإدارات عن اعداد الملفات والسجلات المحاسبية طبقا لمتطلبات الاقتراض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى .

د. عدم الرغبة في الاستعانة بالخبرات وامتناع اغلب اصحاب المصانع الصغيرة على تلقي الخدمات الادارية والتخطيطية . فقد اثبتت الدراسات التي اعدتها منظمة العمل الدولية – جنيف ان التدريب الاداري والمشورة للتخطيط والادارة هي من بين الخدمات التي تشتريها الصناعات الصغيرة اقل من غيرها من الخدمات .

هـ. عدم الكفاية في ادارة الوقت واستغلاله بشكل امثل في العملية الانتاجية .

و. عدم الفصل بين الادارة والملكية .

ان المشاكل الادارية المتعددة والمذكورة سابقا والتي ترافق عمل اغلب الصناعات الصغيرة تؤدي الى عدم استفادة هذه المصانع من اساليب الادارة الحديثة وتخطيط الانتاج ولذلك تتميز اغلب هذه الاعمال بالضعف وعدم القدرة على تخطي الصعاب والمعوقات التي تواجهها وتبرز حاجتها الماسة الى الرعاية وخاصة في السنوات الاولى لإنشائها .

## 5 – مشكلة العمالة

ينحصر مفهوم العمالة في ذلك الجزء من السكان النشطين اقتصاديا ( العاملين منهم والعاطلين عن العمل ) وهو يمثل في الغالب السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 15–65 سنة وتسمى هذه الفئة بالسكان الفعالين ( Active population ) بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات والاصابات وطلبة المدارس والجامعات والنزلاء وفئات اخرى [1].

ان من غير الممكن تحقيق سياسة فعالة للتصنيع بشكل عملي بدون كوادر علمية مؤهلة اذ ترتبط بمدى توافرها ومهارتها وخبرتها جميع المراحل التي تشكل العملية الانتاجية للقطاع الصناعي بشكل عام وللصناعات الصغيرة بشكل خاص .

([1]) د. مدحت كاظم القريشي : مصدر سابق ص 113 .

ومن الواضح ان اجمالي المعروض من قوة العمل يفيض عما يطلبه القطاع الصناعي من سوق العمل ، وان الذي قد يفرض قيودا على حركة العملية الانتاجية هو اصناف معينة من القوة العاملة يمكن حصرها بما يأتي [1]: -

أ. العمال الماهرين : وهم أولئك الأشخاص الذين تتطلب حرفتهم ثقافة أولية يليها تدريب خاص وممارسة لمدة لا تقل عن سنة سواء في العمل أو في دورات تدريبية .

ب. الفنيين والمهندسين وخريجي الدراسات العلمية : وهم أولئك الاشخاص الذين اجتازوا مراحل الدراسة الاساسية في الاقل بالاضافة الى فترات التدريب الفني .

ج. مديري الاعمال : وهم خريجو الكليات ومعاهد الإدارة والمؤهلون للعمل الاداري بموجب المناهج التدريبية وممارسة الأعمال في هذا المضمار .

وتتلخص مشكلة العمالة في الصناعات الصغيرة بنقص العمالة الماهرة المذكورة في الأصناف السابقة الذكر، إضافة لعدم تامين الحماية الاجتماعية للعاملين ، فضلا عن ظاهرة عمالة الأطفال التي غالبا ما تنتشر في هذه الصناعات .

ويمكن تلخيص أهم مشكلات العمالة في الصناعات الصغيرة بما يأتي :-

أ. إن واقع التعليم الذي يتلقاه الشباب الان مختلف تماما عن احتياجات سوق العمل خاصة في الوطن العربي اذ ينتشر التعليم التلقيني وينخفض مستوى الجوانب التطبيقية في التعليم. فنلاحظ مثلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجود اختلال في التوازن الهيكلي في سوق العمل يتمثل بعدم التناسق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والأنماط التعليمية القائمة في التعليم العالي [2] . لذلك نرى أنّ معظم الشباب يدخلون سوق العمل بعد إكمال الدراسة الثانوية والشكل ( 1 ) يبين إن نسبة البطالة تكون مرتفعة بين الأجيال المتعلمة .

---

([1]) د.محمد سلمان حسن : التخطيط الصناعي ، ترجمة موفق حسن محمود ، فؤاد الدهوي ، الطبعة الاولى ، دار الطبيعة للطبع ، بيروت ، لبنان ، 1974 ، ص 85 .

([2]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا . 2004 ص 75-76 .

**الشكل ( 1 )**

**بطالة المتعلمين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا 1998**

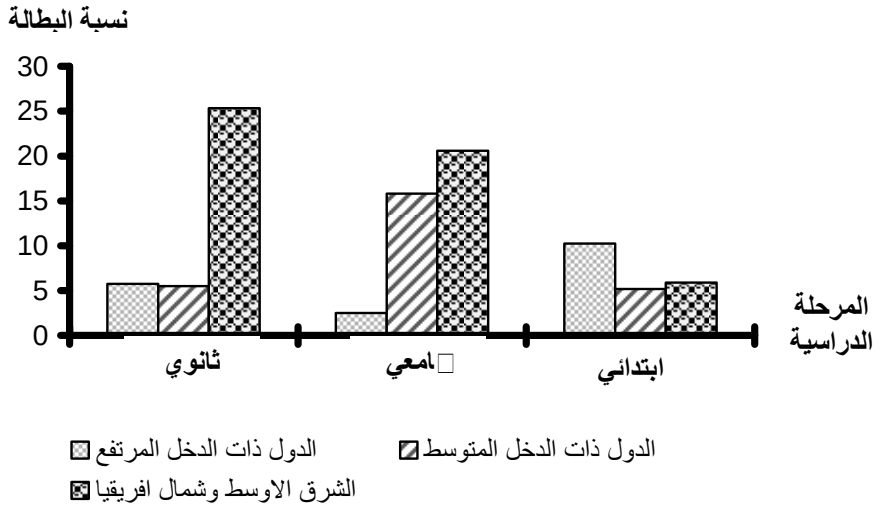


المصدر : تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، البنك الدولي 2004

ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات التعليم العالي وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل . كذلك تتميز العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بارتفاع نسبة البطالة بين النساء إذ نجد أن وظائف النساء تنحصر فقط في الحكومة أو في وظائف محددة وتنخفض مشاركتهن بشكل واضح في قطاع الصناعات الصغيرة .

ب. إن الثقافة الوظيفية السائدة في البلدان النامية خاصة المجتمعات العربية لاتزال تقوم على تفضيل العمل الحكومي على العمل الخاص ، على الرغم من انخفاض الأجور الحكومية نسبيا مقارنة بنظيرتها في القطاع الخاص ، ويأتي ذلك نتيجة لما تمنحه الوظيفة الحكومية من مزايا لا تتوفر في غيرها من الوظائف الأخرى ، مثل الاستقرار الوظيفي وصعوبة الفصل من العمل والتامين الاجتماعي والصحي وظروف العمل الأفضل والمكانة الاجتماعية . وهو ما يجعل العمل في الحكومة مفضلا لدى كل شاب عربي وان كان لا يوفر الحد الادنى المطلوب للانفاق والمعيشة . فعلى سبيل المثال في المجتمع المصري يقدر عدد العاملين

في القطاع الحكومي بحوالي 5.5 مليون تقريبا ، اما في تركيا فالعدد 0.5 مليون فقط على الرغم من ان عدد سكان تركيا مقارب لعدد سكان مصر [1]

ج. عدم وجود اهتمام لدى اصحاب المصانع الصغيرة في تأهيل وتدريب الكوادر العاملة وانشغال اصحابها باعمالهم الخاصة او بالاعمال المكملة للانتاج ، ولذلك فان اغلب العاملين في هذه الصناعات لا يتمتعون بالخبرة الكافية .

د. انخفاض نسبة العناصر الريادية وعزوف عدد كبير من الشباب أصحاب الخبرات عن الحصول على قروض مصرفية ، خوفا من تعرض مستقبلهم للانهيار اذا ما فشلت مشروعاتهم وفقدوا القدرة على سداد اقساط القروض وفوائدها ، اذ ان المؤسسات المالية تضع شروطا يعدها الشباب بيروقراطية وغير متوافقة مع ظروف جيلهم مثل ارتفاع حجم الضمانات وعدم التسليف لأغراض البناء وتهيئة موقع العمل إضافة الى ارتفاع فوائد القروض المفروضة عليهم .[2]

هـ. يتميز قطاع الصناعات الصغيرة وخاصة في البلدان النامية بكونه صغيرا ومبعثرا نسبيا ولا توجد جهة تهتم بشؤون هذه الصناعات وصعوبة جمعها تحت اداره مركزية معينة ، وهذا يؤدي الى حرمان هذه الصناعات من الحصول على الامتيازات والاستشارات المتعلقة بتعزيز وتطوير الاستخدام ، لذلك تركز منظمة العمل الدولية على إجراء البحوث والدراسات المتخصصة ووضع خطط من شانها تقديم المساعدات والخدمات الاستشارية والتدريبية للصناعات الصغيرة التي تعدّ اليوم المحرك الأساسي للنمو في سائر أنحاء العالم .

و. ارتفاع حوادث العمل وانخفاض مستويات الامن الصناعي في الصناعات الصغيرة بسبب الجهل بقواعد الامن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وارباب العمل ايضا ، وانخفاض المستوى الصحي والاجهاد الذي يصيب العمال بسبب الاستمرار لساعات عمل طويلة ، فضلا عن ظاهرة تشغيل الاطفال [3].

## 6 – مشكلة نقص المعلومات

تعدّ مشكلة نقص المعلومات التي تواجه الصناعات الصغيرة من القضايا المكملة للمشاكل التي تم ذكرها ، فنقص الخبرة والمعرفة بالعمل الاداري والتسويقي وانشغال اصحاب المشاريع الصغيرة بالاعمال اليومية المرتبطة بالعملية الانتاجية فقط ، تترتب عليه مجموعة من مشاكل نقص المعلومات التي يمكن تلخيصها بما يأتي :

---

([1]) شيماء احمد عيسى :البطالة في الوطن العربي ... المشكلة والحل . الدول المتقدمة تحل المعادلة بالمشروعات الصغيرة فهل نرغب في الحل ؟.منشور على الموقع الالكتروني http:// jobs.trial-moheet.com/show,p3

([2]) البنك الدولي للانشاء والتعمير : تقرير التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مصدر سابق ص78 .

([3]) لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لأعمال المؤسسات الصغيرة . المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين ، بيروت ، شباط 2001 ص28 .

أ. نقص المعلومات الخاصة بالقوانين والقرارات الحكومية ، مثل قوانين تسجيل المشروعات في دوائر التنمية الصناعية ، وفيما يتعلق بالحوافز والتسهيلات الممنوحة لمثل هذه المشاريع وكذلك المعلومات المتعلقة بالسماحات الضريبة والاعفاءات لصناعة منتجات معينة وفي مراحل زمنية معينة وعدم وجود الدراية الكافية بقوانين العمل والضمان الاجتماعي[1] . اذ ان المعرفة الكاملة بالقوانين والتعليمات والاستفادة منها واستغلالها لخدمة العملية الانتاجية تعدّ احد مقومات نجاح هذه المشاريع .

ب. نقص المعلومات عن وسائل الدعم والارشاد والتدريب المقدم من قبل المنظمات المحلية والدولية الداعمة للمشروعات الصناعية الصغيرة ، كمنظمة العمل الدولية وبرامجها الهادفة الى تطوير اداء المؤسسات الصغيرة . ففي دراسة اعدتها هذه المنظمة تبين ان غالبية المؤسسات الصغيرة لاعلم لها بالعديد من الخدمات الداعمة للاعمال ، اذ يشكل النقص في المعلومات حاجزا كبيرا أمام هذه المشاريع يمنع الاستفادة من الإرشادات والدورات التدريبية التي تسهل عمل هذه المشروعات ، ففي بيرو مثلا أفادت الدراسة بان 28% من المؤسسات الصغيرة لا تستعمل خدمات المساعدة الفنية لأنها لا علم لها بوجود مصادرها المتمثلة بالمراكز التدريبية والدورات التشاورية [2] .

وقد أثبتت الدراسة كذلك أن حصول المؤسسات الصغيرة على المعلومات المتعلقة بالتدريب الإداري والمحاسبة ومسك الدفاتر والاستشارات المالية والضريبية والتسويقية في المناطق الريفية هي أدنى منها في المناطق الحضرية ، وذلك لقربها من مراكز الاتصال كالانترنت ومصادر الخدمات الأخرى .

ج. نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج ، اذ تعاني معظم الصناعات الصغيرة من نقص المعرفة والدراية الكاملة بمعلومات السوق المتعلقة بأسعار وأنواع مستلزمات الإنتاج والموارد الاقتصادية الداخلة في العملية الإنتاجية ،

## ثانيا : دور القوانين والسياسات في توفير البيئة المناسبة للصناعات الصغيرة

إن وجود مناخ مؤات لعمل وتنمية الصناعات الصغيرة يتطلب اطارا ملائما من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الانشطة الاقتصادية ، وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار وسياسات مصممة بعناية . ويشمل ذلك السياسات النقدية ، الائتمانية ، الضريبية ، التنظيمية ، الرقابية ، التجارية ، الاستثمارية ، تخطيط المناطق ، سياسات أسواق العمل والتعليم وغيرها .

وتختلف تلك السياسات من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . ويمكن ان تكون اما سياسات قديمة ، او سياسات غير معرفة بدقة ، او معقدة او قد لا توجد سياسات اصلا ، أي ان

---

([1]) ا. احسان خضر : مصدر سابق ص 6 .

([2]) منظمة العمل الدولية : الكسندرا اوفيري ميلبرادت : تقييم اسواق الخدمات الداعمة للاعمال ، مصدر سابق ص 27 .

هنالك فجوة في الاطار العام الذي تعمل فيه الصناعات الصغيرة نتيجة عدم وجود رؤية واضحة حول نية الحكومة في هذا الصدد [1].

ان الإطار السياسي والقانوني يعد من العناصر المؤثرة في عمل الوحدات الصناعية الصغيرة وأحد أهم مكونات البيئة الممكنة لنموها وتعزيز دورها ، فالإطار السياسي والقانوني الملائم يشجع الأنشطة التي تضطلع بها المصانع الصغيرة التي يعترف بكونها من المساهمين الفعليين في النشاط الاقتصادي .

ان توفير البيئة المناسبة والملائمة لعمل الصناعات الصغيرة لايعني السماح لها بالعمل خارج التنظيمات الرقابية والحكومية ، بل تخفيض القيود والحدود المفروضة على هذا القطاع من دون التأثير في الأهداف الأخرى التي تتوخاها الحكومة في المجالات الاجتماعية والإنسانية ، فبينما يطلب من الوحدات الصناعية الصغيرة ان تعمل ضمن المعايير التي تحددها بنى الدولة ، فمن الممكن أيضا تحفيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

ان القوانين والسياسات تعكس العلاقة بين الدولة والمؤسسات الصغيرة ، وهناك ثلاثة ادوار للدولة توضح علاقتها ومستوى دعمها للمشاريع الصناعية الصغيرة وهي كالأتي[2]:-

أ. الحكومة بصفتها منظماً ، تنظم وتطبق القوانين والتعليمات التي تحكم انشطة الوحدات الصناعية الصغيرة .

ب. الحكومة بصفتها ميسراً ، تؤمن بيئة تؤدي الى تعزيز دور الوحدات الصناعية الصغيرة من خلال تحشيد موارد القطاع العام والخاص اللازمة لدعم وتطوير هذه المشاريع .

ج. الحكومة بصفتها مروجاً ، عندما تتدخل الحكومة مباشرة في مشاريع وعمليات تطوير الوحدات الصناعية الصغيرة ، فتقوم بتخصيص الموارد ( البشرية ، المالية ) عبر الخدمات والتسهيلات المالية او خدمات تطوير الاعمال من اجل تحقيق نتائج تنموية محددة .

وفي حالات كثيرة تؤدي الحكومات كل هذه الادوار الثلاثة في وقت واحد ، غير ان دورها في كونها طرفا ميسرا اصبح اكثر بروزاً في المدة الاخيرة لمعظم البلدان على اختلاف معدلات نموها ، وتستطيع الحكومات ان تؤسس بيئة ممكنة بهدف تشجيع روح المبادرة والاستثمار والابتكار ، كما يمكنها ايضا ان تسهل العمل المشترك لتقديم الخدمات المالية وخدمات تطوير الاعمال ، وان تراجع سياستها وقوانينها للتاكد من انها تستجيب لتجارب الوحدات الصناعية الصغيرة بحيث يسهل تطبيقها وتزيد فائدتها على اصحاب هذه الصناعات [3].

## ثالثا – الخصائص السلبية للصناعات الصغيرة في البلدان النامية

([1]) أ.حسان خضر : مصدر سابق ص7 .

([2]) منظمة العمل الدولية : تطوير المؤسسات الصغيرة مقدمة التحديات التي تواجه السياسات ، مصدر سابق ص3 – 7 .

([3]) المصدر نفسه ص4 .

إن الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة في دعم عملية التنمية وامتصاص نسبة لا باس بها من البطالة وغيرها من المهام الستراتيجية الأخرى ، يقابلها مجموعة من العيوب والخصائص السلبية لهذه الصناعات وخاصة في البلدان النامية والتي يمكن تلخيصها بما يأتي[1]:-

1. ان هذه الصناعات وبسبب الإجراءات الضريبية المشددة او القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية والصحية ، قد تنضوي تحت إطار القطاع غير المنظم ، والذي يعمل بعيدا عن القوانين ، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في احيان كثيرة سواء فيما يتعلق بحقوق العمال او السلامة الصناعية والمهنية او قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والنوعية . والواقع ان هذه الحالة هي نتيجة طبيعة لعدم الانسجام والتناغم بين المتطلبات العصرية لعملية التصنيع وبين الامكانات المالية او مشكلة التمويل التي تعيشها الصناعة الصغيرة . فهي لم تصبح صغيرة فقط لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية ، ولكنها أساسا صغيرة بسبب الامكانات المالية المحدودة المتاحة لها والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة ، سواء الضريبية منها او الاجتماعية ، وخصوصا عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين اولويات تنسجم مع أوضاع هذه الصناعة وتعاملها نفس معاملة الصناعات الكبيرة ذات الامكانات المالية الواسعة .
2. عدم مقدرة الصناعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية ، فهذه الصناعات وفي معظم الدول النامية ، نشات لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ذات النوعية المتناسبة مع مستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الامامية والخلفية التي تخلقها الصناعات الكبيرة ، فهي لاتعد صناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة ولا هي صناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة [2]. وهنا ايضا فان وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصا بسبب مشكلات التمويل التي كانت اصلا سبب نشأتها الصغيرة . وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار على رخص اسعار منتجاتها الناجم عن ردائة النوعية بالمقارنة مع اسعار الصناعات المتطورة تقنيا او المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والاسعار المرتفعة ، وعلى هذا الاساس فان العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الاوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو العالية في حالة غياب الاسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه الصناعات

---

([1]) تمويل الصناعات الصغيرة في العراق منشور على الموقع الالكتروني

http://www.berc.iraq.com/events/IF-TEXT.htm,p3

([2]) ESCWA," Review of Industry in ESCWA member countries bullefin" No.4. New York, 2001.P.2.

ودفعها للتعايش مع الصناعة الكبيرة وتحويلها الى صناعة مغذية و متلقية في اطار العلاقات الامامية والخلفية للترابط الصناعي [1].

3. أن الصناعات الصغيرة في البلدان المضيفة للعمالة الاجنبية مثل بلدان الخليج العربي خصائص سلبية تتعلق بتشغيل العمالة الوطنية ، والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، اذ اصبحت ظاهرة التستر على العمالة الوافدة من الخصائص الملازمة لقطاع الصناعات الصغيرة ، فاصبحت ملكية وادارة العمالة الوطنية للصناعات الصغيرة امرا صوريا مما ادى لرفع مستوى البطالة لدى المواطنين ، والى احتكار اسواق ونشاطات معينة من قبل العمالة الوافدة ، ولذلك لم تكن هناك عناصر المنافسة، وتحسين الانتاجية ، وخلق العمالة الوطنية الماهرة ، وانخفاض مستوى الانتشار الجغرافي ، وكذلك انخفاض القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، وانخفاض استخدام مدخلات الانتاج المحلية واهمال نقل وتوطين التقنية ، مما يتعين معه وضع معايير للاداء الاقتصادي يتم في ضوءها منح الدعم والمساندة للصناعات الصغيرة .

([1]) د.علي الاسدي : مقدمة في اقتصاديات الصناعة ، الطبعة الاولى ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1990 ص160

# المبحث الثالث

# مكانة الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي

## أولا: الإطار ألمفاهيمي والوظيفي لبرامج التكييف الهيكلي.

### 1. المفهوم الأساسي لبرامج التكييف الهيكلي .

التكييف مصطلح ماخوذ عن الكلمة الانكليزية ( Adjustment ) وتعني التعديل او التغيير وهي كلمة لها مدلولات كثيرة ، اذ قد يشار بها الى الوسائل والادوات التي يتم من خلالها تعديل الاجزاء بعضها الى بعض. أما التكييف الهيكلي ( Structural adjustment ) فهو مصطلح يستعمل في الادبيات الاقتصادية للإشارة إلى [1]:-

أ. ابقاء الطلب الكلي في اقتصاد ما متكافئا مع الطاقات الانتاجية ضمن مستواها الممكن .

ب. مواجهة التغيرات الدائمة التي تطرا على البيئة الخارجية .

ج. اجراء التغيرات اللازمة في النفقات والمدخرات والانتاج ، للتوصل الى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات راس المال المعتادة .

د. عملية اعادة تخصيص الموارد ، وعوامل الانتاج استجابة للاصلاحات الهيكلية التي لابد من الاضطلاع بها لمواجهة الظروف الخارجية الجديدة .

ان المقصود ببرامج التكييف الهيكلي هو اتباع خطوات وسياسات محددة بقصد القضاء تدريجيا على العجز في موازين المدفوعات او في الاقل ابقاء العجز في حدود ضيقة يمكن التحكم بها . اذ ان معظم الاقتصادات التي اتبعت هذه البرامج تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة والميزان التجاري واختلال ميزان المدفوعات ، ولذلك كانت عاجزة عن سداد الديون الخارجية المترتبة عليها ، نتيجة لذلك فقد تفاقم حجم المديونيات الخارجية وما كان امام هذه الحكومات الا التوسع في الاقتراض واصدار نقود جديدة ادت في النهاية الى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة الحقيقة بالنسبة للعملات الاخرى ( التضخم ) ، وهذه كلها اعراض طبيعية لاختلال الموازين الاقتصادية الاساسية [2]. ففي خمس دول وهي ( الاردن ، سوريا ، عمان ، لبنان ،

---

([1]) ابراهيم اديب ابراهيم : برامج التكييف الهيكلي وآثارها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2004 ، ص8 – 9 .

([2]) د.ابراهيم شحاتة : نحو الاصلاح الشامل ، الطبعة الاولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، 1993 ص 58 .

مصر ) ارتفع حجم المديونية الخارجية من 25723 مليون دولار عام 1980 الى 69531 مليون دولار عام 1995 كما موضح في جدول ( 4 ) .

**جدول ( 4 )**

**الدين الخارجي في بعض بلدان المنطقة ، 1980 – 1995 ( بملايين الدولارات )**

| ت | البلد | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | الأردن | 1971 | 4153 | 7678 | 7994 |
| .2 | سوريا | 3552 | 10819 | 16446 | 21318 |
| .3 | عمان | 559 | 2330 | 2484 | 3107 |
| .4 | لبنان | 510 | 991.8 | 1931.8 | 2996 |
| .5 | مصر | 19131 | 41836 | 39885 | 34116 |

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2000 ، ص 7

وفي ظل هذه الاختلالات في مكونات الهيكل الاقتصادي تحتم على واضعي السياسات الاقتصادية إعادة النظر في نمط التنمية الاقتصادية السائدة . وقد واجهت الاقتصادات المذكورة ضغوطا كبيرة من قبل المؤسسات الدولية ( الدائنة ) لاتباع سياسة اقتصادية جديدة من شانها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعطاء الدور الاكبر لقوى السوق .

ونلاحظ من الجدول ( 4 ) انخفاض ديون جمهورية مصر العربية في أوائل التسعينات بسبب تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة تحت إشراف المؤسسات الدولية . اذ تناقصت الديون من 41836 مليون دولار عام 1985 أي قبل تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الى 34116 مليون دولار عام 1995 عندما تم نيل ثمار الاصلاحات الاقتصادية .

## 2. سياسات برامج التكييف الهيكلي .

تشير برامج التكييف الهيكلي إلى مجموعة السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك وصندوق النقد الدوليان الدول النامية بتثبيتها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض وتركز على جانب العرض اذ تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة القابلة للاستثمار بصورة كفوءة وتهتم سياسة التكييف بمعالجة

الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية لتتمكن قوة السوق من السيطرة على القرارات الاقتصادية المختلفة وتتكون هذه البرامج من مجموعتين من السياسات هما :-

أ. سياسة التثبيت الاقتصادي

تعد سياسة التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي ، وتستند في مضمونها إلى الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها ، والإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، وهي مسالة ترتبط باجراءات المدى القصير في تسوية العجز الخارجي او مكافحة حالة التضخم ، وتتراوح هذه المدة بين 12 إلى 18 شهرا ، وغالبا ما يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على وضع هذه الإجراءات وتنفيذها [1] . تمر هذه المرحلة بمجموعة خطوات سيتم إجمالها هنا فيما يأتي [2]:-

(1) يحث الصندوق الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات تصحيحية ، من الممكن ان تدعم باستخدام موارد الصندوق ، وطبقا لسياساته في مرحلة مبكرة من ظهور صعوبات ومشاكل ميزان المدفوعات .

(2) يشترط الصندوق على الدولة المستفيدة الرجوع اليه من وقت لاخر لاخذ الاستشارة في اثناء مدة تطبيق الاتفاقية المشروطة التي يتجنب الصندوق وضعها بصيغة عقد تحريري متفق عليه .

(3) يوصي الصندوق بقبول طلب الدولة باستخدام موارده بما يتعدى الائتمان الممنوح ، عندما يكون برنامج الدولة متوافقا مع شروط وسياسات الصندوق .

(4) تكون معايير الاداء المستخدمة متنوعة ، نظرا لتعدد وتنوع المشاكل والترتيبات المؤسساتية للاعضاء ، وتبقى هذه المعايير محددة في تلك التطبيقات التي يهتم بتقييمها رقمياً .

(5) تقوم مجموعة الموظفين الاستشاريين العاملين في الصندوق بتقديم دراسات بشان البرامج المدعومة لاجل تقويم مدى تناسبية البرامج وفعالية ادوات السياسة وجدوى المراقبة على البرامج ، ومدى تحقيق النتائج ، وعندها سيكون بامكان المجلس التنفيذي للصندوق البحث في الخطوة التالية المتمثلة بالتطبيق الشامل للمشروطية .

---

([1]) د. سالم توفيق النجفي : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وآثارها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 17 .

([2]) د.محمود خالد المسافر : العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، العراق ، بغداد 2002 ، ص 153 – 154 .

ب – سياسة التكييف الهيكلي

تعدّ سياسة التكييف الهيكلي إحدى أهم السياسات التي يتبناها البنك الدولي في الاقتصادات النامية ، والتي تهدف الى معالجة الاختلالات التي تعاني منها تلك الاقتصادات ، وترتبط استجابة هذه الاقتصادات للتغيرات الهيكلية بصفة أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغيير الهيكلي . وتصنف هذه الإجراءات ضمن الإجراءات المتوسطة الأجل ، اذ تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات ويتولى البنك الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات وتنفيذها [1].

ويمكن تلخيص أهم متطلبات التكييف الهيكلي بالنقاط آلاتية [2]:

(1) تقشف مالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم . وغالبا ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي ، مثل نفقات الدعم ولاسيّما في مجال الغذاء ، وتعيين الخريجين ، والتعليم والعلاج ، ومحاولة تحصيل الرسوم عن هذه الخدمات ، كما يتضمن البرنامج أيضا رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالماء ، والكهرباء ، ورسوم الخدمات التي تؤديها المصالح الحكومية ، واسعار بيع منتجات القطاع العام ، وذلك من اجل زيادة الإيرادات العامة .

(2) تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية . وعلى وفق العمل بنظام تعدد اسعار الصرف باتجاه توحيدها ، وذلك بحجة تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ، ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري ، وفي ميزان المدفوعات .

(3) تقليص دور الدولة ومنعها من التدخل لتحديد اسعار المنتجات دون الاسعار العالمية ولاسيما في قطاعي الزراعة والطاقة وترك تلك الاسعار تتحدد من خلال قوة السوق ( العرض والطلب ) فضلا عن تخفيف القيود عـن السلع المستوردة والغاء الرقابة على النقد الاجنبي او تخفيضها الى اقل حد ممكن ، كما يرتبط التحرير بتقليص القطاع العام وتخليصه من القيود السعرية أو الإدارية او الاجتماعية ، مع بيع بعض أجزائه الى القطاع الخاص Privatization [*] .

(4) تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك اسعار منتجاته لقوى السوق .

---

([1]) نجم عبد عليوي الكرعاوي : تحرير السياسات الضريبية وفق برامج صندوق النقد الدولي / مصر حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ،2006 ص6 .

([2]) د.محمود خالد المسافر : مصدر سابق ص155 .

(5) تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص من خلال ( المزايا والاعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية ) .

(6) تحرير سعر الفائدة ورفعه من اجل تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية باعتبارها إحدى أهم عوامل التضخم .

(7) تطوير السياسات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بالحد من الإعفاءات لاجل زيادة مرونتها وعائدها مقابل احكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي [1].

## 3- معوقات تطبيق برامج التكييف الهيكلي

هنالك مجموعة عوامل تقف عائقا أمام تبني معظم البلدان النامية ولاسيّما البلدان العربية لبرامج التكييف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية وهي كالأتي [2]:

أ. النمو السكاني الكبير وضرورة خلق وظائف للقوى العاملة المتزايدة التي تتراوح زيادتها بمعدل 3.3 % سنويا .

ب. الحجم الكبير للقطاع العام وما يرافقه من بيروقراطية وفساد اداري .

ج. الحجم الصغير للقطاع الخاص وعدم فعاليته كأداة أساسية للنمو .

د. انخفاض إنتاجية اليد العاملة .

هـ. انخفاض مستوى اجور العمل ، إذ لا تزال الأجور الحقيقية منخفضة وراكدة عند مستويات عام 1970 .

و. تفاقم الفقر الذي بدا يؤثر في المستوى المعاشي للسكان .

ز. عدم قدرة البلدان النامية وخاصة بلدان المنطقة على اللحاق بالتطورات التكنولوجية الجارية في العالم .

ح. الإطار التشريعي الضعيف للقوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الذي خلقته ظروف الطفرة النفطية عام 1979 .

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى الحد من النمو ، ارتفاع الإنفاق العسكري ، وتبني أنماط استهلاك لافتة للنظر لايمكن تغييرها بسهولة ، والفساد الإداري ، وضعف مستويات الأجهزة الحكومية وانخفاض قدرات المؤسسات الأساسية ، والقصور في نوعية التعليم ونمو الأنشطة غير المنتجة والمعتمدة على الربح.

---

* يطلق عليها المصريون " الخصخصة " واللبنانيون " التخصصية " وابناء المغرب العربي " الخوصصة " ..... الخ ، ولكن التسمية المصرية هي الاكثر شيوعا.

([1]) د. محمود خالد المسافر " مصدر سابق ص156 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : الإار الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة نيويورك ، 2000 ص7 .

## 4- أدوات التكييف الهيكلي

ان أي نظام عالمي يهدف الى نشر افكاره والترويج لها عالميا ، لا بد له ان يتملك مجموعة من الاليات والادوات المؤسساتية الدولية والحكومية التي تظهر الولاء لذلك النظام وتعمل من اجل ادامة الصلة والترابط والمنفعة بينها وبينه ، فتجتهد في نشر افكاره الرئيسة وتحاول اعادة صياغة ما اوجدته التلقائية وعناصر التطور الطبيعية لمصلحة ذلك النظام . وكذلك تعمل على الوقوف بوجه التيارات المضادة والمناقضة لمسيرة تطوره . والنظام الرأسمالي تنطبق عليه كل تلك المواصفات ، فكانت له مؤسساته الخاصة التي تروج وتدفع بأفكاره بعيدا عن ساحتها الاصلية الى العالم الذي لم يألفها سابقا .

ولقد تقاسمت هذه المسؤولية المؤسسات الدولية الثلاث ( صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية ) عبر الية التكييف الهيكلي او الاصلاح الاقتصادي كما يسميها بعضهم . وسنتطرق الى دور كل واحدة من هذه المؤسسات في تنفيذ هذه الآلية .

### أ. صندوق النقد الدولي ( IMF )

وهو احد أعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، واحد اهم الركائز المالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي ، يعمل على استقرار اسعار الصرف للعملات وحرية تحويلها . وتستخدمه الان الدول الكبرى أداة لفرض سيطرة الدول الراسمالية المتقدمة على الدول الفقيرة التي تلجأ إليه للحصول على قروض دولية ، وذلك من خلال فرض الشروط المجحفة ، والتدخل في مجالات صرف هذه القروض ، واجبار الدولة المستفيدة على اتباع سياسات معينة [1]. إذ لم تكن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ضمن جدول اعماله عند انشائه بمقتضى اتفاقية بريتين وودز عام 1944 ، بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الاوربية الصناعية التي تضرر اقتصادها واصيب بعجز كبير بعد الحرب العالمية الثانية[2]، وبفعل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها معظم البلدان النامية ولاسيّما تلك التي حصلت على استقلالها السياسي في ذلك الوقت وما رافق ذلك من تضخم كبير في نفقاتها العامة ادى الى انخفاض حجم التراكم الراسمالي ولذلك لم يكن أمام تلك البلدان الا ان تختار بين اللجوء مباشرة الى صندوق النقد الدولي او الاقتراض والحصول على معونة من الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الخاصة ، وفي كلتا الحالتين كانت هناك شروط سياسية واقتصادية قاسية [3].

---

([1]) سمير اللقماني : منظمة التجارة العالمية□ارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 ص20 .

([2]) Peter Clark and Other, Exchange Rate and Economic foundatements, A frame Work analysis, IMF, Occasional Paper, No.115, Washington, Decembe, 1997-P.6.

([3]) د.صفوت عبد السلام : السياسة التكتلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص19 .

فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تفرض الشروط نفسها الواردة في وصفات صندوق النقد الدولي مقابل منح معونة او قرض ، اذ يتوجب على الدول المستفيدة ان تتخذ اجراءات من شانها زيادة مكانة القطاع الخاص واهميته النسبية ورفع اسعار منتجات السلع الاساسية والغاء الدعم وغيره . ولن تحصل أي دولة على قرض من دولة راسمالية او مؤسسة مالية خاصة مالم تكن سائرة وفق ما يراه صندوق النقد الدولي . وفي هذه الحالة تجد الدول المستفيدة نفسها امام الصندوق لاخيار لها الا الرضوخ للشروط الخاصة بتحويل اقتصاد تلك الدولة الى منطقة ملحقة بالنظام الرأسمالي ، تتحرك السياسات الاقتصادية فيها بحسب حاجة المركز وليس حاجتها هي [1].

ومن خلال ذلك يمكن التسليم بالقول بان صندوق النقد الدولي يسيطر باحكام على السياسات التي تخص منح القروض وتطبيق الشروط الواردة في سياسات وبرامج التكييف الهيكلي .

## ب. البنك الدولي للإنشاء والتعمير ( IBRD )

يعدّ البنك الدولي احد اعمدة النظام الاقتصادي الدولي الى جانب صندوق النقد الدولي ، ويهدف الى تنمية وتعمير اقتصادات الدول الاعضاء من خلال انتقال رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية . وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة النصيب الاكبر من حصص البنك مما يمكنها من فرض سياستها ورؤيتها التي تخدم مصالحها الذاتية على هذه المؤسسة الدولية [2].

كما يهتم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية في اعداد خططها الانمائية من خلال تقديم النصح والارشاد والتوجيه لهذه الدول عند تقدمها للحصول على قروض . اذ يقوم البنك بفرض شروط خاصة بالتصحيح الهيكلي وتتولى بعثة خاصة مهمة التحليل الشامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك البلد بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي. حيث يتولى البنك تقويم السياسات الاقتصادية الكلية ومحاولة إبقاء العجز في الميزانيات بأدنى المستويات مما يساعد في السيطرة على التضخم وتجنب المشاكل في ميزان المدفوعات والإبقاء على سعر صرف واقعي. [3]

يستند خبراء البنك الدولي في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق ، وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي ، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة ، وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار

---

([1]) د.محمود خالد المسافر : مصدر سابق ص152 .

([2]) سمير اللقماني : مصدر سابق ص21 .

([3]) نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص8 .

التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة [1].

ج. منظمة التجارة العالمية ( WTO )

تعدّ منظمة التجارة العالمية إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشاؤها في عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية ، وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية ، كإجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الكمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعتها ، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية وتعدّ هذه المنظمة هي الوارث القانوني لاتفاقيات الجات ، وتشكل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير [2].

لقد ساهمت منظمة التجارة العالمية في نشر سياسة التكييف الاقتصادي وجعل البلدان النامية تخضع لها من خلال تسهيل سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصادات الدول النامية بالاستيلاء على المواد الخام التي تعد الاخيرة مصدرها الأساسي بالإضافة إلى إبقاء أسواق تلك الدول مفتوحة أمام المنتجات المصنعة في الدول الرأسمالية وبذلك ساهمت في ما اصطلح على تسميته بالنهب العالمي من قبل الدول الرأسمالية للدول النامية [3].

كما ساهمت منظمة التجارة العالمية بتكوين علاقة تبادلية بين التحررية التجارية ( Liberalization ) وتكييف الاقتصادات المحلية والعالمية أدت إلى إنشاء منظومة سعرية رأسمالية تسمح للشركات الأعلى إنتاجية وربحا أن تهيمن على عالم منافسة لا يملك غيرها الولوج فيه ، وبذلك شاركت هذه المنظمة كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع الأسس لبيئة عالمية تسمح لرأس المال والسلع والخدمات أن تنتقل بسهولة ويسر بين دول العالم [4].

ومما سبق نستلخص أن التوجه نحو سوق عالمية مفتوحة ومشرعة الأبواب أمام الجميع هو أمر له مخاطر على الدول النامية ، إذ سيقود ذلك بالضرورة إلى تحقيق مصلحة الدول الكبرى و الاقتصادات الرأسمالية وذلك من خلال فتح الأسواق أمام صادرات تلك الدول عبر شركاتها متعددة الجنسية وسيطرتها على مقدرات الدول النامية فضلا عن السياسات التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تعدّ سيفاً مسلطا على رقاب الدول النامية بهدف إخضاعها للهيمنة الرأسمالية بقيادة أمريكا وشركات أوربية ويابانية .

---

([1]) د.سالم توفيق النجفي : مصدر سابق ص 21 .

([2]) سمير اللقماني : مصدر سابق ص 20 .

([3]) المصدر نفسه ص34 .

([4]) د.محمود خالد المسافر : مصدر سابق ص181 – 182 .

## ثانيا :آثار سياسة التكييف الهيكلي في واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة

يتراوح تاثير سياسة التكييف الهيكلي في الاقتصاد الوطني بين الآثار الايجابية المتمثلة بالاندماج بالمنظومة الاقتصادية العالمية ، مما يتيح هامشا واسعا من المناورة ومحاولة استثمار ذلك لخدمة للاقتصاد الوطني ، وأثارا سلبية تتمثل في أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يخدم مصالح القوى الكبرى التي وضعته ورسمت معالمه بما يتناسب مع مصالحها وطموحها واستراتيجيتها ، وهي المشكلة التي تعاني منها الدول النامية التي كانت دائما عبر التاريخ حقلا لتجارب ونظريات العالم المتقدم [1].

ولا تقتصر آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول فحسب وإنما تتعداها إلى المستوى الفردي ، فأصحاب الصناعات الصغيرة ليسوا بعيدين عن تأثيرات هذا النظام العالمي وهو الأمر الذي يتطلب من هؤلاء محاولة فهم المعطيات الجديدة بصورة علمية واضحة ودراسة آثارها السلبية والايجابية على القطاع الذي ينتمي اليه أصحاب المشاريع الصغيرة .

### 1. الآثار الايجابية لبرامج التكييف الهيكلي على الصناعات الصغيرة .

يرى بعض الاقتصاديين المؤيدين لبرامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي ، أن المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي تمارس دورا ايجابيا في تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة ، إذ انها كانت تعاني جملة من المعوقات قبل دخول اقتصادياتها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تم التغلب على معظمها بفعل برامج التكييف الهيكلي ومن أهم هذه المشاكل ما يأتي [2]:-

أ. عدم وجود الاستقلال الكافي لإدارة المشاريع الصناعية الصغيرة وخاصة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسعار والتشغيل ، إذ إن الدولة تتدخل من خلال تحديد الأسعار دون اعتبارات اقتصادية ، فمن الممكن أن تحدد الدولة سعر سلعة معينة بما لا يتناسب مع تكاليف إنتاجها وهامش الربح الذي يضمن الاستمرارية لعمل الوحدة الصناعية الصغيرة. كما أن سياسة الأجور التي تتبعها الدولة من الممكن أن تؤثر في عمل الوحدة الصناعية الصغيرة فقد تتدخل الدولة في تحديد الحد الأدنى للأجور لرفع مستوى معيشة العاملين مما يؤثر سلبا في مستوى الأرباح وخاصة إذا كانت إمكانية زيادة الأسعار للتعويض عن ارتفاع الكلف ليست واردة أو سهلة [3].

ب. تقادم التكنولوجيا المستخدمة في اغلب الوحدات الصناعية الصغيرة وذلك لعدم انفتاح هذه الوحدات على العالم الخارجي وعدم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

---

([1]) المصدر نفسه ص175 .

([2]) د.إبراهيم شحاتة : مصدر سابق ص255 .

([3]) مدحت القريشي : مصدر سابق ص260 .

ج. صعوبة الحصول على قروض وتمويل خاص للوحدات الصناعية الصغيرة بسبب ضعف المؤسسات المالية والمصرفية وخاصة التخصصية منها أو عدم التوسع في القروض ومنح الائتمان ، كذلك صعوبة الحصول على النقد الأجنبي الذي يمكن أن تستخدمه الوحدات الصناعية الصغيرة في الحصول على مستلزمات الإنتاج المستوردة .

د. ضعف القدرة التنافسية لدى الوحدات الصناعية الصغيرة وذلك بفعل ضيق السوق ومحدوديتها .

هـ. ضعف الخبرات والمهارات الفنية والإدارية ، وذلك بسبب عدم وجود دورات تدريبية وضعف وسائل الاتصال بالعالم الخارجي ، وعدم وجود معرفة كاملة بالأسواق الخارجية .

و. تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة الذي غالبا ما يتحدد عند مستويات منخفضة [1].

إن لبرامج التكييف الهيكلي التي أعدتها المنظمات مساهمات في معالجة بعض المشاكل المذكورة التي تواجه الصناعات الصغيرة من خلال فرض مجموعة من السياسات أهمها ما يأتي:[2]

أ. إن المشاريع الصناعية الصغيرة هي جزء من نشاط القطاع الخاص ، وقد دعت برامج التكييف الهيكلي إلى تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة وفسح المجال أمامه ليأخذ دوره في النشاط الاقتصادي .

ب. اكتساب الخبرات والمهارات الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي وما يرافقه من فوائد في نمو وتطوير هذه الصناعات .

ج. يقوم البنك الدولي بمنح قروض إلى البلدان الراغبة في إصلاح اقتصادياتها مع ترك حرية استخدام هذه الأموال بحسب احتياجات اقتصاد ذلك البلد باستثناء (القائمة السلبية)* ، إذ إن ذلك يسهل عملية تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال بنوك حكومية وسيطة .

د. إصلاح القطاع المالي والمصرفي وتطوير النظم المالية بحيث تتوافر في الاقتصاد مؤسسات تعمل على تجميع المدخرات وتخصيصها لأغراض الاستثمار في القطاع الخاص ، ولاسّيما المشاريع الصناعية الصغيرة لما لها من قدرة على استيعاب العمالة الفائضة الناجمة عن عمليات الخصخصة التي هي كذلك جزء من عملية التكييف الهيكلي .

هـ. توفير البنى الارتكازية الأساسية اللازمة لإقامة الوحدات الصناعية الصغيرة وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء .

---

([1]) خالد حسين علي المرزوك : قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، شباط 2004 ص58 .

([2]) مدحت القريشي ، مصدر سابق ص444.

* القائمة السلبية : هي السلع والخدمات المرتبطة بالاستهلاك الترفي والاستخدامات العسكرية .

و. إعادة هيكلة الشركات والهيئات التابعة للقطاع العام التي أثبتت عدم قدرتها على المنافسة واستبدالها بالشركات والمشاريع الخاصة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ز. فتح أسواق جديدة أمام منتجات الصناعات الصغيرة والمتمثلة بالأسواق العالمية وتحسين إمكانية الوصول إليها.[1]

## 2. الآثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي في الصناعات الصغيرة .

ان التقدم التكنولوجي الهائل وبرامج التكييف الهيكلي التي اتبعتها معظم البلدان النامية ادت الى خلق تحديات جديدة امام الوحدات الصناعية الصغيرة ، فقد شهد الاقتصاد العالمي ظهور اجيال جديدة من المشاريع الصغيرة استطاعت تطوير إمكانياتها في هذا الوضع الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الاموال والدخول الى الاسواق الكبيرة ، في حين تعاني مثيلاتها غير الابداعية والتقليدية في معظم البلدان النامية من الاثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة بالنقاط آلاتية :-[2]

### أ. المنافسة غير المتكافئة وسياسة الإغراق :

بعد التحولات الاقتصادية في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية والمتمثلة ببرامج التكييف الهيكلي ، ووصفات صندوق النقد الدولي ، أصبحت الوحدات الصناعية الصغيرة على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة وغير المتكافئة من قبل مؤسسات الدولة المتطورة ، بفعل الانضمام الى النظام الاقتصادي الجديد ، والتي يمكن ان تسمى بالبيئة التنافسية الداخلية من جهة ، وفتح الاسواق المحلية للمنافسة العالمية من جهة اخرى.

ان منهج تحرير الاسواق ادى الى تزايد عرض السلع والخدمات المستوردة مع تباطؤ استجابة الجهاز الانتاجي في الوحدات الصناعية الصغيرة ، بسبب انخفاض مرونة الموارد الاقتصادية المحلية التي تشكل العمالة نسبة كبيرة منها ، مما ادى الى عدم استفادة المستثمرين في هذه الصناعات من الاسواق العالمية .

لقد ازدحمت الاسواق في معظم البلدان النامية بالعديد من المنتجات ذات المناشئ المختلفة المماثلة لمنتجات الوحدات الصناعية الصغيرة المحلية وباسعار تنافسية قد تصل في بعض الاحيان الى ربع سعر الكلفة المحلية مع براعة في فن التغليف والتوزيع والاعلان ، ولما لها من تاثير في الاستحواذ على الاسواق يصل الى حد الاغراق ، وهو ما ادى الى اغلاق مئات الوحدات الصناعية الصغيرة ، بسبب عدم قدرتها على

---

([1]) د.ابراهيم شحاته : مصدر سابق ص52 .

([2]) د. عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص641 .لم تذكر سنة الطبع

الوقوف امام المنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي لم تفلح رسوم الاغراق المحددة من قبل منظمة التجارة العالمية من مواجهتها.

لقد اثبتت تقارير منظمات اقتصادية تابعة للمنظمة الدولية للامم المتحدة أنّ الرقابة على الاسواق في منطقة الشرق الاوسط في ظل تعدد الاتفاقيات الدولية الهادفة الى فتح الاسواق امام الاستيرادات ضعيفة للغاية ، مما ادى الى انتشار السلع الرخيصة وغير المطابقة للمواصفات او المقلدة ، وحتى الضارة بالصحة العامة لتصبح الصناعات الصغيرة المحلية مهددة بخطر الانهيار في ظل غياب اجهزة حماية المنتج المحلي ، وان هناك ضررا بالغا يقع على هذه الوحدات الانتاجية الملتزمة بالمواصفات نتيجة التقليد التجاري ، سواء بالعلامات التجارية او الخامات المستخدمة ، كما ان تكلفة الانتاج المقلد تكون منخفضة مقارنة بمنتجات الوحدات الصناعية الصغيرة لاسباب عديدة منها ، استخدام مدخلات انتاج رديئة وعمالة رخيصة اضافة الى استخدام تكنولوجيا حديثة تجعل الكلفة النهائية اقل بكثير من مثيلاتها من منتجات الصناعات الصغيرة . [1]

ان سياسة السوق المفتوحة والتجارة العشوائية او تجارة الرصيف أصبحت أمرا واقعا ، وان خطر إغراق الأسواق بالسلع الرديئة والرخيصة تعد ظاهرة حقيقية تعاني منها الوحدات الصناعية الصغيرة في معظم البلدان النامية ، وانه لابد من التفكير في أساليب جديدة لحماية المنتجين الصغار والمستهلكين من الآثار السلبية لهذه السياسات .

لقد طبقت الولايات المتحدة والدول الأوربية نظاما اقتصاديا جديدا يدعى نظـام (الرقم الفريد Bar code)* وان هنالك ضغوطا من قبل الاتحاد العالمي للكمارك يطالب فيه العديد من دول الشرق الاوسط بضرورة تنفيذ هذا النظام الجديد بعد ان طبقته اوربا لحماية صناعتها الناشئة وخاصة الصغيرة منها [2].

ب - فرض ضرائب جديدة وتوسيع الوعاء الضريبي :

يعد اصلاح النظام الضريبي واقتراح التدابير اللازمة لتوسيع الوعاء الضريبي حتى وان كان ذلك على حساب المشاريع الصناعية الصغيرة المحلية ، احد اركان سياسة التكييف الهيكلي في مجال السياسة المالية . اذ يرى صندوق النقد والبنك الدوليان ان تخفيض العجز في ميزانية الدولة لايتم بتخفيض النفقات العامة فقط ،

---

([1]) krajweski Lee and Ritzman. Larrg "Operations Management : Strategy and Analysis " 4th ed. Addison Wesely Publishing. U.S.A. 1996. P.29.

* (الرقم الفريد bar code ): هو نظام يعطى بموجبه رقما موحدا للسلعة التجارية العالمية بمواصفاتها المحددة ، وقد تم تعديل القانون الاوربي والامريكي بحيث يشترط ان تحمل أي سلعة مصدره لهم هذا الرقم .

([2]) د.عبد الله حسين الخشروم : الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 ص31 .

وانما باعادة النظر بواقع هيكل الايرادات العامة وعلى وجه الخصوص النظم الضريبية . ومن التوصيات التي يؤكد عليها صندوق النقد الدولي في مجال زيادة الحصيلة الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة ما يلي [1]:

(1) تخفيض مستوى الإعفاءات الممنوحة للنشاطات الاقتصادية المختلفة .
(2) رفع أسعار الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات وخاصة التي يعد الطلب عليها غير مرن .
(3) تقوية التشريع الضريبي وسد الثغرات فيه .
(4) زيادة نسبة الحد الأدنى للضريبة لتصل إلى 10 % تقريبا .
(5) الحزم في تنفيذ الإجراءات الضريبية واستيفاء المستحقات المتأخرة .

ان هذه الإجراءات الضريبية المتشددة لا تراعي الخصوصية المالية للصناعات الصغيرة ، كونها صغيرة ليست لاسباب فنية واقتصادية وانما لمحدودية امكاناتها المالية ، وعدم قدرتها على التوسع لتكون بمستوى الوحدات المتوسطة والكبيرة ، وبالتالي فان هذه الاجراءات لها اثار سلبية على الوحدات الصناعية الصغيرة قد تصل في بعض الاحيان الى اغلاق العديد منها وعزوف الافراد عن الشروع في استثمارات جديدة في هذا المجال . ومن هذه الآثار السلبية ما يأتي:

(1) إضعاف القدرة التنافسية في الوحدات الصناعية الصغيرة ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار منتجاتها من خلال نقل العبء الضريبي الى المستهلك عن طريق رفع الاسعار ، وعدم قدرة المنتج على تحمل العبء الضريبي للاسباب آلاتية [2]:
   - انخفاض هامش الربح الى الحد الذي لا يسمح بتحمل الاعباء الضريبية المتزايدة .
   - عدم قدرة المنتج على نقل العبء الضريبي الى الخلف ، أي تخفيض اسعار مدخلات الانتاج وذلك لعدم مرونتها لكون الاجور تشكل النسبة الكبيرة منها.
(2) تحول قسم كبير من الوحدات الصناعية الصغيرة إلى القطاع غير المنظم للعمل بعيدا عن الإجراءات الضريبية المتشددة ، ومن ثم عدم التزامها بمعظم القوانين المتعلقة بالسلامة الصناعية والمهنية وضمان حقوق العاملين .
(3) انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي لدى أصحاب الوحدات الصناعية الصغيرة ، وعدم قدرتها على تطوير إمكانياتها وإدخال أساليب إنتاج وتكنولوجيا حديثة .

## ج. رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات وتقليص الإنفاق العام :

[1] ) نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص39 .

[2] ) عمرو هشام محمد صفوت العمري : أثر التغيرات في الهيكل الاقتصادي على الهيكل الضريبي في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه ، قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1999 ص115 .

يرى صندوق النقد الدولي ان النفقات العامة التي تخصصها الحكومة لاغراض تحويلية تعدّ السبب الرئيس لتزايد العجز في موازنة الدولة ونتيجة لذلك تكون الحكومة مضطرة الى تمويل ذلك العجز عن طريق التمويل التضخمي أو الاقتراض وزيادة حجم المديونية . ان زيادة حجم النفقات التحويلية من شانه ان يخفض اسعار بعض السلع والخدمات الى مستويات منخفضة لا تعبر عن قيمتها الحقيقية ، لذلك يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض حجم هذه النفقات وترك اسعار السلع والخدمات المدعومة لتحدد طبقا لتكاليف انتاجها بما في ذلك التعليم والصحة والماء والكهرباء والاتصالات وغيرها من الخدمات العامة [1].

ومما لاشك فيه ان البيئة الصناعية المناسبة تساعد في جريان العمل بشكل مناسب وبدون مشاكل، والبيئة الصناعية المناسبة للوحدات الصناعية الصغيرة هنا تمثل مستوى الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتلك الوحدات ، والمتمثلة بخدمات الماء والكهرباء والطرق والمواصلات والخدمات الاخرى ، ففي حالة اتباع الدولة لسياسة رفع الدعم عن مثل هذه الخدمات التي تشكل البنى الارتكازية الاساسية ، فان ذلك سيؤثر سلبا في مستوى الانتاج والتكاليف والارباح والقدرة التنافسية لهذه الصناعات .

ان الوحدات الصناعية الصغيرة هي المتضرر الاكبر من سياسة رفع الدعم التي تتبعها البلدان السائرة في برامج التكييف الهيكلي وذلك لضعف امكاناتها المالية وعدم قدرتها على تحمل تكاليف إضافية تؤدي الى عرقلة عملية تسويق منتجاتها .

د. تشجيع الاستثمار الاجنبي ومنحه المزايا والاعفاءات :

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر جزءا مهماً من الاستثمارات الخاصة التي تحرك النمو الاقتصادي في كافة انحاء العالم ، اذ ان كثيراً من بلدان العالم تعاني من نقص شديد في التمويل ، وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين ازالة القيود والحواجز على انتقال راس المال الاجنبي ، فقد تسابقت بلدان العالم ، ولاسيما النامية في تهيئة البيئة المناسبة واستقطاب راس المال الاجنبي ، وتاتي اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من كونه يساعد في الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعارف الادارية والتنظيمية والتسويقية وثقافة الاعمال الخاصة وقدرة الوصول الى الاسواق الخارجية ، اضافة الى سد النقص الحاصل في التراكم الراسمالي لدى البلدان النامية [2].

لقد اثبتت الدراسات ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكنه اختراق الاسواق المحلية بشكل اكبر من الاستيراد ودخول السلع المستوردة الى الاسواق المحلية ، لذلك يعدّ فتح الاسواق المحلية امام الاستثمار الاجنبي المباشر ، ولاسيّما الشركات المتعددة الجنسية من الاخطار التي تهدد المشاريع الصناعية الصغيرة للاسباب آلاتية :-

---

([1]) نجم عبد عليوي الكرعاوي : مصدر سابق ص29 .

([2]) Francois Chesnais, “Science, Technology and Competitveness” STI Review, 1:85-129, 1986,P.88

(1) يقوم المستثمر الأجنبي بتحديد كمية ونوعية الإنتاج وطبيعة المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية ، ونظرا للإمكانية التنافسية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية فانها تتفوق على منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة في الإنتاج والتكاليف والتسويق [1].

(2) يقوم الاستثمار الأجنبي باختيار التكنولوجيا غير الملائمة لطبيعة الصناعات الصغيرة ، إذ يعتمد في معظم مشاريعه الصناعية على التكنولوجيا
كثيفة راس المال والعمالة المحدودة [2].

(3) انخفاض قدرة الحكومات في الحصول على ( فائض )* من الشركات المتعددة الجنسية لاستخدامه في تنمية الوحدات الصناعية الصغيرة المحلية [3]، وذلك لقدرة هذه الشركات على التلاعب بأسعار النقل واسعار عوامل الانتاج الاخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى قلة تراكم الفوائض المالية المترتبة عن عمل تلك الشركات .

---

([1]) د.محمد رياض الابرش ، د.نبيل مرزوق : الخصخصة ، افاقها وابعادها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق 1999 ص176 .

([2]) د.يوسف حلباوي : التقانة في الوطن العربي ، مفهومها وتحدياتها ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، شباط ، 1992 ص121 .

* ( الفائض ) يقصد بالفائض هنا العائد الذي تحصل عليه الحكومة من الشركات المتعددة الجنسية مطروحا منه كلفة الخدمات المقدمة لها .

([3]) مايكل تانزر واخرون : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسية الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية 1981 ص 78 .

# الفصل الثاني

# حاضنات الأعمال ، مفهومها وطبيعتها

# الفصل الثاني
# حاضنات الأعمال، مفهومها وطبيعتها

## تمهيد

تعدّ حاضنات الاعمال احدى الاليات الحديثة الخاصة بدعم منشات الاعمال والصناعات الصغيرة بمختلف انواعها ومواقعها وتقدم هذه الحاضنات مختلف انواع الدعم لمساندة تلك المنشات ولاسيّما في المراحل الاولى لتاسيسها ، كما انها مشروعات استثمارية تحقق عائدا اقتصاديا بالنسبة لملاكها . ولاجل التعرف على الاطار المفاهيمي والنظري لحاضنات الاعمال وانواعها واتجاهاتها الحديثة واهميتها الاقتصادية فقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي والنظري للحاضنات اما المبحث الثاني فيتناول أنواعها واتجاهاتها الحديثة ، وقد تم توضيح اهميتها الاقتصادية في المبحث الثالث من هذا الفصل .

# المبحث الأول

# الإطار المفاهيمي والنظري لحاضنات الأعمال

## اولاً : ماهية حاضنات الاعمال :

ان فكرة حاضنات الأعمال مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها لمن يحتاجون عند ولادتهم الى دعم ومساندة اجهزة متخصصة تعينهم في تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم ، والتي يحتاجون فيها الى رعاية خاصة ، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد ان يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الاخرين . وهي نفس الفكرة التي اخذت بها الدول المختلفة ، اذ اكد خبراء الاقتصاد اهمية اقامة مثل هذه الحاضنات الخاصة بحماية المشروعات التي تكون في بدايتها بحاجة الى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال الى اسواق العمل الخارجية . ان حاضنات الاعمال هي منظومة متكاملة من الخدمات تعدّ كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج الى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل ، ولذلك يحتاج الى حاضنة تضمه منذ ولادته لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية ، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات واليات النجاح [1] .

لقد اثار مصطلح حاضنات الاعمال ( Business Incubators ) نقاشا وجدلا بين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية ، سواء أكانوا افرادا ام مؤسسات ، اذ تعد مبادرات الاحتضان من ادوات سياسة التنمية الاقتصادية التي نشات منذ عهد قريب ، والذي انعكس بندرة التحليلات الاقتصادية الدقيقة لحاضنات الاعمال حتى الان ، وقد ادى ذلك الى تعدد التعاريف وتباين المضامين وعدم الاستقرار على تعريف عام وشامل ، وايا كانت التعاريف المقدمة فهي لا تخرج عن مهامها الاساسية المتمثلة في توفير البيئة السليمة لتأسيس وعمل المشاريع الصغيرة [2]. ففي عام 1992 سعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( ESCAW ) بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ( UNDP ) يشاركهم عدد من المؤسسات الاقليمية والمحلية لترويج مفهوم الحاضنات وتوضيح دورها كالية ناجحة ذات اهداف محددة

---

([1]) نبيل محمد شلبي : نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، غرفة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية السعودية ، 2004 ، ص3 .

([2]) امل سلمان حسن الدليمي : حاضنات الاعمال التكنولوجية ( تجارب مختارة ) ، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، 2006 ص 13 .

ومتطلبات بسيطة جدا . اذ عرفتها بأنها (( مؤسسة قائمة لها كيان قانوني وذات علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون باقامة مؤسسات تستهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات ، والاليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق [1] )) .

وقد عرف الدكتور عبد السلام ابو قحف حاضنات الاعمال بأنها (( عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الاعمال خاصة تلك المشروعات أو منشات الاعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التاسيس أو الانشاء أو بداية النشاط Start-up period لكي تتمكن من البقاء أو النمو ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الاخرى اللازمة أو المساعدة )) ، كما يعرفها ايضا بأنها (( عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشات الاعمال وهذه العملية تتضمن تقديم أو تزويد المبادرين Entrepreneurs بالخبرات والمعلومات والادوات اللازمة لنجاح المشروع ))[2].

كما عرفت ايضا بانها مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لديهم الافكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة ، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الاولى الحرجة من عمر المشروع ، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والادارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع الى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول الى مبادر اخر[3] .

ان حاضنات الاعمال هو نظام له مدخلات ومخرجات[4] فمدخلاته هي :

1. رواد أعمال ومبتكرون .
2. ابتكارات وتقنيات جديدة .
3. راس مال مغامر ودعم مالي .
4. خدمات إدارية .
5. تسهيل معاملات مع الدولة والسوق .
6. استشارات تقنية وعلمية .
7. دعم باسم الحاضنة والجهات الراعية لها .

اما مخرجات هذا النظام فهي :-

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1995 ، ص3 .

([2]) أ.د.محمد صالح الحناوي ، واخرون : حاضنات الاعمال فرصة جديدة للاستثمار ، واليات لدعم منشات الاعمال الصغيرة ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2001 ، ص6 .

([3]) المصدر نفسه ص7 .

([4]) محمد مراياتي : الحاضنات التكنولوجية وتنمية الوطن العربي ، مجلة العربي العدد / 573 ، الكويت ، اب / 2006 ص134 .

1. شركات جديدة قائمة على تقنيات وافكار جديدة .
2. خدمات واستشارات تقنية تقدم للسوق .
3. تسويق مخرجات البحث والتطوير .
4. شركات ذات معدل نمو عال وقيمة مضافة كبيرة .
5. فرص عمل جديدة ومنتجة .
6. المساهمة في تنويع حقيقي للاقتصاد .

## ثانياً : التطور التاريخي لحاضنات الأعمال

يرجع تاريخ حاضنات الاعمال الى اول مشروع تمت اقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية ، وذلك عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل الى مركز للاعمال يتم تاجير وحداته للافراد الراغبين باقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وان هذا المبنى كان يقع في منطقة اعمال وقريب من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم ، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد الى ما يعرف بالحاضنة ، لكن هذه المحاولة لاقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وتحديدا عام 1984 عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة ( SBA ) بوضع برنامج تنمية واقامة عدد من الحاضنات ، اذ في ذلك العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط وارتفع عددها بشكل كبير ، خاصة عند قيام الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال ( NBIA ) * في عام 1985 بواسطة بعض رجال الصناعة الامريكيين ، وهي مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات . وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية الى حوالي 550 حاضنة ، وذلك من خلال معدل اقامة بلغ حوالي حاضنة في الاسبوع منذ نهاية عام 1986 [1]. والمخطط ( 2 ) يوضح التطور التاريخي لحاضنات الاعمال للمدة 1990 – 2000 .

* ( NBIA ) : national business incubation association

([1]) NBIA :technology business incubator performance and practices, U.S.A, 2003, P.4.

**مخطط ( 2 )**

**التطور التاريخي لحاضنات الاعمال**

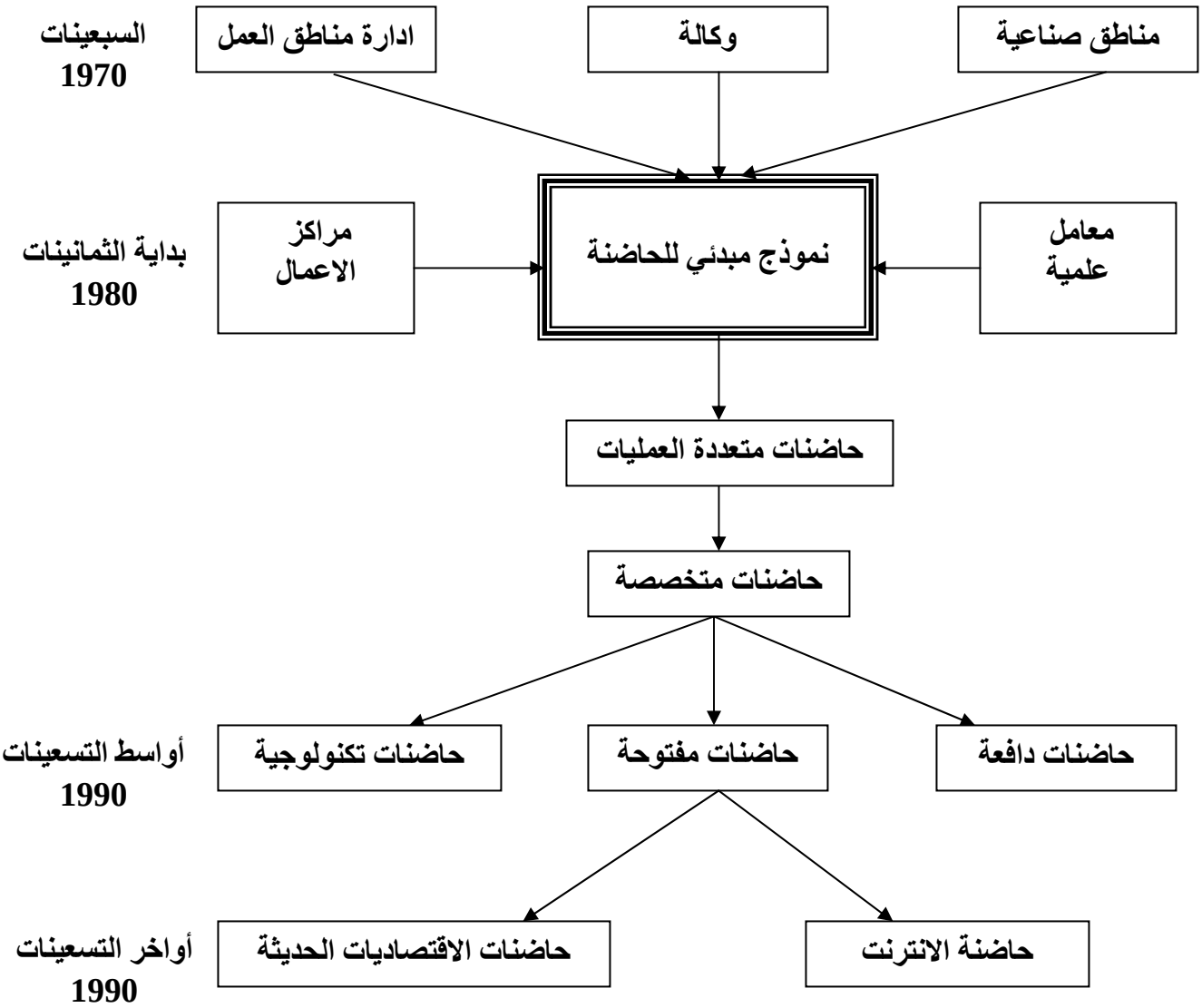


المصدر : امل سلمان حسن الدليمي ، حاضنات الاعمال التكنولوجية ( تجارب مختارة ) رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2006 ، ص12 .

اما بالنسبة للمبادرة البريطانية بإقامة حاضنات الأعمال ، ففي عام 1964 حثت الحكومة البريطانية جامعاتها على تقوية صلاتها بالمشروعات الصناعية من اجل نقل التكنولوجيا وزيادة عائدات الاستثمار في البحوث الأساسية ، ولم تلبث جامعة كمبريدج ان انشات لجنة لإعداد الرد المناسب على طلب الحكومة ، وفي عام 1969 أصدرت اللجنة تقريرا يوصي بالتوسع في الصناعات القائمة على العلم ، نظرا للتركز الشديد للعلماء في الجامعة ، اذ رات الجامعة ان التوسع بالصناعات القائمة على العلم يمكن ان يزيد من نقل التعليقات والاراء من المشروعات الصناعية الى مجتمع كمبريدج العلمي ، وفي الوقت نفسه يسمح للشركات الخاصة باستغلال الخبرات العلمية للجامعة ومعداتها المكتبية . وفي عام 1970 بدات كلية ترينيتي بانشاء اول حديقة للعلم ، وقد انتقلت اول شركة اليها عام 1973 وهي شركة ليزر – سكان ، وبنهاية عقد السبعينات كان هناك 25 شركة في الحديقة ، وقد استمرت الحديقة باجتذاب الشركات القائمة على التكنولوجيا الرفيعة . فبحلول عام 1986 بلغ عدد الشركات 350 شركة ذات تكنولوجيا رفيعة ، توفر 11% من اجمالي فرص العمل في مقاطعة كمبريدج ، وفي عقد التسعينات كان هناك 66 شركة في الحديقة يعمل فيها 4500 شخص واصبح قطاع علوم الحياة هو المهيمن في الحديقة .

كما أنشئ عام 1987 موقع ثانٍ في المملكة المتحدة ، وهو مركز سانت جون للابتكار على شكل حاضنة اعمال تضم حوالي 64 شركة يعمل بها اكثر من 1000 شخص ، وقد نمت 52 شركة بصورة تجاوزت طاقة الموقع ، فانتقلت الى مواقع أخرى لتفسح المجال الى شركات جديدة .[1]

ومن المبادرات العريقة في مجال حاضنات الاعمال ايضا ، المبادرة البرازيلية ، اذ تلاقي حاضنات الاعمال درجة كبيرة من الشعبية لكونها جزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية ، وكانت شركة التطوير التكنولوجي التي اسستها جامعة كامبيناس الحكومية عام 1978 هي اول مبادرات مشروع للحاضنات تنشئه مؤسسة اكاديمية برازيلية .[2]

اما في دول جنوب شرق اسيا ، فقد التزمت معظمها بتطوير اقتصاداتها الوطنية بالاعتماد على المعرفة في دعم قطاع التصنيع ، وقد خططت لتشجيع البحث والتطوير الصناعي والابتكار ، وكانت حاضنات الاعمال ضمن الاليات المستخدمة في تطوير التكنولوجيا وتشكيل المهارات من خلال زيادة الترابط بين المراكز البحثية والجانب التطبيقي في القطاع الصناعي ، وكان للاستثمارات الاجنبية المباشرة الاثر الكبير في نقل التكنولوجيا وتغيير البنية الصناعية .[3]

---

([1])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 ، ص 105 – 106 .

([2]) المصدر نفسه ص138 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : استعراض الاستراتجيات والسياسات الصناعية : الإعداد للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سابق ، ص57 .

اما عن التجربة اليابانية باقامة حاضنات الاعمال فتذكر الدراسات ان اول حاضنة اعمال اقيمت كانت عام 1982 ، اذ قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ واقامة اولى الحاضنات ، ثم شرعت بعد ذلك ادارات المدن والاقاليم المختلفة باقامة عدد اخر من الحاضنات[1].

اما فيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات ، فقد بدا فعليا عام 1987 بعد ان بدات الصين باعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ ( Torch ) الذي تم بناء عناصره الرئيسة على اساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه ، وهذه المحاور هي :-

1. تقوية وتنشيط عمليات الابداع التكنولوجي .
2. تنمية وتطوير التكنولوجيات العالية وتطبيقاتها .
3. اتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية .

وقد تم العمل على تنفيذ برنامج ( Torch ) على المستويين المركزي والاقليمي ، وذلك عن طريق التوسع باقامة الحاضنات والمراكز التكنولوجية والقواعد الصناعية وبرامج التمويل الخاصة .

ولم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور ، منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ، حيث البداية الفعلية لاقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية ، حتى اصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها بعضهم (( صناعة الحاضنات )) أو (( معهد اعداد الشركات )) . فلغاية العام 2002 كان هناك حوالي 3500 حاضنة اعمال تعمل في مختلف دول العالم ، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الامريكية فقط ، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي ، تمتلك منها الصين 465 حاضنة ، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما ، بينما تمتلك الدول العربية عددا من الحاضنات نذكر منها : مصر 10 ، البحرين واحدة ، المغرب 2 تونس واحدة [2].

## ثالثا : الفرق بين حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية :-

عادة ما يتبادر الى الأذهان سؤال عن الفرق بين حاضنات الأعمال والوحدات الإنتاجية أو الإدارية التي توفرها المدن الصناعية أو تجمعات المشروعات الصغيرة [3] . والإجابة عن هذا السؤال توضح ان هناك فروقا أساسية بين الآليتين يمكن ملاحظتها من خلال الجدول ( 5 ) الذي يبين الفرق بين الحاضنات ومراكز الأعمال .

**جدول ( 5 )**

([1]) مسعود ظاهر : مصدر سابق ص202 .

([2])مقدمة عن حاضنات الاعمال ،منشور على الموقع الالكتروني http://www.Isesco.org.ma/Pub/ARABIC ,p4 .

([3])Bruce.R.Jewell: op.cit. P.548

**الفرق بين الحاضنات ومراكز الأعمال**

| المجمعات الصناعية | الحاضنات |
|---|---|
| 1. تخدم جميع الاعمال الصغيرة | 1. تخدم القطاعات ذات معدلات النمو المرتفعة |
| 2. تقدم استشارات عامة وتدريب ( داخلي ، خارجي ) . | 2. تقدم استشارات وتدريب مخصص للمشاريع الداخلة في الحاضنة . |
| 3. لا تلزم المشاريع بالخروج منها. | 3. لديها سياسة لاخراج المشاريع بعد نجاحها . |
| 4. لها راسمال استثماري محدود . | 4. تكاليفها مناسبة . |
| 5. نجاحها في تاجير كامل مساحتها . | 5. نجاحها في عدد من المشاريع الخارجة منها . |
| 6. مشاريعها تقليدية . | 6. مشاريعها ابداعية جديدة . |
| 7. لا تحتاج الى مركز بحث وتطوير . | 7. يتم الاشراف عليها من قبل مركز بحث وتطوير . |

المصدر : نبيل محمد شلبي : نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، غرفة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية ، السعودية 2004 ، ص4 .

إضافة إلى ما ورد في الجدول السابق عن الاختلاف بين حاضنات الاعمال والمجمعات الصناعية فانه من الناحية العلمية تتميز حاضنات الاعمال عن بقية التجمعات والاماكن المخصصة للمشروعات الصغيرة في النقاط الاتية :- [1]

أ. توفر الحاضنات اماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لاقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة ( تكنولوجيا المعلومات ، هندسة حيوية ، ..... الخ ) .

ب. توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة ، من خلال شركات راس المال المخاطر ، أو برامج تمويل حكومية ، أو شبكة من رجال الاعمال والمستثمرين .

ج. توفر الحاضنات جميع انواع الدعم ، من دعم فني أو اداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها .

د. تدار الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في ادارة المشروعات الصغيرة .

([1]) د.سهل قزاز صدقة ، الحاضنات الصناعية وتاسيس صناديق لضمان المخاطر حلول مناسبة ، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ، العدد 1721 مارس ، اذار ، 2006 ص1 http://www.okaz.com.sa

هـ. تقوم الحاضنة والمستشارون المعاونون على متابعة وتقويم المشروعات المشتركة بشكل مستمر .

و. يتم اختيار المشروعات الملتحقة طبقا لمعايير شخصية وفنية ، وباسلوب علمي يعتمد على دراسة جدوى وخطة المشروع .

ز. تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث .

ح. بعض الحاضنات توفر المعدات والاجهزة الخاصة بالحاسب الالي والتجهيزات المكتبية [1].

واذا كانت النقاط السابقة ميزت حاضنات الاعمال عن المجمعات الصناعية بالنسبة للوحدات الصناعية ، فان الاختلاف على صعيد الاقتصاد الوطني يتمثل بان حاضنات الاعمال وسيلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ، وتيسير عملية اعادة الهيكلة وتعزيز التكنولوجيا والتوسع في المشروعات الصناعية وخلق فرص العمل الجديدة التي يمكن توضيحها كما يأتي [2] :-

أ. التنمية الاقتصادية الشاملة : تقوم حاضنات الاعمال ، ولاسيّما المرتبطة بالجامعات ، بتهيئة البيئة المناسبة لتدريب اصحاب الاعمال الناشئين ، بالاضافة الى تحويل نتائج البحوث الى منتجات وخدمات تجارية ، كما يترتب على مبادرات الاحتضان تقوية اواصر التعاون بين القطاع الخاص والعام من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

ب. الاصلاح الاقتصادي : تعدّ حاضنات الاعمال فرصة ثمينة للتعامل مع التنمية المحلية في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي ، ففي حالة عدم وجود دعم مباشر للصناعات الصغيرة تستطيع حاضنات الاعمال تحمل اعباء ذلك الدعم ولاسيّما في المناطق التي تنقصها البنية الاساسية على نحو يعرقل نمو الصناعات الصغيرة . اذ ان الكثير من حالات الاحتضان كان الاصلاح الاقتصادي هو الدافع وراءها ، ففي الولايات المتحدة الامريكية اقيمت حاضنات الاعمال على مستوى الولايات بهدف ايقاف التدهور الحاصل في احوال هذه المناطق صناعيا ، ومثال ذلك مبادرة ولاية جورجيا في حاضنات الاعمال بهدف تنويع القاعدة الصناعية مع التركيز على تطبيقات التكنولوجيا الجديدة ، كرد فعل للمنافسة .

ج. خلق فرص العمل : تتميز حاضنات الاعمال بكونها تهدف الى خلق فرص عمل جديدة ، فعلى سبيل المثال انشئ مركز المبادرات المحلية في سان نازير في فرنسا ، الذي يتبنى فكرة الاحتضان ، للمساعدة في خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد الى حد كبير على

---

([1]) المصدر نفسه ص 2 .

([2]) الامم المتحدة : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التنمية ، الامم المتحدة ، جينيف ، حزيران ، 1998 ، ص7 – 8 .

شركات الصناعات المعدنية الكبيرة ، وفي ( اسرائيل ) تم تبني فكرة الاحتضان لتكون اداة لخلق فرص العمل للعلماء والمهندسين المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق . كما تؤدي مخططات حاضنات الاعمال الى توليد عمالة ثانوية في صناعات اخرى لكي يمكن افادة شريحة من اليد العاملة تتمتع بمزايا نسبية ومهارات عالية .

## رابعاً : مقومات نجاح الحاضنة

للتعرف على مقومات نجاح واستمرارية عمل حاضنات الاعمال لا بد من معرفة المراحل التي تمر بها الحاضنة عند تكوينها ، اذ تتكون دورة حياة الحاضنة من ثلاث مراحل رئيسة هي :- [1]

1. مرحلة التاسيس او البدء Start-up stage : والتي تنطوي على دراسة الجدوى وتحديد الموقع والمساحة وامكانية الحصول على الموارد المالية .
2. مرحلة النمو : والتي تشمل تقديم التسهيلات والخدمات لمنشات الأعمال والصناعات الصغيرة الناشئة .
3. مرحلة النضج والتنمية المستمرة للحاضنة : اذ يعمل مدير الحاضنة باستمرار على جذب منشات أو مستثمرين جدد ، ودعم المستثمرين الحاليين في تنفيذ خطط تطوير أعمالهم . وتتميز مرحلة النضج بزيادة الطلب على خدمات الحاضنة وتوسع الدعم المالي والفني والمكاني المقدم للعملاء .

ولغرض تجاوز هذه المراحل بنجاح لا بد من توفر مجموعة من العوامل التي تتضمن سبل نجاح الحاضنة وهي كما يأتي :-

1. إعداد دراسة جدوى اقتصادية متعمقة : اذ تعدّ دراسة الجدوى ضرورة لنجاح الحاضنة لعدة أسباب هي [2]:

أ. ان دراسة الجدوى تساعد في خلق الطرق والاساليب التي يمكن من خلالها تذليل الصعوبات وحل أي مشكلات مستقبلية .

ب. انها تقود الى تكملة أو ضمان تنفيذ خطة العمل .

ج. انها تحمي الحاضنة من أي اخطاء حرجة تقع في المستقبل .

د. ان دراسة الجدوى لمشروع الحاضنة تزيد من حماس قيادات الاعمال والمستثمرين لتقديم الدعم اللازم للحاضنة .

هـ. زيادة الوعي باهمية ادوار الحاضنة .

---

([1]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص55 .

([2]) كاظم جاسم العيساوي : مصدر سابق ص22 .

و. تساعد في توثيق تاريخ ونشاطات الحاضنة كمرجعية لكل العاملين فيها ولمجلس ادارتها .

ز. تساعد في تنمية العلاقات مع باقي الحاضنات القائمة في المناطق الاخرى من الدولة .

أما بخصوص محتويات دراسة الجدوى الخاصة بانشاء حاضنة الاعمال فهي كما يأتي [1]:-

أ. تقدير الطلب المحتمل على خدمات الحاضنة .

ب. تحديد نوع الحاجات أو الخدمات المطلوبة من قبل منشات الاعمال الصغيرة .

ج. تقدير المساحة المكانية المطلوبة والملائمة للحاضنة في ضوء أهدافها وطبيعة الخدمات التي سوف تقدمها .

د. توعية التجمعات الصناعية بوجود الحاضنة وأدوارها .

هـ. دراسة الجدوى المالية والفنية والتنظيمية للحاضنة واثرها الاجتماعي .

2. توفر القاعدة العلمية والاقتصادية : ويمكن للحاضنة ان تحصل على الدعم العلمي والاقتصادي من ممّا يأتي [2]:-

أ. الشركات الكبيرة : يمكن ان تكون هذه الشركات مكانا مناسبا لاقامة ودعم حاضنات الاعمال وذلك لما تمتلكه من ورش ومكائن ومختبرات بحثية ، اضافة الى العلماء والباحثين الذين يعملون على تلك الموجودات .

ب. الكليات والاقسام التطبيقية : اذ يمكن للحاضنة الاستفادة من خبرات اساتذة الجامعات وبحوث الطلبة المبدعين واستثمار هذه الخبرات من خلال وضعها في حيز التنفيذ .

ج. معارض الابتكارات والاختراعات والبراءات المحفوظة : اذ يمكن للحاضنة انتقاء ما يصلح منها وما يلائم عمل الحاضنة لتوظيفه لصالح العملاء .

3. مدير الحاضنة : يؤدي مدير الحاضنة دورا اساسيا في نجاحها ، اذ يجب ان تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الاعمال والادارة والتسويق والمحاسبة ، اضافة الى الوقت الذي يستطيع ان يقضيه مع المشروعات المنتسبة بداخل الحاضنة ، ويحتاج المدير قبل كل شيء الى القدرة العلمية على العمل مع القائمين على المشروعات وتحليل نقاط القوة الضعف في كل منشاة ويتمكن من اكتشاف المشاكل قبل ان تتبلور .

4. الانتقاء الجيد لمشروعات الحاضنة : هناك مجموعة من الشروط تضعها الحاضنة امام المشاريع التي تتقدم للانضمام اليها ، اذ تقوم الحاضنة من خلال ذلك بانتقاء المشاريع التي تمتلك القدرة على

---

([1]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص56 .

([2]) د.كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد السابع والثامن ، ص52 .

النمو السريع Exponential growth والمرتبطة بالتقنيات المتقدمة لضمان عدم تقادم هذه التقنيات ، مع تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة تتضمن الفكرة أو الابتكار الجديد الذي يتقدم به المشروع [1].

5. امكانية الحصول على التمويل : تعدّ حاضنات الاعمال مشروعاً استثمارياً مستقلاً قادرا على الانطلاق والاستمرار معتمدا في ذلك على مجموعة مصادر للتمويل ، منها خارجي من هيئات دولية واقليمية ومنها داخلي يتمثل في راس المال الذي يدفعه المؤسسون واشتراكات الاعضاء ( المنشات المحتضنة ) فضلا عن مصادر تمويل اخرى تتمثل بعقود الايجار ورسوم عن الخدمات المقدمة ونسب معينة من ارباح المشاريع المحتضنة . وتجدر الاشارة الى ان تمويل الحاضنات يرتبط بطبيعتها ، فمنها التابع للحكومة ومنها المملوكة للاشخاص وفي كلتا الحالتين فأن الحاضنة تحقق نسباً مختلفة من العوائد للمستثمرين ( ملاكها ) . ومن مقومات الحاضنة الناجحة امكانية التنسيق بين اعضائها ( المشاريع المحتضنة ) من جهة ومصادر التمويل المختلفة ( البنوك ، المؤسسات المالية ، المنح ، صناديق القروض المختلفة ، كبار المستثمرين ) من جهة أخرى [2] .
6. دعم المجتمع : غالبا ما تتخذ المنشات المتخرجة من الحاضنة المنطقة المحلية نفسها للتوطن فيها ، لذلك من المهم ان تكسب الحاضنة الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين ، اذ تمثل الحاضنة انعكاسا لاهداف المجتمع وركناً مهماً من اركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذا فأن الحصول على الدعم المجتمعي يعدّ احد عوامل نجاح الحاضنة ، ويتم ذلك من خلال التفاعل معها أو عبر وسائل الاعلام والتوعية التي تؤثر بشكل مباشر في سلوك المجتمع . كما يمكن للحاضنة تحسين وضعها من خلال المبنى اللائق ، والارتباط بالمؤسسات والادارات المحلية ، والصلات الجيدة بالصحافة للنشر عن التجارب الناجحة التي تصنعها ، كل هذه الامور تساعد في كسب دعم ومساندة المجتمع [3].
7. التجديد والتحسين المستمر : ان الحاضنة الناجحة هي التي تقوم بتقويم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ، ونقصد بالتجديد ، الاستمرار بادخال المتغيرات التكنولوجية الحديثة في عمل الحاضنة والمتمثلة بالابتكارات ، مع السعي لضمان مواصلة التجديد من خلال تعميق الروابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية ومراكز البحث والتطوير ، ولا يقتصر دور الحاضنة على تطوير المنشات المحتضنة فحسب ، بل يشمل الشركات بعد تخرجها من الحاضنة ، والهدف من ذلك نشر

---

([1]) نبيل محمد شلبي : مصدر سابق ص10 .

([2]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص32 .

([3]) نبيل محمد شلبي : مصدر سابق ص10 .

التكنولوجيا الحديثة فضلا عن تسويق الحاضنة لنفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع نموها بصورة غير تقليدية [1].

8. الموقع : تتأثر كفاية اداء الحاضنة كمشروع اقتصادي بالموقع الملائم الذي تتخذه لممارسة نشاطها ، فكلما كان موقعها قريبا من المدن الصناعية أو مراكز البحث العلمي والجامعات أو ضمن الشركات الكبيرة ، ساعدها ذلك على توظيف هذه الموجودات لخدمة أعضائها [2].

## خامسا : تخطيط البنى المؤسسية للحاضنات وتصميمها .

### 1. مكونات مخطط الاحتضان

تصنف حاضنات الأعمال في البلدان المتقدمة ضمن مؤسسات المعرفة والتكنولوجيا ، مثل مراكز الابتكار والتكنولوجيا والمراكز البحثية ، وفي اطار هذا التصنيف غالبا ما ترتبط حاضنات الاعمال بمصادر المعرفة والبحث والتطوير في القطاعين العام والخاص ، ونقصد بالقطاع العام الجامعات ومراكز البحوث التابعة للحكومة ، اما القطاع الخاص فيشمل اقسام البحث والتطوير التابعة للشركات ذات القدرات الكبيرة .

ويختلف الجانب المؤسسي لحاضنات الاعمال حسب الاهداف المرسومة للحاضنة ، اذ ان التنظيم والادارة المرنة أمر حيوي ولابد منه لتحقيق التوافق مع البيئة المحلية ، ويمكن تقسيم مكونات مخطط عمل الحاضنة الى قسمين وكالاتي :-[3]

أ. المكونات المادية : وتشمل كافة مستلزمات عمل الحاضنة اليومي ، وتقديم متطلبات الوحدات الإنتاجية المحتضنة التي تشمل ما ياتي :-

(1) البنية الأساسية المادية مثل المساحات المكتبية والمعامل والمنشات التجريبية .

(2) الدعم الاداري بما في ذلك تخطيط الاعمال التجارية والتدريب والتسويق .

(3) الدعم الفني بما في ذلك الباحثون والفنيون بالاضافة الى قواعد البيانات .

(4) الحصول على التمويل من خلال صناديق راس المال المساهم وشبكات داعمي الاعمال التجارية وغير ذلك من مؤسسات التمويل .

(5) الدعم القانوني للشؤون التعاقدية بما في ذلك اتفاقيات الترخيص والملكية الفكرية .

---

([1]) امل سلمان الدليمي : مصدر سابق ص37 .

([2]) د. كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص56 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص 21 .

(6) الربط مع الحاضنات الاخرى والخدمات الحكومية .

(7) موظفي الاستقبال وكافة الادوات والمعدات المكتبية ذات الاستخدام المشترك ( فاكس ، استنساخ ، كومبيوتر ، انترنت ، غرف اجتماعات ) .

(8) الخدمات المحاسبية والاستشارات القانونية والفنية بالتكلفة الفعلية .

ب. البيئة التشريعية والتنظيمية : من المعروف انه لا يمكن ان تزدهر مبادرات حاضنات الأعمال إلا إذا توافرت البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشائها وتشغيلها ، وتشمل البيئة اللازمة ما يأتي :- [1]

(1) السياسات والتشريعات العامة : ان المساندة السياسية لمبادرة حاضنات الاعمال على المستويين المحلي والوطني توفر قوة دافعة وضرورية لازالة العقبات وخلق بيئة اكثر خصوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بعمل الحاضنات ، وقد اثبتت التجارب العالمية ذلك ، فلولا المساندة لن تصل صوفيا انتيوليس في فرنسا ، وكمبريدج في بريطانيا الى النجاح الذي تحقق لها ، إذ لابد من وضع استراتيجية وطنية تحدد الاولويات في الاقتصاد الوطني وتوجه حاضنات الأعمال نحو القطاعات التي تهدف الى التعاون بين القطاع العام والخاص والاسراع في النمو .

(2) تشريعات وتنظيمات معينة : هناك حاجة الى حزمة من التشريعات المتعلقة بعمل حاضنات الاعمال نذكر منها ما يأتي :-

- اصدار تشريعات ضريبية تهدف الى تعزيز التعاون بين النظم الضريبية وحاضنات الاعمال من اجل تدعيم القدرات التنافسية في السوق المحلية والعالمية .
- اصدار تشريعات تشجع على الاستثمار الاجنبي المباشر ، والعمل على تهيئة الظروف المواتية لتوسيعه من اجل استمرار العملية الابتكارية وازدهار عمل الحاضنات كما ان هناك حاجة الى قوانين ولوائح تعمل على مساندة الحاضنات القائمة على الجهود المحلية والشراكات الدولية .
- اصدار القوانين التي تضمن حقوق الملكية الفكرية بهدف حماية البيئة الابتكارية الوطنية وتوفير المناخ المناسب لعمل حاضنات الاعمال التي تعدّ الملاذ الامن للابتكار الوطني .

(3) تشجيع الابتكار القائم على البحث الاكاديمي : هناك حاجة الى قوانين مناسبة تسهل التفاعل بين مخرجات البحث والتطوير في المؤسسات الاكاديمية والسوق ، ويجب ان تتضمن هذه القوانين ماياتي :- [2]

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص229 .

([2]) المصدر نفسه ص225 .

- تشجيع وتيسير انتقال الباحثين من المجال الاكاديمي الى بيئة الاعمال التجارية وبالعكس من خلال توفير الحد الادنى للحماية من المخاطر وضمان الدخول في حاضنات الاعمال القائمة على تسويق نتائج البحث وضمان عودتهم الى مؤسساتهم العلمية في حالة فشل المشروع او انهاء خدماته .
- السماح للاكاديمين باداء مهمات استشارية في حاضنات الاعمال وباجور مجزية ولاسيّما في المشاريع القائمة على استخدام المنتجات الابتكارية الناتجة عن بحوث مؤسساتهم العلمية .
- اتاحة وتسهيل اقامة الشراكات بين المؤسسات الاكاديمية والشركات الخاصة بهدف استغلال نتائج البحوث من خلال حاضنات الاعمال التي تستضيف مشروعات فرعية .

## 2. الهيكل التنظيمي للحاضنة

يتكون الهيكل التنظيمي للحاضنة من ثلاثة مستويات وهي كالأتي :- [1]

أ. مجلس الادارة : ويمكن ان يجتمع المجلس لاربع مرات سنويا في الاقل ، وتتضمن مهام مجلس الادارة ما ياتي :-

(1) وضع واقرار الاطار العام لاسلوب عمل الحاضنة من كافة النواحي الفنية والمالية والادارية .

(2) اقامة قنوات اتصال مع جهات من شانها انجاح الحاضنة وتنمية ثقافة العمل الحر لدى الشباب .

(3) اقرار اللائحة المالية والادارية والموازنة التقديرية للحاضنة .

(4) متابعة اللجنة التنفيذية في تنفيذ سياسات و توصيات المجلس .

ب. اللجنة التنفيذية : وتجتمع اللجنة التنفيذية عند طلب مدير الحاضنة من مقرر اللجنة ذلك ، وتتخصص اللجنة بالاتي :-

(1) وضع شروط الانضمام والتخرج من الحاضنة .

(2) المعاونة في تحديد الأنشطة الرئيسة واولوياتها طبقا لمعايير الحاضنة .

(3) معاونة مدير الحاضنة في متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .

(4) المشاركة في إعداد دليل إجراءات العمل بالحاضنة .

(5) دراسة وفحص مشروعات المنتسبين المحولة من مدير الحاضنة .

(6) المشاركة في إعداد الموازنة التقديرية مع مدير الحاضنة .

---

([1]) نبيل محمد شلبي ، مصدر سابق ص9 .

ج. مدير الحاضنة : ويعد مدير الحاضنة هو العماد الرئيس لها وهو المسؤول عن إدارة أعمال الحاضنة اليومية ، ويعاونه طاقم إداري فني يضم محاسباً ، وأخصائي تسويق ، وسكرتيراً ، ومسؤولي امن ، ومعاوناً . وتتضمن مهام مدير الحاضنة ما يأتي :- [1]

(1) ضمان تحقيق السياسات والأهداف المحددة للحاضنة والمعتمدة من قبل مجلس ادارة الحاضنة .

(2) تلقي طلبات المنتسبين ودراستها وتقويمها بالاشتراك مع اللجنة التنفيذية .

(3) معاونة المنتسب في اعداد خطة المشروع المقترح .

(4) عقد البرامج التدريبية والإرشادية للمنتسبين .

(5) مسك الدفاتر والسجلات الادارية والمالية والفنية وحفظ الوثائق الخاصة بالحاضنة .

(6) اعداد التقارير الدورية وتقديمها لمجلس الادارة .

(7) المشاركة في اختيار وجهات المعونة الفنية اللازمة لأنشطة الحاضنة .

(8) التسويق والترويج للحاضنة بما في ذلك عقد الندوات والمؤتمرات .

**مخطط ( 3 )**

**الهيكـل التنظيمـي للحاضنـة**

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص12 .

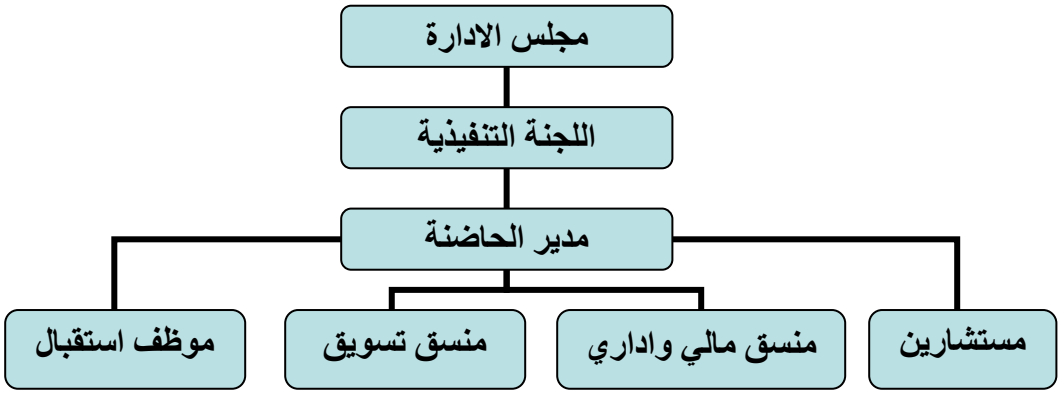


المصدر : نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، غرفة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية ، السعودية 2004 ، ص15 .

## 3- السياسة التنظيمية والإدارية لعمل الحاضنة

عند الشروع في اقامة مبادرات حاضنات الاعمال في اقتصاد أي بلد لا بد من تقسيم العمل بين المؤسسات المختلفة فالحكومة تقوم بدور التعزيز وفي حالات معينة تقوم بالاستثمار ايضا ، والسلطات المحلية ومنظمات الاعمال والغرف التجارية تقوم بدور المستثمر والشريك معا ، اما الجامعات فالمطلوب منها ان تسهم بتقديم الخبرات والقوى العاملة ذات المهارات العالية . ومن اجل تعزيز فرص نجاح حاضنات الاعمال لابد من انشاء الاطر اللازمة للتشغيل وكذلك تدعيم العمليات التي تؤدي الى التعلم من البلدان الاخرى ، فضلا عن جمع المعلومات اللازمة عن الحاضنات الناجحة في شتى الدول النامية والمتقدمة ، اذ ان هذه المعلومات تمثل مساعدة قيمة لاعداد الاستراتيجات وتحديد مناهج العمل التي يجب ان تراعي النقاط آلاتية :- [1]

ا. وضع المفاهيم والأنشطة التمهيدية : ان التوضيح بالمفهوم الرئيس لحاضنات الاعمال والتعريف بالروابط بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثلان اولى الخطوات اللازمة على طريق المبادرة الناجحة المستمرة ، ومن المفيد هنا اجراء المسوح وعقد اللقاءات الاستشارية والدراسات التحليلية لتحديد الغايات والاهداف الرئيسة للحاضنات واشكال الاجراءات اللازمة لتنفيذها . كما انه من الضروري ضمان تفهم الحكومات المحلية والوطنية لاهمية الابتكار واسهامه في التنمية الاقتصادية في المستقبل .

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تقرير فني ، اجتماع الخبراء بشان تنسيق السياسات التكنولوجية من اجل زيادة التكنولوجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة ، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين ، بيروت 1 – 3 تشرين الثاني ، نوفبر ، 2000 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ص47 .

ب. التصميم : يمكن البدء في تصميم البنية الاساسية لحاضنات الاعمال بعد وضع خطة عمل تتضمن التفاصيل الدقيقة وضمان التنفيذ وفقا للمبادئ العامة المنصوص عليها في الخطة التي يمكن تلخيصها بما يأتي :-[1]

(1) تخطيط المكان او أي استثمار في البنية الاساسية حسب نوع النشاط الذي ستمارسه الحاضنة ، وفي حالة تجاهل ذلك فمن الممكن ان تكون المباني غير ملائمة او قد يكون تركيب الهياكل والمعدات لا علاقة له بنوع النشاط الخاص بالحاضنة .

(2) تقدير تكاليف البنية الاساسية والتشغيلية للحاضنة ، بما في ذلك تكاليف الانشطة المساعدة او المكملة .

(3) تحديد مواصفات الاشخاص المؤهلين لاداء الوظائف الرئيسة في الحاضنة ، بما في ذلك الخبراء والاستشاريين وتحديد رواتبهم .

(4) تحديد الوثائق الادارية والحسابية التي تحتاجها الحاضنة في اعمالها اليومية والتاكد من سلامتها ومطابقتها للقوانين واللوائح السائدة .

(5) اعداد خطة متكاملة عن الموارد المالية التي تحتاجها الحاضنة في بداية التشغيل وتوقيت استخدامها والتوقعات الخاصة بمردودها الاستثماري .

(6) وضع خطة للرقابة والتقويم المنتظم لحل المشاكل دون تاخير ، فضلا عن وضع القواعد الصارمة لاختيار المشروعات .

(7) تشكيل المجالس الاستشارية التي تضم ممثلين للقطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الرقابة والارشاد باستمرار وتنقيح توجهات الحاضنة في المستقبل .

(8) مراقبة سير خطة العمل وادائها باستمرار في ضوء معايير واضحة وشاملة .

## 4. الجوانب المالية للحاضنة

يمثل الدعم المالي احد العوامل الرئيسة لنجاح حاضنات الاعمال ، وتتباين مصادر الدعم فمنها الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والهيئات الدولية المانحة فضلا عن

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص231 .

المشروعات الخاصة ، وتتفق هذه المصادر على ان هذا الدعم استثمارا وليس انفاقاً . ويمكن تقسيم الدعم المالي الى قمسين وكما يأتي :- [1]

ا. الدعم المالي غير المباشر : تعدّ الحوافز الضريبية وقوانين الاستثمار احد وسائل الدعم غير المباشر التي تقدمها الحكومة لحاضنات الاعمال ، اذ ان تحديث الانظمة الضريبية وتنقيحها بصورة دورية بما يتلاءم مع تشجيع الانظمة الابتكارية يعدّ احد وسائل الدعم غير المباشر لعمل الشركات الوطنية ومن ثم قدرتها التنافسية في السوق المحلية والعالمية .

ب. الدعم المالي المباشر : تحتاج حاضنات الاعمال ، ولاسيّما في المراحل الاولى لانشائها ، للدعم المالي المباشر كما ان الشركات الناشئة بعد تخرجها تحتاج الى استثمارات كبيرة ، وتعدّ القروض من ابرز انواع الدعم ، ولا تتوافر من البنوك او مستثمري القطاع الخاص بسبب المخاطر الكبيرة ، ولذلك تقوم الحكومة بتقديم الدعم المباشر للمشروعات التي لها غايات واضحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الدول المتقدمة هناك برامج منوعة للعلم والتكنولوجيا يمكن للشركات الناشئة وحاضنات الاعمال ان تقدم طلبات لتلقي راس المال الضروري طبقا لقواعد محددة وواضحة من بينها الاشراف والتقويم المنتظم لاداء الحاضنة او الشركة الناشئة .

ومن الممكن ان يكون الدعم المالي المباشر لحاضنات الاعمال على شكل تغطية نسبة من التكاليف التي تتعلق بدراسات الجدوى والخبرة الاستشارية والتدريب والخدمات ، وقد تقدم الحكومة دعما اضافيا على شكل قروض ميسرة للشركات الناشئة بعد تخرجها من حاضنات الاعمال . وهناك برامج دعم حكومية اخرى تتمثل بتقديم المنح او القروض للمؤسسات الاكاديمية لتمكينها من اقامة حاضنات اعمال تهدف الى نقل نتائج البحث الى مجال الانتاج وزيادة الاستثمار ، وتحرص الحكومات في اغلب الاحيان على تلافي تمويل انشاء المباني الخاصة بالحاضنات لان ذلك قد يؤدي لتحويلها الى شركات عقارية تحقق الارباح من خلال التاجير وتفقد اهميتها الاساسية .

## 5. إتباع اللامركزية في اقامة الحاضنات

مع ان الحاجة ماسة للقدرات المركزية في اقامة حاضنات الاعمال ، ولاسيّما في المجالات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الوطنية وتوزيع الموارد ، ولكن قد تفشل السلطة المركزية في توفير المساندة المستمرة

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء بمنطقة الاسكوا ، مصدر سابق ، ص5 .

للحاضنة بسبب انشغالها في قضايا اكثر اهمية متعلقة بالاقتصاد الوطني . اذ لابد من قيام السلطات المحلية وبمساندة المنظمات غير الحكومية كالغرف التجارية والصناعية بلعب دور رئيس في اقامة الحاضنات لكونها لديها القدرة على تشخيص الموارد المتاحة والاحتياجات المحلية ، كما ان السلطات المحلية قاردة على تحقيق الروابط بين الحاضنات والشركات المحلية الناشئة والمستثمرين لضمان نجاح الحاضنة في اداء وظائفها ، فضلا عن امكانية تحقيق وفورات اقتصادية من خلال التعاون بين الحاضنات المحلية الاخرى وتجنب ازدواج الانشطة وهدر الموارد ، وهناك الكثير من التجارب اللامركزية الناجحة ومنها وادي سينوس بالبرازيل وتجمع سيالكوت بباكستان [1] ولكن هذه المسالة تختلف من بلد لاخر حسب النظام الاقتصادي والسياسي القائم وحسب المشاكل الاقتصادية في ذلك البلد ، ومن الجدير بالذكر إن انجح التجارب العالمية بإقامة حاضنات الأعمال تلك التي تقع في الدول التي تطبق الأنظمة اللامركزية في الإدارة الاقتصادية والسياسية ولاسيما في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

([1]) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التنمية ، مصدر سابق ص9 .

# المبحث الثاني

# انواع حاضنات الاعمال واتجاهاتها الحديثة

## أولاً: أنواع حاضنات الاعمال

على الرغم من تباين اعداد الحاضنات ما بين دول العالم على اختلاف معدلات نموها وبضمنها الدول العربية ، الا انها تشترك الى حد ما بتصنيف الحاضنات حسب مجموعة معايير وهي كما يأتي :

1. من حيث اهدافها [1]:

أ. حاضنات ربحية : وهي حاضنات استثمارية تعتمد اساسا على الربح ، تقيمها شركات تمويلية وشركات راس المال المشارك وتوظيف الاموال ، وتقدم كل الخدمات المالية وخاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية ، وينتشر هذا النوع من الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي .

ب. حاضنات غير ربحية : وهي حاضنات غالبا ما تتبناها الحكومات أو المنظمات الدولية والاقليمية بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة ولاسيّما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2. من حيث اختصاصها :

أ. حاضنات اختصاصية : وتقسم الى عدة اقسام وهي كما يأتي :

( 1 ) الحاضنات التصنيعية : وهي الحاضنات التي تنشا لتقديم الخدمات والمستلزمات الانتاجية المادية الى الصناعات الصغيرة ولاسيّما في بداية نشوئها للارتقاء بها الى مرحلة العمل التجاري ، اذ تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداءً من دراسات الجدوى ، والتسهيلات الخدمية ، والتسويق والصيانة ....الخ [2].

( 2 ) الحاضنات التكنولوجية : تمثل الحاضنات التكنولوجية مكانا تتجمع فيه المشاريع الحديثة بقصد النهوض بها ونموها ، وهي تهدف اساسا الى تسويق المعلومة التكنولوجية والعلمية من خلال التعاقد ودعم الشراكة بين الصناعيين والباحثين ، مما يمّكن من تسهيل عملية نقل وتوطين التكنولوجيا وتطبيق

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( الاسكوا ) ، حاضنات الاعمال التكنولوجية ، مصدر سابق ص17 .

([2])د. كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص51 .

البحوث العلمية من خلال الاجتماعات والمشاريع الابداعية وتتمثل أهم فوائد الحاضنات التكنولوجية بما يأتي [1]:-

- توفير الدعم اللازم لانجاح المشاريع وخلق فرص عمل جديدة .
- تطوير الافكار المبتكرة ولاسيّما المجالات التكنولوجية الحديثة .
- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي عن طريق انشاء قطاع حيوي من المشاريع الصغيرة .

( 3 ) الحاضنات البحثية : عادة ما تكون هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز الابحاث لتطوير ابحاث وافكار وتصميمات اعضاء هيئة التدريس فضلا عن الاستفادة من الورش والمعامل المتوفرة داخل الجامعات . ويختص هذا النوع من الحاضنات بعمل المؤسسات الصغيرة التي تمتلك مكوناً معرفياً ولكنها محدودة الموارد المالية والبشرية ، وتحتاج الى استشارات فنية ومختبرات ومعدات عالية التكلفة [2].

( 4 ) الحاضنات ذات التقانات التخصصية : وهي الحاضنات التي تختص بتطبيقات تكنولوجيا تخصصية معينة كالتكنولوجيا الإحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وتكنولوجيا الفضاء ويطلق عليها حاضنات التقانات الحيوية [3].

( 5 ) الحاضنات الاختصاصية في مجال الخدمات : وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات الخدمية ، وتركز في جذب مشروعات الاعمال ذات الطابع الخدمي ( سياحية ، ترفيهية ، اعلامية ) من اجل سد حاجة السوق المحلية بالدرجة الاساس [4].

( 6 ) حاضنات الاعمال المكتبية : وهي الحاضنات التي تعمل على تقديم الدعم للمبادرين من خلال توفير المكاتب المناسبة للتاجير والتي تبدا باسعار زهيدة تجتذب المستاجرين وتتزايد لتصبح مقاربة لاسعار المكاتب خارج الحاضنة ، كما توفر الحاضنة شبكة من الاستشاريين في المجالات الفنية والادارية فضلا عن خدمات محاسبية واستشارات قانونية وتجهيزات ومعدات مكتبية فاخرة ( فاكس ، طابعة ، استنساخ ، انترنت ، غرفة اجتماعات مجهزة ) .[5]

( 7 ) حاضنات متخصصة في مجال اعمال المراة : على الرغم من ان عوامل اقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلا أو سيدة ، الا ان هناك عددا من العوامل الثقافية والعادات

---

([1]) رياض السوسي : العلاقة بين المؤسسات العلمية والتكنولوجيا والصناعة ، ورقة عمل مقدمة الى وزارة الصناعة في الجمهورية التونسية 2006 ص3 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص30 .

([3]) امل سلمان حسن الدليمي : مصدر سابق ص63 .

([4]) د.محمد صالح الحناوي ، مصدر سابق ص8.

([5]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص32 .

الموروثة التي جعلت من العمل الخاص حكرا على الرجال في كثير من دول العالم ( على راسها الدول العربية والاسلامية ) . لذلك ومن اجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال ، عمدت بعض الدول الى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة ، اذ توفر لها التدريب والإرشاد بجانب برامج التمويل المتخصصة ، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية [1].

( 8 ) حاضنات متخصصة في مجال الانترنت : تعرف من حيث المبدا انها مؤسسة تساعد شركات الانترنت والبرامجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج ، وتعد هذه الحاضنات من اكثر الوسائل فاعلية في الحصول على ما يساهم في انعاش حقل البحث والتطوير . وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من الحاضنات نتيجة للتزايد الملحوظ في عدد مستخدمي الانترنت .[2]

( 9 ) الحاضنات ذات الاهداف الخاصة : وهي تلك الحاضنات التي تختص بالعناية بفئات معينة من المجتمع كالحاضنات التي تختص بالمعوقين والمتقاعدين أو المتسرحين من شركات كبرى منهارة أو خريجي المعاهد والكليات ذات التخصصات الفنية .

ب. حاضنات متعددة الاختصاصات : وتنقسم الى قسمين[3]

( 1 ) الحاضنات ذات الخدمات المتكاملة : ويقصد بها تلك الحاضنات التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات التقنية والاقتصادية والإدارية بواسطة هيئات استشارية وبالتشاور مع المؤسسات المختصة ، اذ تحصل الوحدة الاقتصادية المنتسبة الى هذه الحاضنة على الميزات آلاتية :

- مقر لادارة الوحدة الاقتصادية تتوفر فيه جميع الاحتياجات الإدارية فضلا عن كونه عنواناً لتلك الوحدة الاقتصادية .
- موقع لاقامة العملية الانتاجية والخدمية وفقا لامكانية الحاضنة ومساحتها .
- مستلزمات العمل الاداري التي تشمل قاعة استقبال المراجعين و حاسوباً و فاكساً و صندوق بريد و تلكساً و علاقات مع شبكة المعلومات الدولية .
- كافة المعلومات المتعلقة بقوانين الانتاج وتسجيل الشركات لدى السلطات الحكومية .
- استشارات حول الاسواق المتاحة لتصريف المنتجات وتقديم الدراسات الاختصاصية في هذا المجال .

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ، مصدر سابق ص18 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : التقرير السنوي 2003 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، مايو ، ايار ، 2004 ، ص17 .

([3]) امل سلمان حسن الدليمي ، مصدر سايق ص20 .

( 2 ) الحاضنات الافتراضية ( المجازية ) كما تسمى الحاضنة المفتوحة أو بدون جدران لعدم احتوائها على بناية خاصة بها كما في الانواع السابقة ، وتعد مراكز تنمية المنشات الصغيرة بالغرف التجارية والصناعية مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية . وتقوم بتنمية وتطوير الوحدات الاقتصادية القائمة بالفعل . اذ تقام في اماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لدعم المشروعات المحيطة .

وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة انشطة حاضنات المشروعات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجهات الادارية والحكومية والجهات المالية ، وتوفير الدعم التسويقي والفني والاداري مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشروعات .[1]

3. من حيث الجهات الراعية لها :[2]

أ. الحاضنات المرتبطة بالحكومة : وهي الحاضنات التي تنشا بدعم ورعاية من الحكومة أو الاجهزة المحلية وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وتحويل البطالة في المجتمع الى قوة اقتصادية قادرة على العمل والإنتاج .

ب. الحاضنات المرتبطة بالقطاع الخاص : وهي الحاضنات التي غالبا ما تستهدف تحقيق الأرباح وعوائد استثمارية لمالكيها ، ودمج الاستثمار بالتنمية الاقتصادية .

ج. الحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث : وهي الحاضنات المرتبطة والمنبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات المرتبطة بالحكومة والقطاع الخاص .

د. الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة : وهي الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الانتاجية الكبيرة بهدف تجاوز التكاليف الادارية المرتفعة والاستفادة من برامج التجديد التكنولوجي .

4. من حيث طبيعتها:

أ. الحاضنات الدولية : تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية الى هذه الدول من ناحية ، وتطوير وتاهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه الى الاسواق الخارجية ، وقد تم ابتكار هذا النموذج من الحاضنات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية ونتائج التوسع في التجارة الدولية وازالة الحواجز بين الاسواق .[3]

---

([1]) الجمعية العامة للامم المتحدة ، مباشرة الاعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من اجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، الامم المتحدة ، جينيف ، 3 اكتوبر ، 1997 ، ص3 - 4 .

([2]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص15 .

([3]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ص14

ب. الحاضنات الاقليمية : وهي الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات واستثمار الطاقات المعطلة في هذه المنطقة أو خدمة اقليات معينة أو شريحة ، كالحاضنات التي تقع في المناطق الريفية ويكون روادها من هذه المناطق .[1]

## ثانياً : الاتجاهات الحديثة في صناعة الحاضنات

في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم فقد ظهرت اتجاهات حديثة باقامة حاضنات الاعمال يمكن توضيحها فيما ياتي :

1. حديقة البحث : وهي نوع من انواع حاضنات الاعمال تهدف الى تقديم المعارف العلمية والتكنولوجية ، ولها صلات وثيقة بالجامعات ومراكز البحوث الوطنية المتخصصة والجهات الرامية الى تسويق مخرجات البحوث التي يتم التوصل اليها ، وتعد مرحلة اعداد لوضع البحوث في حيز التطبيق . ولا تحتاج حديقة البحث الى كثافة مرتفعة من المنشات قياسا بغيرها من الحاضنات ولكن يتميز نتاجها بنوعية رفيعة من حيث المحتوى العلمي وحداثة المضمون التكنولوجي [2].
2. حاضنات الطلاب والدراسين في الخارج : وهي نوعية جديدة من حاضنات الاعمال أدخلت الى مجال صناعة الحاضنات في اواخر التسعينات من القرن الماضي ، وقد قامت الصين بابتكارها بسبب ضخامة عدد طلابها الذين يقومون باتمام دراساتهم العليا في الخارج اذ يمثل طلاب الصين تقريبا أكبر نسبة طلاب اجانب في دول العالم المختلفة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا واوربا الغربية واليابان .

   وتتلخص مهمة هذه الحاضنات بتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على العودة الى أوطانهم ليشكلوا قوة عمل كفوءة تساهم بشكل مباشر في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ولاسيّما بعد إتمامهم البحوث والحصول على الدرجات العلمية ، من خلال توفير الظروف المناسبة لاستيعاب هذه الخبرات والكفاءات العلمية .
3. حاضنات دمج الاستثمار والتنمية التكنولوجية : وهي نوع من الحاضنات الخاصة التي يمتلكها مستثمرون وشركات خاصة ، يقوم بها رجال الاعمال والمستثمرون ، تهدف الى الربح ودمج الاستثمار بالتنمية التكنولوجية من خلال استقطاب الشركات التكنولوجية العالمية الى بلدانهم ، وتوفير البنية الاساسية للمشروعات والخدمات التي تعطي قيمة مضافة للشركات المشتركة بالحاضنة . ونذكر منها على سبيل المثال حاضنة التكنولوجيا الرفيعة المحدودة في اثينا ( High

---

([1]) محمد مراياتي : مصدر سابق ص136 .

([2]) المصدر نفسه ، ص136 .

Technology Incubator.LTD. Athena ) وهي حاضنة قطاع خاص تهدف الى استقطاب التكنولوجيا المتقدمة الى منطقة شرق البحر المتوسط ومنطقة البلقان وتتخصص هذه الحاضنة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وقد أقامت هذه الحاضنة شركة متخصصة للتمويل تعمل على تمويل الشركات الملتحقة بالحاضنة ومساعدتها في التطور والانتقال من مراحل البدء الاول ( البذار ) ( Stage Seed ) الى مراحل التوسع وزيادة راس المال من خلال الاكتتاب .[1]

4. حديقة العلوم والتكنولوجيا : وهي نوع من حاضنات الاعمال تهدف الى نقل منتجات البحث التي تولدها مختبرات الجامعات ومراكز البحوث الوطنية والمتخصصة الى مراحل تمكن من الكشف عن امكانات تطبيقها ، كما تهدف من خلال عملها الابتكاري الى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة وزيادة انتاجية الوحدات الانتاجية القائمة . لذا يلعب التطور التكنولوجي والارشادي ( Development،Prototype ) دورا بارزا في مهامها ، كذلك فان نقل التكنولوجيا يشكل جانبا اساسيا من هذه المهام . كما تعد حدائق العلوم والتكنولوجيا وسيلة ناجحة لوصول الشركات الصغيرة الى التكنولوجيا الحديثة وفرص الاستثمار وذلك بالتعلم والاستفادة من التكنولوجيات التي طورت في اماكن اخرى تتوفر فيها البيئة المناسبة لتشجيع الابتكار والتجديد التكنولوجي .[2]

وتجدر الاشارة الى ان حديقة العلوم والتكنولوجيا تختلف عن حديقة البحث بكونها تهتم بنقل البحوث التي تم التوصل اليها في المختبرات الى الجانب التطبيقي وتعظيم امكانية الاستفادة منها في تحسين الانتاجية كماً ونوعاً .

وتعتبر الحديقة التكنولوجية صوفيا انتيبوليس (Sophia Antipolis) بفرنسا من اقدم الحدائق في اوربا ، اذ تتخصص في مجال تطبيق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وتشغل هذه الحديقة مساحة ضخمة تقدر بحوالي 2000 هكتار ، وحتى عام 2000 أوضحت الاحصائيات بوجود 1164 شركة داخل هذه الحديقة التكنولوجية العملاقة تتباين بين شركات كبيرة ومتعددة الجنسية وأخرى صغيرة ومتوسطة جديدة أو قائمة ترغب في التوسع ، وتستفيد هذه الشركات من الامكانات المتوفرة بالموقع ، وتوظف عددا ضخما يصل الى حوالي 20530 ما بين مهندس وباحث فني وإداري ، وتبلغ الوظائف عالية المردود المعرفي نسبة عالية من هذه الوظائف ، اذ تصل نسبة المهندسين والفنيين الى حوالي 72% من مجموع العاملين في الحديقة التكنولوجية .[3]

---

([1]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ص 16

([2])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( اسكوا ) : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة . مصدر سابق ، ص7 .

([3]) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات منشور على الموقع الالكتروني

,p16http://www.Isesco.org.ma/Pub/ARABIC

5. حاضنات تقيمها شركات أو هيئات ضخمة : يركز هذا النوع من الحاضنات على تعميق الشراكة بين المؤسسات الكبيرة وأصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، الذين يستطيعون ان يخدموا المؤسسات الكبيرة من خلال مخرجات الإنتاج لوحداتهم الاقتصادية ، ووفقا لذلك يتم تحديد مسؤولية كل شريك بوضوح دون الالتزام ببرنامج مخطط ومنظم بالكامل لهذا الغرض . [1]

ان اقامة الشراكة بين الوحدات الصغيرة والشركات الكبيرة له مردودات متعددة لكلا الطرفين[2] ، فبالنسبة للشركات الكبيرة تمثل هذه الشراكة وسيلة فعالة لزيادة الاستثمار وتنمية الاعمال ، اما بالنسبة للوحدات الانتاجية الصغيرة فأن هذه الشراكة لا تتيح لها فقط امكانية الحصول على الدعم المالي من الشركة الكبيرة بل يزيد من مصداقية هذه الوحدات وقدرتها على اجتذاب التمويل من مصادر اخرى . ومن ابرز الامثلة على هذه الشراكة ما قامت به وكالة الفضاء الامريكية ( NASA ) منذ عدة سنوات من اقامة عدد من مراكز الدعم التكنولوجي والحاضنات .

([1])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة ، مصدر سابق ص6 .

([2])مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ص15

# المبحث الثالث

# الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال

ان الاهمية الاقتصادية لحاضنات الاعمال نابعة من كونها مؤسسات اقتصادية تنموية تهدف الى دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين ، اصحاب افكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية ، والاصول اللازمة لتحقيق طموحاتهم ، ومن خلال هذه الاهداف تلعب حاضنات الاعمال ، وبانواعها المختلفة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية . اذ اثبتت الدراسات ان معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت الى ( 87% ) مقارنة بنسب النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات والتي تبلغ حوالي 50% [1]. أي إن حاضنات الأعمال تمكنت من تخفيض نسبة فشل الصناعات الصغيرة الناشئة من 50% إلى 13% . ويمكن تقسيم الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال إلى ثلاثة أقسام كما يأتي :-

أولاً : الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال بالنسبة للوحدات الإنتاجية .
ثانياً : الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال بالنسبة للاقتصاد الوطني .
ثالثاً : أهمية حاضنات الأعمال في مواجهة الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي والعولمة .

## أولاً: اهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للوحدات الإنتاجية

تتعامل حاضنات الاعمال مع المبادرين ومنشات الاعمال الصغيرة باعتبارهم موردا وطنيا عالي الاهمية ، لذلك تقدم لهم كافة انواع الخدمات التي من شانها تخفيض تكاليف الانتاج من جانب ، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار من جانب اخر .

وتتلخص الاهمية الاقتصادية لحاضنات الاعمال بالنسبة للوحدات الانتاجية بالنقاط آلاتية :

1. توفير الدعم المالي : تقوم حاضنات الاعمال بدعم الصناعات الصغيرة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية ( حكومات ، بنوك تجارية ، مؤسسات تمويل ، مستثمرين ) لتوفير الدعم المالي اللازم لنجاح هذه المنشات ، بانشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة وايجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية .

---

([1]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص18 .

ان التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتحديث التكنولوجي التي تقع على عاتق صاحب وحدة انتاجية صغيرة ما زالت تستخدم الاساليب التقليدية ، أكبر من التكاليف والمخاطر التي يتكبدها اصحاب الشركات الكبيرة التي سبق ان قطعت شوطا كبيرا في مجال التغير التكنولوجي [1]. ومن هنا يبرز دور حاضنات الاعمال في تذليل هذه الصعوبات والمخاطر امام الوحدات الانتاجية الصغيرة وتمكنها من تجاوز مرحلة التكوين ومواكبة التحديث والتطور التكنولوجي .

2. تقديم الخدمات الادارية والفنية : تقوم حاضنات الاعمال بتشكيل لجان استشارية من الخبراء ورجال الاعمال والباحثين والاكاديمين والمتخصصين في المجالات الفنية والادارية ، اذ تقوم هذه اللجان بمساعدة الوحدات الصغيرة واصحابها من رواد الاعمال في مجالات تخصص هذه اللجان ، كوضع خطط العمل والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والانتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية مع اتباع الية واضحة تسهل استفادة الوحدات الانتاجية الصغيرة من هذه اللجان ، كما تقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجهات المعنية بدعم المنشات الصغيرة مثل الحكومات والهيئات والمنظمات لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل في المجالات المختلفة ، المتعلقة بادارة وتطوير الوحدات الانتاجية الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكاليف وزيادة الارباح [2].

ومن الخدمات الادارية والفنية الاخرى التي تقدمها الحاضنات والتي من شانها تقليل التكاليف الاجمالية للوحدات الانتاجية هي توفير قاعة لاستقبال المراجعين والزبائن يستطيع اعضاء الحاضنة استعمالها لهذا الغرض وكذلك مختلف الاجهزة اللازمة للعمل الاداري كالحاسوب ، والفاكس ، والتلفون ، وصندوق البريد ، والتلكس ، وتسهيل الاتصال مع شبكة المعلومات الدولية [3].

3. تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في المجالات التي تحتاج اليها الوحدات الانتاجية الصغيرة الداخلة ضمن الحاضنة وهي كالأتي [4]:
   أ. التقنيات المستجدة وامكانية الاستفادة منها في العملية الانتاجية .
   ب. الاسواق المستهدفة وكيفية الوصول اليها .
   ج. مصادر التمويل وحجم الضمانات والضوابط المطلوبة .

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة ، مصدر سابق ص6 .

([2]) عبد الفتاح احمد نصر الله ، غازي الصوراني : دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين : واقع ورؤية نقدية ، غزة ، فلسطين ، يونيو 2005 ص29 .

([3]) د. كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص69 .

([4]) عبد الفتاح احمد نصر الله ، غازي الصوراني ، مصدر سابق ص29 – 30 .

د. مدى امكانية استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية .

هـ. تنظيم وادارة وتطوير الوحدات الانتاجية الداخلة في الحاضنة .

و. تسهيل الوصول الى المكتبات ومصادر المعلومات الاخرى ذات العلاقة .

4. تقوم حاضنات الاعمال بتشجيع ورعاية الابتكارات والافكار الريادية ودعم التخصص التقني في الوحدات الانتاجية الصغيرة ، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الايدي العاملة المتخصصة اللازمة لانتاج متطور تقنيا وغير متوفر في الوحدات الانتاجية الاخرى خارج الحاضنة [1].

5. تقوم الحاضنة وبمساعدة المستشارين بمتابعة وتقويم كفاءة اداء الوحدات الانتاجية الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر . ولا يقتصر ذلك على مدة بقاء المشروع في الحاضنة وانما يستمر حتى بعد تخرجها ، اذ تتعقد وتتنوع المشاكل التي تواجه هذه الوحدات الانتاجية .

ان الاهمية الاقتصادية لهذه الخدمات تبدو واضحة في الدول النامية ، وذلك لضعف دور المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في تقديم الاستشارات الفنية والادارية للوحدات الانتاجية الصغيرة ولذلك فانها تواجه مشاكل فنية وادارية وتنظيمية مختلفة علاوة على عدم تنسيق الانتاج بما يؤمن التكامل بين هذه الوحدات الانتاجية ويحقق معدلات نمو مرتفعة .[2]

## ثانياً: أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للاقتصاد الوطني

بدأت معظم الاقتصادات العالمية ولاسيّما النامية منها في العقود الاخيرة من القرن الماضي ، البحث عن الية جديدة وفعالة لمواجهة مجموعة من المشاكل الاقتصادية ، وفي مقدمتها ارتفاع نسب البطالة ولاسيّما بين الشباب المتعلم و ندرة فرص العمل المناسب للاعداد الضخمة من الخريجين ، وكذلك ندرة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للمؤسسات التي يمكن ان تستوعب هؤلاء . لذا وجب البحث عن الية تساعد ليس فقط في خلق فرص عمل جديدة ، بل ايضا في دفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا ، ومن هنا نجد ان اليات عمل حاضنات الاعمال تاتي في مقدمة الحلول العملية التي قام العديد من الدول وعلى اختلاف معدلات نموها ، بتوظيفها لخدمة الاقتصاد الوطني . ويمكن تلخيص الأدوار التي تلعبها حاضنات الأعمال في النشاط الاقتصادي بالنقاط آلاتية :

1. دعم وتطوير الصناعات الصغيرة : يعدّ قطاع الصناعات الصغيرة ذا اهمية كبيرة في اقتصادات جميع دول العالم ولاسيّما النامية منها ، وياتي هذا الدور الايجابي والمهم من خلال توفير فرص

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة . مصدر سابق ص7 .

([2]) د. كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص70 .

عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين ، بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا لبعض السلع والخدمات التي يحتاج اليها المجتمع ، وان مشكلة معظم الوحدات الانتاجية الصغيرة هي انها توجه غالبية جهودها للحفاظ على هامش ربحها الضيق ، لانها تفتقر الى الموارد اللازمة لمواجهة التحديات ولاسيّما في ظل سياسة العولمة . وفي العادة تعزى مشاكل هذه الوحدات الى صغر حجمها ، وعدم مواكبتها للتطورات الجديدة ، عدم تصديها للعقبات الرئيسة ، ناهيك بعدم سعيها الى التكتل وتشبيك عملياتها ، ويستنتج من ذلك انها نادرا ما تكتسب القدرة التنافسية الدينامية التي ينبغي ان تكون في متناولها . ومن هنا يأتي دور حاضنات الاعمال والتي تعدّ دعم المشروعات الناشئة الجديدة ، ورفع فرص نجاحها ولاسيّما الصغيرة منها ، هي الوظيفة الاولى لها . ويتم ذلك من خلال توفير جميع انواع الدعم المالي والاداري والتسويقي ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو ، والتوصل الى دعم مجتمعي وغيرها من الخدمات الداعمة التي تم ذكرها سابقاً [1]. ويتبلور الدور الايجابي والمهم لحاضنات الاعمال من خلال مساهمتها في التاثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة ومعدل الانتاج الفعلي ، ومدى تحسن كفاية اداء هذا القطاع وتمكنه من التشبيك مع القطاع العام وزيادة الاستثمار في مجالات البنية التحتية ، وتمكنه من سد احتياجات السوق المحلية والنفاذ الى الاسواق التصديرية وتوفير فرص عمل جديدة .

2. دعم عملية التنمية الاقتصادية : تعد المشروعات الانتاجية والخدمية الصغيرة أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ، اذ ان هذه المشاريع والشركات تسهم في تنشيط الانتاج والتصدير ، كما انها تدر موارد مالية على الميزانية العامة من خلال دفع الضرائب والرسوم . وتستطيع حاضنات الاعمال من خلال طبيعة عملها ، توطين وتسهيل اقامة هذه المشاريع التي تعدّ من اولويات التنمية الطويلة الاجل ، كما تساهم حاضنات الاعمال في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الانتاجية العالية القابلة للاستفادة من عملية التطوير التكنولوجي ، ونقل اليد العاملة الى القطاعات الاكثر انتاجية من أجل تحسين ظروف المعيشة لذوي الدخل المحدود . اذ ان المعروف عن قطاع الصناعات الصغيرة التقليدية انها ذات انتاجية متدنية وتركز على كثافة اليد

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك ، مصدر سابق ، ص5 – 6 .

العاملة ولا تؤدي الى النمو اللازم في العمالة والانتاجية لنجاح إستراتيجية النمو التي تراعي مصالح الطبقة الفقيرة في الأجل الطويل .[1]

ومن الامثلة على مساهمة الحاضنات في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات ، تجربة ولاية ميريلاند الامريكية ، اذ اقامت هذه الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات ، بدا العمل في احدثها في ديسمبر عام 2000 ، وبعد اقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة كانت المشروعات التي تمت اقامتها من خلال هذه الحاضنات قد ادت الى اضافة 96 مليون دولار امريكي الى خزانة الضرائب في الولاية ، كما ساهمت بتوفير حوالي 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية [2].

3. دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية : تركز حاضنات الاعمال ولاسيّما التكنولوجية منها ، على رعاية الافكار الابداعية والبحوث التطبيقية ، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ من خلال اقامة مشروع صغير تتجسد فيه هذه الافكار ، وبذلك فأن الحاضنة تعظم دور الوحدات الانتاجية الصغيرة كأحد أهم اليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل اسرع وبتكلفة اقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية . ان اقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة من شانها تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، ومثال على ذلك اقامة حاضنات اعمال للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنشيط هذا القطاع في اقتصاد معين [3].

ومن الامثلة على قدرة الحاضنات في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية ، قيام الحكومة ( الاسرائيلية ) بتطوير قطاع التطبيقات والابحاث والتكنولوجيا العالية في مجال التكنولوجيا الحيوية والاتصالات والمعلومات عن طريق حاضنات الاعمال والحدائق الصناعية ، وقد ارتفعت صادراتها من المنتجات التكنولوجية من 0.5 بليون دولار عام 1990 الى 7 بليون دولار عام 1997 والتي تمثل ثلث صادرات ( إسرائيل ) ، علما أن أولى مبادرات ( الحكومة الاسرائيلية ) لاقامة الحاضنات التكنولوجية كانت عام 1992 [4].

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2005 – 2006 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص12 .

([2]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ص11

([3]) Morris A.Cohen and Udag M.Apte : Manufacturing Automation ، MCGraw. Hill. Texas، 1997- P.26

([4]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ، ص 12

ان دور حاضنات الاعمال يتبلور في مساعدة الشركات الصغيرة على تحديد قنوات الاستثمار اللازمة لامتلاك تكنولوجيا الانتاج التي يمكن ان تساعد على رفع القيمة المضافة بإحدى الطريقتين الآتيتين[1] : -

أ. يمكن ان يستخدم المنتجون تلك التكنولوجيات لتحسين كفاية الانتاج مع الابقاء على مستوى جودة الانتاج والاسعار ، وبذلك تنخفض التكاليف .

ب. يمكن استخدام تلك التكنولوجيات لتحسين جودة الانتاج ورفع اسعار المنتجات ، وزيادة الايراد . وفي كلتا الحالتين فان القيمة المضافة للوحدة الواحدة تكون في حالة زيادة .

4. دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل : ان وجود حاضنات الاعمال في أي مجتمع ، من الممكن ان يؤدي الى تنمية المهارات وخلق روح العمل الحر ، والقدرة على ادارة المشاريع ، فضلا عن العمل على خلق فرص عمل مناسبة للايدي العاملة في ذلك المجتمع . اذ ان فكرة الحاضنات قائمة على اساس استقطاب خريجي الجامعات والمعاهد وتساعدهم في ايجاد فرص العمل المناسبة لاختصاصاتهم لذلك فأن اهمية الحاضنات لا تقتصر على استيعاب اليد العاملة من الناحية الكمية فقط ، وانما تمتد الى الناحية النوعية ، ويمكن القول بأن حاضنات الاعمال تسهم في حل مشكلة البطالة بين المتعلمين التي تعاني منها معظم الدول النامية من خلال قيامها بالوظائف الاتية [2] :

أ. توفير الفرص لتلقي التدريب المهني والفني والاداري والحصول على الخبرات اللازمة للعاملين وفقا للظروف والمقتضيات الخاصة بكل مشروع .

ب. التعاون مع الجهات الاخرى العاملة في مجال تنمية الموارد البشرية ، والتعرف على اهدافها وانشطتها واهتماماتها من اجل تحقيق تحالفات استراتيجية لخدمة ذلك المجال والقضاء على المعوقات والمشاكل .

ج. الترويج لمفهوم التوظيف الذاتي بين الشباب عن طريق تشجيع المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب على ادخال الدروس والمحاضرات حول ثقافة العمل الحر بمناهجها وبكافة المراحل التعليمية ، واعداد وتنظيم البرامج التدريبية الضرورية لحث الشباب على اقتحام مجال العمل الحر .

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة ، مصدر سابق ص23 .

([2]) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين : تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للمنظومة العربية لتبادل المعلومات التكنولوجية ، AIDMO-TIES ، الرباط 13 – 15 مارس 2002 ص6 .

د. استكشاف فرص تمويل وتنفيذ المشروعات الصغيرة الجديدة ، أو التوسع في المشروعات القائمة بهدف زيادة فرص العمل للخريجين المتعطلين عن العمل من الرجال والنساء .

هـ. اختيار المشروعات الداخلة للحاضنة واعطاء الافضلية الى تلك التي لها القدرة على الاستمرار والتوسع ومن ثم تشغيل عدد كبير من العمالة من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة ، هذا وتعطى الاولوية للمشروعات التي توفر المزيد من فرص العمل المستدامة .

ومن الأمثلة على دور الحاضنات في دعم وتنمية الموارد البشرية ، تمكّن حاضنة الأعمال التقنية أوستن من خلق 1900 فرصة عمل ، كما أشارت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 الى أن 600 حاضنة تمكنت من خلق 245000 فرصة عمل للاقتصاد الأمريكي[1].

5. تنمية المجتمع المحلي : تعدّ حاضنات الأعمال بمثابة نواة تنمية محلية وإقليمية ، لكونها تهدف الى تنمية المنطقة المحيطة بها والتفاعل معها من خلال اقامة المشروعات الجديدة ، وتنمية وتطوير بيئة الاعمال . ولغرض تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية والمكانية وتوزيع السكان على مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الاماكن الماهولة بالسكان ولاسيّما المدن الكبيرة لا بد من توفر مجموعة شروط ، وفي مقدمتها توفير فرص عمل جديدة ، والسلع والخدمات اللازمة لذوي الدخل المحدود واماكن للسكن . ومن الواضح ان حاضنات الاعمال ولا سيما الصناعية تمثل الية فعالة وضرورية تسهم في تاسيس استمرارية هذه الاماكن العمرانية .

وتستطيع حاضنات الاعمال ان تحقق توازنا اقتصاديا واجتماعيا ، بسبب قدرتها العالية على تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة ، التي تعرف بقابليتها على التوطن في اطراف المدن والقرى والارياف ، وان ذلك يؤدي الى خلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة بشكل عام في المجتمع المحلي الذي تقام فيه هذه الحاضنات [2].

كما ان وجود الحاضنات في المجتمعات المحلية والمناطق النائية يسهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المحدود من السلع والخدمات البسيطة المنتجة في الصناعات الصغيرة الداخلة ضمن الحاضنة ، وكذلك تسهم بصورة مباشرة في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الاقل نموا الى مراكز المدن ، بل انها من الممكن ان تكون اداة فاعلة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة الى البحث عن فرص عمل ، ويمثل وجود حاضنات الاعمال في المجتمعات

---

([1]) د.كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص70 .

([2]) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين : تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لمراكز البحوث الصناعية في الدول العربية ، الرباط ، 19 – 21 مارس 2001 ص6 .

المحلية والنائية بمثابة ورش عمل لتدريب واعداد الكوادر البشرية ومساعدتها على الانطلاق الى اسواق العمل [1].

6. تعزيز دور الجامعة في المجتمع : تعدّ حاضنات الاعمال احدى اهم اليات التواصل بين الجامعات و مراكزها البحثية وبين القطاع الصناعي ومجالاته التطبيقية . اذ ان الحديث عن نقل التكنولوجيا غالبا ما يركز على امتلاك الالات والمعدات اللازمة للانتاج ، الا انها لا تقتصر على اقتناء سلع راس المال فحسب بل يشمل نقل السلع غير المادية من الجامعات ومراكز البحوث الى الواقع التطبيقي من جهة أخرى ، ومنها المعرفة والدراية * ونظم الادارة التي تراعي التغير التكنولوجي ، وان حاضنات الاعمال هي القناة الافضل لذلك .ان استيعاب الدراية والتكنولوجيا الجديدة تعدّ احدى التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة ، والتي يمكن التغلب عليها من خلال قيام حاضنات الاعمال بفتح خطوط الاتصال بين الجامعات والقطاع الصناعي ، وتهيئة البيئة المواتية لتيسير نقل نتائج الابحاث والمعرفة الى الواقع التطبيقي ، وتعزيز الاتصال بين الجامعة والقطاع الصناعي ، كما تعدّ الحاضنات الوسيلة الافضل في نقل نتائج التكنولوجيا العالية ، ولعل براءات الاختراع والابتكارات التكنولوجية المتطورة هي من اهم العوامل التي تحقق هذا الاتصال [2]. ومن ابرز الأدوار التي تمارسها حاضنات الأعمال في هذا المجال هي ما يأتي [3]:

أ. استثمار الطاقات العلمية والبشرية والمختبرات والورش الموجودة في الجامعات لقاء أجور رمزية ، مما يمثل استغلالاً للطاقات العلمية وتقليلاً لتكاليف إنتاج مشاريع الحاضنة ، كما يمكن التعاقد مع العلماء والباحثين من اجل إعداد البحوث والدراسات لصالح الحاضنة .

ب. خلق مردودات مالية إضافية للجامعات ، وذلك من خلال استغلال موجودات الجامعة المادية وغير المادية .

---

([1]) المصدر نفسه ، ص7 .

* المعرفة والدراية : يقصد بالمعرفة الحصول على معلومات متطورة ترمي الى خلق او تطوير التكنولوجيا الجديدة بواسطة الابتكار او التكييف ، اما الدراية فانها المعرفة الفنية وغيرها من المعلومات الفنية ذات الصلة اللازمة لاستخدام تكنولوجيا معينة .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيات الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة . مصدر سابق ص7 .

([3]) د.كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، مصدر سابق ص 76 .

ج. تنمية الطاقات الإبداعية لدى الطلبة الجامعيين من خلال التعاقد معهم وتشغيلهم للعمل الجزئي في الحاضنات ، مما يوفر لهم دخولاً إضافية وتطويراً لقدراتهم من خلال الممارسة الفعلية المكملة للدراسة الأكاديمية .

د. تسويق التكنولوجيا الجامعية ، من الممكن أن تكون حاضنات الأعمال وسيلة دعائية للجامعة ، إذ تقوم بتسويق التكنولوجيا والابتكارات إلى المحيط الاقتصادي ، مما يعزز من دور الجامعة في المجتمع .

هـ. استثمار وتطوير البحث العلمي ، تعدّ الحاضنات أحدى وسائل تنمية وتطوير البحوث العلمية في الجامعات وذلك من خلال استخدامها للورش والطاقات العلمية الموجودة في الجامعة ، اذ ان اغلب الحاضنات الاختصاصية تتركز داخل الجامعات أو في المناطق القريبة منها [1].

7. العمل على حل مشكلة محددة : يمكن توظيف حاضنات الاعمال في مواجهة مشكلات اقتصادية أو اجتماعية محددة ، فقد توجه الحاضنات للعناية بفئة معينة من المجتمع كالتي تختص بالعناية بالرائدات من النساء ، أو رعاية المعوقين وتوفير مصدر دخل لهم ، كما يمكن توجيهها لحل مشكلة محددة مثل فقدان عدد كبير من العمال لوظائفهم في حالة اغلاق أو تغير نشاط الشركات الضخمة ( وتظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة عمليات خصخصة القطاع العام) .

ويمكن ان نذكر مثالا على هذه الحالة وهو انهيار شركة الطاقة الأمريكية الشهيرة ( انرون ) الذي أدى الى فقدان اكثر من 30 الف وظيفة في اقل من شهر ، ويمكن ان تظهر هذه المشكلة ايضا في حالة إغلاق قواعد عسكرية وتسريح اعداد كبيرة من العاملين فيها ، وهنا تستطيع حاضنات الاعمال ان تخلق مشروعات جديدة تستوعب هذه الاعداد الكبيرة من العاملين قبل ان يكونوا مشكلة اقتصادية واجتماعية [2].

وكذلك من الامثلة على مساهمة حاضنات الأعمال في حل مشاكل محددة ، قيام منظمة اليونيدو وبالتعاون مع الحكومة الباكستانية ، بإنشاء إحدى التجارب الرائدة في مجال الحاضنات ، اذ تمت اقامة حاضنة خاصة بالضباط والعسكريين الذين تتم احالتهم على التقاعد ، حيث تهدف الحاضنة الى استيعاب هؤلاء الضباط الذين عادة ما يتم إخراجهم من الجيش في الأربعينيات من العمر ، اذ يتم تدريبهم على المهارات الاساسية لادارة الوحدات الانتاجية وتشجيعهم على اقامة شركات جديدة ، يستغلون فيها خبراتهم المكتسبة اثناء الخدمة العسكرية ، وتاتي هذه الحاضنة بالتعاون مع هيئة ( AWT )* الباكستانية وقد تمت اقامة الحاضنة Askan Commercial

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص 31 .

([2]) امل سلمان حسن الدليمي : مصدر سابق ص20 .

Enterprise Incubator في عام 1996 وتقدم لها حوالي 130 شخصا للتدريب وقام 24 فردا منهم فعلا بالبدء في اقامة مشروعات جديدة بالحاضنة [1].

## ثالثاً : أهمية حاضنات الأعمال في مواجهة الآثار السلبية لسياسات التكييف الهيكلي والعولمة

تؤدي سياسات التكييف الهيكلي التي تجريها معظم البلدان النامية ، وفقا لاتفاقيات اقليمية وعالمية ، الى الغاء القيود الكمركية التي تحمي الصناعات الوطنية . وتعمل حاضنات الاعمال على تكامل الوحدات الانتاجية الصغيرة من اجل وصولها الى الاسواق العالمية الزاخرة بفرص توسيع نطاق الانتاج والمبيعات .

لقد اثبتت الدراسات ان حاضنات الاعمال ولاسيّما الصناعية هي احدى ادوات السياسة الصناعية في البلدان النامية والمتقدمة التي لديها اهداف اجتماعية واقتصادية تسعى الى تحقيقها وتعزيز القدرة التنافسية لوحداتها الانتاجية الصغيرة . اذ تعمل حاضنات الاعمال الصناعية على دمج الوحدات الانتاجية الصغيرة بمزيد من الفعالية في السوق العالمية ، وذلك من خلال مساعدتها في التغلب على العوامل غير المواتية والمرتبطة بعزلتها وحجمها وقاعدتها الراسمالية الضعيفة ، ومن اهم العقبات التي تقف حائلا امام دخول هذه الوحدات الى السوق العالمية هي صعوبة الحصول على المعلومات والتمويل والعجز عن تلبية احتياجات السوق الأجنبية من حيث الكمية والنوعية [2].

ولكي تتغلب الوحدات الإنتاجية الصغيرة على هذه الصعوبات وتزيد من قدرتها التنافسية ينبغي لها ان تسعى الى بذل جهود جماعية للتعاون فيما بينها في شكل دعم تفاعلي يقدم ضمن الاطر المواتية في كافة مراحل سلسلتي الإنتاج والطلب من خلال الدخول في حاضنات صناعية متخصصة في هذا القطاع تشمل كافة الروابط الأمامية والخلفية في عملية الإنتاج ، من موردين ومستهلكين ومنافسين ومقدمي خدمات فضلا عن الصناعات ذات الصلة بالخدمات الداعمة . ويمكن لحاضنات الأعمال الصناعية ان تحقق أهدافها في هذا المجال بسبل عديدة منها [3]:-

1. رفع مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها الوحدات الإنتاجية الصغيرة .

---

* ( AWT ) : هيئة اقيمت في السبعينات من القرن الماضي تهدف الى تنمية الخدمات المقدمة الى الضباط المحالين على التقاعد وعائلاتهم .

([1]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ، مصدر سابق . ص13

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتفريز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك : مصدر سابق ص2 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة : مصدر سابق ص5 .

2. العمل على استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي .
3. اكتساب المهارات والمعارف اللازمة وإدخال تغيرات ابتكاريه على منتجاتها .
4. تشجيع التعاون بين الوحدات الإنتاجية الصغيرة لتلبية طلبات الشراء الأجنبية الضخمة والتي تفوق القدرة الإنتاجية لأي وحدة كانت تعمل منفردة .
5. العمل على التكيف مع الاحتياجات الجديدة للأسواق .
6. تيسير الشراء المشترك للمواد الخام والتكنولوجيا الضرورية للإنتاج .
7. الاشتراك في العمليات الإدارية والتسويقية وما تحققه من وفورات اقتصادية .
8. تحسين ظروف العمل وتهيئة الأجواء المناسبة لزيادة الإنتاجية .
9. ترشيد هياكل الإنتاج وإعادة هيكلة العمليات الإنتاجية .
10. العمل على فرض أسعار تنافسية معقولة .

لقد أظهرت التجارب الدولية أن حاضنات الأعمال الصناعية توفر للوحدات الإنتاجية الصغيرة ميزات محددة ومهمة تتيح لها أن تبلغ مجتمعة مستويات من الكفاءة والقدرة التنافسية ، ولكن كثيرا ما تتردد هذه الوحدات إزاء الانخراط كليا في تلك الحاضنات لعدم ظهور فوائد ذلك بصورة سريعة وبديهية ، ومن التصورات السلبية التي تراود الوحدات الصغيرة هو احتمال خسارة الأسرار التجارية والزبائن لمصلحة وحدات أخرى ضمن هذه الحاضنات .

إن عملية دعم الوحدات الإنتاجية الصغيرة في السابق كانت تستهدف تقديم المساعدة إلى أصحاب الدخول المحدودة والفقراء ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل دائمة ولائقة ، أما اليوم فان هدف هذه السياسات أوسع بكثير ، إذ تسعى إلى تحقيق ازدهار القطاع الخاص وتامين نمو أكثر استدامة للوحدات الإنتاجية الصغيرة التي تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغيير أوضاع السوق المحلية والدولية ولاسيّما من خلال التحولات الاقتصادية والدخول في العولمة ، وتحرير التجارة ، والتوسع الجغرافي لبيئة الأعمال غير الصالحة للتنبؤ ، واشتداد المنافسة في الداخل والخارج .

إن المنافسة في القرن الحادي والعشرين ( المنافسة الجديدة ) تركز بشكل متزايد على عمليات الإنتاج المرنة التي تحكم المنافسة القائمة على نوعية المنتج وليس السعر ، وكذلك على مبدأ تلبية الطلبات في الوقت المحدد وتكنولوجيا الإنتاج الابتكارية التي تضم أنشطة كثيفة الاستخدام للمعرفة مثل التصميم ومراقبة النوعية [1]. وتعد حاضنات الأعمال إحدى أهم الشبكات التي من شانها حفز القدرة التنافسية للصناعات

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتفريز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك : مصدر سابق ص2 .

الصغيرة وتحسين إنتاجيتها من خلال الارتقاء بالقدرات التكنولوجية وإنشاء روابط مباشرة بين المؤسسات البحثية من ناحية والصناعات الصغيرة من ناحية أخرى .

# الفصل الثالث

# بعض التجارب العالمية لاقامة حاضنات الاعمال

# الفصل الثالث
# بعض التجارب العالمية لإقامة حاضنات الأعمال

## تمهيد

يتمثل الاتجاه العالمي المعاصر ، بايلاء أهمية كبيرة للصناعات الصغيرة ، لأنها تساعد في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتطور التكنولوجي ، كما انها أكثر ملاءمة للأوضاع السائدة ، ولانتفاعها بالخبرات المحلية الموجودة او التي يمكن إعادة ترتيبها ، وكونها لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ، فضلا عن امكانية توزيعها جغرافيا على مساحات واسعة في اغلب البلدان [1] .

وقد تنامت أهمية هذا القطاع عالميا ، اذ أعلنت الأمم المتحدة ان عام 2005 هو السنة الدولية للقروض الصغيرة [2]، وأصبح يحظى باهتمام الأطراف الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والمالية غير الحكومية . وقد بدأت عمليات البحث عن الية جديدة وفعالة لدعم تلك الصناعات ، ومن هنا نجد ان الية حاضنات الأعمال تأتي في مقدمة الحلول العملية التي قامت بتوظيفها العديد من الدول الصناعية المتقدمة والنامية ، إذ أوضحت التجارب العالمية أن حاضنات الأعمال تعدّ استراتيجية طموحة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والاستفادة من البحوث العلمية والتكنولوجية .

وبغية التعرف على تجارب بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها سنقسم الفصل الى ثلاثة مباحث ، كما يأتي :-

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من اجل تخفيض وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك 2001 ص4 .

([2]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مصدر سابق ص75 .

# المبحث الأول

# تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة حاضنات الأعمال

## أولاً : التطور التاريخي

تعدّ التجربة الامريكية من اقدم التجارب العالمية في اقامة حاضنات الاعمال ، اذ تم استحداثها وتطويرها بشكل اساسي في الولايات المتحدة عام 1959 ، فقد تم اقامة مركز للاعمال يعرف باسم Industry Center Batavia ،اذ تضمن الالاف من الشركات الصغيرة التي تم تحويلها لاحقا الى شركات كبيرة قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية [1]. وتعدّ هذه المحاولة الاولى لاقامة حاضنة اعمال ، وقد لقيت نجاحا كبيرا ، ولكن لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وتحديدا عام 1984 ، عندما قدمت مقترحات الى الكونجرس الامريكي تتضمن انشاء نظام وطني لدعم نشر التكنولوجيا الجديدة خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة لتحسين قدرتها التنافسية وسط احساس بالقلق من تعثر قدرة الصناعات الكبيرة على استيعاب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا [2] . فقد تدخلت الحكومة الامريكية لتخصص وكالة فيدرالية لمساعدة المشروعات الصغيرة سميت بالهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة ( SBA ) اذ اهتمت هذه الهيئة ببرامج اقامة حاضنات الاعمال وتنمية اعدادها ، وقد اسهمت هذه الحاضنات بتحول عدد كبير من الصناعات الصغيرة الى شركات كبرى مثل شركة أبل ، انتل ، فيدرال اكسبريس ، كومباك ، أمريكا اون لاين . كما استطاعت هذه الهيئة خلال عقد التسعينات رفع معدل النمو السنوي للصناعات الصغيرة الى 3.8 ، ووصل عدد الوحدات الإنتاجية الصغيرة الى أكثر من 22 مليون وحدة إنتاجية غير زراعية ، كما تقوم الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة ومن خلال آلية حاضنات الأعمال بتوظيف حوالي 53% من القوى العاملة ، كما تمثل نحو 47% من المبيعات الكلية للولايات المتحدة الأمريكية ، مساهمة بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، تاركة النصف الأخر للشركات الكبيرة [3].

ان التطور الحقيقي لحاضنات الاعمال في الاقتصاد الامريكي بدأ عند قيام الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال ( NBIA )* في عام 1985 والتي أقامها بعض رجال الصناعة الامريكيين على شكل

---

([1]) نائلة حسين عطار : حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية / العدد 4867 في 7 / 2 / 2007 ، ص1 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا . مصدر سابق، ص60 .

([3]) اماني علي هلال : دروس امريكية للمشروعات الصغيرة ، مصدر سابق ، ص2 .

* NBIA: National Business Incubator Association

مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط صناعة الحاضنات ، وقد بلغ عدد الحاضنات المنتمية الى هذه الجمعية 800 حاضنة حتى العام 2000 ، ومنها 375 حاضنة تكنولوجية ، وتشير الدراسات الى ان نسبة نمو الوحدات الانتاجية داخل حاضنات الجمعية قد ارتفعت لتصل الى 37% في العام 2003 قياسا بالنسبة المتحققة في عام 2000 والبالغة 25% ، كما تطورت الحاضنات الصناعية في مجموعة ولايات امريكية مثل كاليفورنيا ، نيويورك ، شمال كاليفورنيا ، بنسلفانيا ، أوهايو ، كنزاس ، ميريلندا لتصبح المراكز القيادية للقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية [1]. والشكل ( 2 ) يبين التطور التاريخي لحاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية .

**شكل ( 2 )**

**التطور التاريخي لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة**

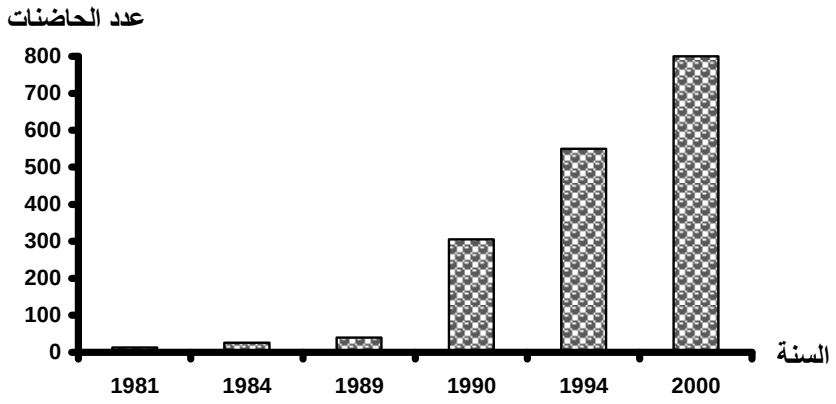


المصدر : بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات المشروعات ، منشور على الموقع الالكتروني http://www.Isesco.org.ma/pub/ARABIC,P2

لقد أثبتت تقارير صادرة عن الجمعية القومية لحاضنات الأعمال NBIA ان معدل زيادة عدد الحاضنات وصل الى إقامة حاضنة كل أسبوع في المدة الأخيرة ، وقد تطور عملها لتراكم الخبرات وزيادة عمرها قياسا بما كانت عليه في اوائل التسعينات من القرن العشرين ، اذ كان عمر اغلبها لا يتجاوز اربع سنوات ، وفي مراحل تنميتها الأولى ، اذ تبدو الحاجة ماسه الى المعلومات والبحث في سبيل الحصول عليها واستخدامها [2] .

([1]) NBIA : op-cit . P4

([2]) NBIA. Op.cit, P4

ان الجمعية القومية لحاضنات الاعمال NBIA تمثل الشبكة القومية الاولى في الولايات المتحدة ، ولكن هذا لا يعني انها الشبكة الوحيدة ، اذ هناك شبكات اقليمية اخرى في ولايات مختلفة ، نذكر منها على سبيل المثال جمعية تكساس لحاضنات الاعمال ، وشبكة حاضنات ولاية نيوجرسي ، وقد اثبتت دراسات اعدت عن جمعية تكساس لحاضنات الاعمال ان معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الجمعية يزيد عن 80% وان معدل نمو الوحدات الانتاجية المقامة داخل هذه الحاضنات يزيد بمعدل 7 الى 22 ضعف معدلات نمو الوحدات الانتاجية خارج حاضنات الاعمال ، اذ تم انشاء تسعة عشر الف شركة جديدة ما زالت قائمة وتعمل بنجاح ، وتم خلق اكثر من 245 الف فرصة عمل دائمة وبتكاليف بسيطة .

واخيرا يمكن القول بان الولايات المتحدة تحتل المركز الاول من ناحية عدد الحاضنات ، فلديها حوالي 1000 حاضنة من مجموع 3500 حاضنة متوزعه في انحاء العالم المختلفة [1] .

## ثانياً : أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تقسيم حاضنات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي على أساس طبيعة النشاط الذي تمارسه وعلى الشكل الأتي :

1. حاضنات الاعمال التكنولوجية : تعدّ حاضنات الاعمال التكنولوجية وسيلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وتعزيز التكنولوجيا والتوسع في المشروعات وخلق فرص عمل جديدة ولاسيّما من جراء عمليات اعادة الهيكلة الصناعية ، وتشكل النسبة الاكبر من حاضنات الاعمال داخل الولايات المتحدة ، اذ تمثل 27% من مجموع الحاضنات الكلي ، وقد تركزت تلك الحاضنات على المشروعات الجديدة التي تعتمد في عملياتها الانتاجية على التكنولوجيا الجديدة كاداة لتعزيز المشروعات الابتكارية التي تؤدي الى خلق فرص عمل ونشر البحوث الجامعية على المستوى التجاري[2] . وقد توزعت الحاضنات التكنولوجية في الولايات المتحدة على مجموعة اختصاصات ، فكانت النسبة التي تخصصت في تكنولوجيا الالكترونيات والمعلومات 48.1% و نسبة الحاضنات التي تخصصت في التكنولوجيا الحياتية والطب الحياتي 24.1% في حين بلغت نسبة الحاضنات التي تخصصت في مجال التقنيات التكنولوجية المختلفة 27.8% من مجموع الحاضنات التكنولوجية في الولايات المتحدة [3]. ان الحاضنات التكنولوجية تستطيع ان تؤدي دورا مهماً في بناء القدرات التكنولوجية من خلال الجمع في موقع واحد بين مرافق مختلفة كالجامعات ومراكز البحوث ، والتصنيع ، والتدريب الرفيع

---

([1]) نائلة حسين عطار ، مصدر سابق ص1 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، مصدر سابق ص25 .

([3]) NBIA.op.cit.p2

المستوى ، ومؤسسات التمويل ، ومختبرات التوحيد القياسي والمعايرة ، ومرافق الاختبار والتحليل والخدمات [1]. ففي ولاية جورجيا قام معهد جورجيا للتكنولوجيا في عام 1980 بانشاء مركز لتطوير التكنولوجيا المتقدمة ، ويعدّ هذا المركز من اوائل الحاضنات التكنولوجية في الولايات المتحدة ومهمته المحورية تقديم المساعدة في نشر التكنولوجيا على المستوى التجاري لزيادة سرعة انتقالها الى السوق ، ومنذ ذلك الحين ساهم المركز في الترويج التجاري للبحوث الجامعية . وقد انشأ لاحقا برنامجا رسميا للترويج التجاري للبحث العلمي والجامعي في عام 1991 ، يرمي لتقديم الدعم لاعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات من خلال تحويل التكنولوجيا من مرحلة المختبر الى منتجات ذات قيمة تجارية ،ويتم تحويل ما بين 5 الى 7 مشروعات بحثية سنويا بمخصصات اجمالية قدرها 350000 دولار سنويا [2] .

2. حاضنات ذات اهداف متعددة : وتهدف تلك الحاضنات الى تنمية الوحدات الانتاجية ذات التخصصات المختلفة ، كالوحدات الخدمية والانتاجية دون تحديد مستوى تكنولوجي معين ، وقد اسهمت تلك الحاضنات في بناء الاقتصاد الامريكي بنسب متفاوتة ، اذ كانت نسبة مشاركة الحاضنات ذات الطبيعة الانتاجية اكبر من الاخرى ذات الطبيعة الخدمية ، فقد بلغت نسبة الاولى 44.4% في حين كانت نسبة الثانية 17.8% [3]. ومثال على الحاضنات الخدمية تلك التي تهتم بخدمات السياحة والمطاعم والوجبات السريعة والتجهيزات الغذائية ، والجدول ( 6 ) يبين نشاط عينة من حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية .

**جدول ( 6 )**

**عينة من حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة حسب طبيعة النشاط**

| نوع النشاط | التفاصيل | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| حاضنات أعمال تكنولوجية | تكنولوجيا الالكترونيات والمعلومات | 38<br>19 | 48.1<br>24.1 |

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص46 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، مصدر سابق ص28 .

([3]) NBIA.op.cit.p7

| | | | |
|---|---|---|---|
| | التكنولوجية الحياتية والطب الحياتي<br>معلومات مختلطة | 22 | 27.8 |
| مجموع العينة | | 79 | %100 |
| حاضنات ذات أهداف متعددة | الإنتاجية الصناعية<br>الخدمية<br>المختلطة | 35<br>14<br>30 | 44.4<br>17.8<br>37.8 |
| مجموع العينة | | 79 | %100 |

المصدر : د.كاظم البطاط : الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد / السابع والثامن ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، 2006 ص63 .

يأتي نموذج حاضنات الاعمال المتعددة الاهداف في سياق الجهود الرامية الى خلق فرص العمل ونشر المعرفة عن طريق التدريب المهني وحسب التخصصات المختلفة الداخلة ضمن الحاضنة لتكون نقطة انطلاق لمجموعة من النشاطات التي تهدف لبناء قدرات الفرد والمجتمع ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة [1].

3. حاضنات الاعمال الدولية : تهدف تلك الحاضنات الى توسيع انشطة الشركات الصغيرة ، لتمتد الى اسواق جديدة من خلال نقل انشطتها التصنيعية الى تلك الاسواق ، اذ تقوم تلك الحاضنات بتوفير العمالة المدربة والرخيصة والعمل على سن القوانين المحلية التي تشجع على انتشار وتوسع عمل هذه الصناعات ، وقد اشتهرت الولايات المتحدة بهذه الحاضنات ، ففي ولاية كاليفورنيا توجد الحاضنة الدولية Business Incubator International في مدينة سان خوزيه والتي يطلق عليها ( سفيرة وادي السيليكون ) (Business Embass of silicon valley) . وقد ركزت تلك الحاضنات على مشاريع التجارة الالكترونية كأداة جيدة للوصول الى الأسواق الخارجية ، كما أنّها تساعد في تخفيض التكاليف التأسيسية للمشاريع وتسمح للصناعات الصغيرة التجاوب سريعا مع تغيرات الأسواق [2] .
4. حاضنات تهدف الى التشبيك بين الصناعات الصغيرة وشركات وهيئات حكومية كبيرة : تهدف تلك الحاضنات الى تعزيز التعاون والمشاركة بين الشركات والمؤسسات الكبيرة من جهة والوحدات الإنتاجية الصغيرة الداخلة في الحاضنات من جهة أخرى ، وقد لعبت تلك الحاضنات دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الأمريكي ونذكر منها على سبيل المثال تطوير اقتصاد ولاية كاليفورنيا الذي مر بتغيير

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : التقرير السنوي 2003 ، مصدر سابق ص16 – 17 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص26 .

هيكلي في اوائل التسعينات من القرن العشرين ، اذ ان نهاية الحرب الباردة اثرت سلبا في قاعدتها الصناعية المتنامية الموجهه لاغراض دفاعية [1]، وقد تم التشبيك بين الصناعات الصغيرة وشركات تكنولوجيا تهتم بتصنيع اشباه الموصلات وشركة الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الكومبيوتر ، من خلال الحاضنات المرتبطة بجامعة كاليفورنيا في سان دييجو . كما ان هناك نموذجا آخر للتشبيك بين الشركات الكبيرة والصناعات الصغيرة من خلال الحاضنات ، وهو مركز لويزيانا للاعمال التكنولوجية Business and Technology center Louisiana في ولاية لويزيانا ، وهي عبارة عن حاضنة اعمال تم تصنيفها الثالثة بين 79 حاضنة على مستوى الولايات المتحدة الامريكية من حيث معدل الزيادة في فرص العمل التي تقوم بخلقها كل عام ، وقد حصلت احدى الشركات الصغيرة المنظوية ضمن هذه الحاضنة في السنوات الاخيرة على تعاقدات تبلغ مليون دولار مع وزارة الدفاع الامريكية مقابل قيام هذه الشركة التي تدعى System Mezzo بعمل بحث وتطوير لانتاج اجهزة دقيقة وصغيرة جدا Small Devices Microscopic تستخدم في التحكم وتركيب معدات الصهر وتشكيل المعادن التي تستخدم بدورها في الاسلحة المتطورة ذات الاستخدام التكنولوجي الليزري [2]. كما تقوم شركة ماساتشوسنس للتنمية التكنولوجية بتقديم القروض للشركات الصغيرة التي تسعى للحصول على قروض ، والتي نادرا ما تجتذب اهتمام شركات التمويل وراس المال الخاص المساهم ، اذ تمثل الشركات الصغيرة 80% من استثمارات هذه الشركة ، وتقدم عادة قروض تتراوح بين 300 الف الى 500 الف دولار للاستثمار الصغير ، بينما يقدم اصحاب الاعمال باقي المبلغ المطلوب ، وتاتي هذه المساهمة لتعزيز قدرة ولاية ماساتشوسنس على خلق وظائف جديدة بتكاليف منخفضة ، ولتحفيز نمو الشركات القائمة على التكنولوجيا الجديدة ولتقليص حجم الفجوة الناشئة عن نقص تمويل الصناعات الصغيرة [3].

5. حاضنات تهدف الى استقطاب الشركات التكنولوجية العالمية : تدمج تلك الحاضنات ضمن اهدافها الاستثمار والتنمية التكنولوجية ، من خلال استقطاب المشروعات الانتاجية والخدمية التي تحقق قيمة مضافة عالية للشركات الداخلة ضمن الحاضنة ، اذ تقوم تلك الشركات بتوفير البنية الاساسية اللازمة لاقامة مثل هذه المشاريع ، نذكر منها على سبيل المثال الحاضنة Incubator،Inc التي تقع ضمن مدينة بركلي في ولاية كاليفورنيا ، وكذلك قيام احدى الشركات العقارية الكبيرة Restoration

---

([1])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، مصدر سابق ص72 .

([2]) مقدمة عن حاضنات الاعمال : مصدر سابق ص9 .

([3])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، مصدر سابق ص 77 – 78 .

Inc Harlem،Project بانشاء عدد من الحاضنات الخاصة في 23 مبنى تمتلكها هذه الشركة وتمثل 450 وحدة مجهزة لاقامة مشروع جديد من النوع المذكور ، ومنها حاضنة Business Incubator Harlem التي تشغل مساحة 133 الف قدم مربع ، وتشمل ستة مبانٍ تحتوي على 40 وحدة مجهزة ، مساحة الواحدة منها 1500 قدم مربع [1]. ولقد جاءت هذه المبادرات ضمن اطار توجهات سياسية ترمي الى تنويع القاعدة الصناعية ، مع التركيز على تطبيقات التكنولوجيا الجديدة التي تحقق قيمة مضافة عالية لمواكبة تطورات المنافسة العالمية ، كما ركزت الحكومة المحلية في ولاية جورجيا على تحقيق تكامل بين الحاضنات التكنولوجية ونظم الابتكار الوطنية المحيطة بهذه الولاية من خلال مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة الذي تم إنشاؤه في عام 1980 [2].

## ثالثاً : موقع وتوطن حاضنات الأعمال فى الولايات المتحدة

تنتشر حاضنات الاعمال في ولايات متعددة داخل الولايات المتحدة الامريكية ، واثبتت الاحصاءات انها تتركز بشكل واضح في كاليفورنيا ، جورجيا ، اتلانتا ، شيكاغو ، سان خوزيه ، نيويورك ، ريجموند ، بنسلفانيا فيلادلفيا ، كونجستن . اما من ناحية توزيعها بين المدن والارياف والضواحي فان 44% منها موقعها وروادها من المدن Urban Area و 31% منها تقع ضمن المناطق الريفية ، وياتي روادها من هذه المناطق ، و 16% منها في الضواحي Suburban ، و 9% يكون روادها من خارج الدولة International Incubators [3]. وهناك مجموعة عوامل تؤثر في توزيع الحاضنات داخل الولايات المتحدة الامريكية وهي:-

1. القرب من المدن الصناعية الكبيرة ومراكز البحث العلمي والجامعات : اذ ان مثل هذه المواقع تحقق وفورات اقتصادية للوحدات الانتاجية المحتضنة ، فقد اثبتت دراسة عن حاضنة UCFTT المرتبطة بجامعة فلوريدا أن 25 – 30% من وحداتها الانتاجية حققت ارباحاً اقتصادية نتيجة استثمارها لموقعها القريب من الجامعة ، كما استطاعت الحاضنة PDCC في فرانسيسكو الاستفادة من موارد وادي السيليكون الذي تتوطن فيه ، وتربطها علاقات اقتصادية بوحداته الانتاجية [4] ، كذلك حاضنة الانظمة الذكية في ولاية جورجيا التي ترتبط مع شركة الانظمة الذكية ISC التي استثمرت موقعها في الشمال الشرقي لاطلنطا ، والذي تتركز فيه الشركات التكنولوجية ، كما استفادت الحاضنة BTC من

---

([1]) مقدمة عن حاضنات الاعمال : مصدر سابق ص16 .

([2])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية مصدر سابق ، ص26 .

([3]) محمد مراياتي : مصدر سابق ص136 .

([4]) NBIA.op.cit.p28

موقعها القريب من معهد كاليفورنيا JPL من خلال المهنيين الكفوئين والطلبة الجامعيين اضافة الى نتائج البحوث التي تعد في هذه المؤسسات العلمية [1].

2. تباين السياسات الضريبية بين الولايات الامريكية : ان عمل حاضنات الاعمال ولاسيّما التكنولوجية يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى البحث والتطوير داخل الوحدات الانتاجية ، ويعدّ استغلال نظام فرض الضرائب والحوافز الضريبية لمصلحة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا من السمات التي تعتمدها الكثير من الولايات ولكن ضمن المبادئ العامة التي يضعها ( البرنامج الوطني للائتمان الضريبي للبحث والتجريب )* ، اذ يتم حساب معاملات الائتمان الضريبي حسب هذه المبادئ بضرب الانفاق المخصص للبحث والتطوير الذي يفوق مستوى معين في معدل الائتمان المنصوص عليه على المستوى الفيدرالي ( 20% ) ثم يطرح الناتج من ضريبة دخل الشركات ، لذلك تقوم الولايات الامريكية بمنح اعفاءات وائتمانات لانشطة البحث والتطوير التي تجريها الشركات الموجودة داخل حاضنات الاعمال ، فقد قامت ولاية لويزيانا بمنح اعفاءات من هذا النوع ، كما قامت ولاية هاواي باعفاء عقود البحث العلمي المبرمة مع الحكومة من الضرائب ، اما ولايات اخرى مثل كارولينا الجنوبية فتفرض حدا اقصى لضرائب الاستخدام والمبيعات على الالات المستخدمة في البحث والتطوير . لذلك تتركز حاضنات الاعمال في ولايات معينة دون اخرى تبعا للسياسات الضريبية والائتمانية المتبعة [2].

3. البرامج العلمية والتكنولوجية : تتركز حاضنات الاعمال ولاسيّما التكنولوجية في الولايات التي تهتم بالبرامج العلمية والتكنولوجية وتقوم بتقديم الدعم لمثل هذه النشاطات ، ففي ولاية كاليفورنيا التي تضم عدداً كبيراً من الحاضنات تتبنى هذه الولاية برنامج الروابط في مجال التكنولوجيا ، وفي ولاية كنزاس برنامج شركات التسويق وفي ولاية ميريلند برنامج تمويل الاستثمارات [3]. اما في ولاية ماساتشوسنس فهناك برنامج تطوير التكنولوجيا ، كما يعد مجمع تكنولوجيا المعلومات في ولاية مينيسوتا ومركز التكنولوجيا الحيوية في كارولينا الشمالية من الحالات الناجحة التي حققت نجاحا منقطع النظير في جذب الحاضنات التكنولوجية وتطوير القطاعات الصناعية التي لا تحصل على دعم حكومي يذكر [4].

## رابعا : الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي .

ان اهمية حاضنات الاعمال في الاقتصاد الامريكي يمكن توضيحها فيما يأتي :-

---

([1])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص80 .

* البرنامج الوطني للائتمان الضريبي للبحث والتجريب : انشئ هذا البرنامج الفيدرالي بموجب قانون Economic recovery AC+ الصادر عام 1981 .

([2])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص81 .

([3])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا :تقرير فني ، مصدر سابق ، ص8 .

([4]) المصدر نفسه ص32 .

1. ضمان التمويل للشركات الصغيرة والناشئة ، اذ تلعب حاضنات الاعمال دورا مهما في عملية تمويل الشركات الصغيرة عبر طرق مختلفة ابرزها :-

أ- ضمان القروض : تقوم حاضنات الاعمال بدور الكفيل او الضامن للقرض الذي تحصل عليه الشركة الصغيرة ، ولاسيّما مع صعوبة حصول هذه الشركات على قروض ، لضعف الضمانات المتوفرة لديها ، كما ان احتمال الخسارة يكون كبيراً لذلك تقوم الحاضنات بضمان الشركة الناشئة او الصغيرة امام البنك او المؤسسة المالية المانحة للقرض وبذلك تصبح مسؤولة عن رد القرض في حالة الافلاس . ومن الجدير بالذكر ان هذا النوع من التمويل يمثل 90% من تمويل الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ب-التمويل المباشر : وبموجب هذه الطريقة تقوم حاضنات الاعمال ، ولاسيّما التي تهدف الى حل مشكلات معينة ، بمنح قروض مباشرة للشركات الصغيرة الاعضاء في الحاضنة ، وعلى سبيل المثال تلك التي تهدف الى تطوير منطقة جغرافية معينة او حل مشكلات اقتصادية او بعض المشاريع التي تديرها النساء ، وغالبا ما تقدم الدولة مثل هذا التمويل عن طريق القروض والاعانات ، كما حدث في حالة مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة الذي انشا في الولايات المتحدة عام 1980 ، اذ جاء انشاء هذا المركز الى حد ما لغرض تنويع القاعدة الصناعية في ولاية جورجيا ، كما ان هناك دوافع استثمارية لقيام الحاضنة بتمويل الشركات المحتضنة مثل قيام حاضنة الأنظمة الذكية في جورجيا بالمساهمة بحوالي 25% من رأسمال الشركات الأعضاء لديها [2].

2. المساهمة في نجاح الشركات الصغيرة واستمراريتها ، يعدّ تقديم المساعدة والمشورة في المجالات التقنية والتنظيم والادارة ، ولاسيّما في مراحل الانشاء الاولى ، من الوظائف الاساسية لحاضنات الأعمال ، وكذلك التسويق الذي يمثل أهم مراحل إنتاج الشركات الصغيرة ، وتقوم شبكة الحاضنات الأمريكية بتقديم هذه الخدمات من خلال وسائل متعددة أهمها :

أ- توفر الحاضنات مرشدا من ذوي الخبرة والاختصاص لكل وحدة إنتاجية صغيرة وحسب اختصاصها ، فعلى سبيل المثال تمتلك الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA التي لديها شبكة من الحاضنات ما يقرب من ثلاثة عشر الف موظف له خبرة في مجالات اقتصادية مختلفة ( تجارة ، صناعة ، بنوك ، تامينات ، استيراد ، تصدير ) . ويقوم الموظف المختص بتوفير كافة المعلومات اللازمة لتاسيس الشركة وتسهيل عملية الحصول على التمويل اللازم ، كما يقوم باعداد خطة التنمية والتسويق والتحليل المالي والتحكم في التكاليف ، ودراسة السوق وامكانية التصدير

---

([1]) اماني علي هلال : مصدر سابق ، ص2 .

([2]) NBIA: op.cit.p29

وغيرها من الامور ، ويبلغ عدد الشركات المستفيدة من هذا البرنامج ما يقارب مئة وخمسين الف شركة امريكية سنويا .

ب-اقامة المحاضرات والندوات لاصحاب الشركات الصغيرة ، وتتناول هذه المحاضرات بعض الموضوعات المتعلقة بعمل هذه الشركات ، مثل كيفية وضع خطة العمل ، ونظام الحسابات ، ويصل عدد رؤساء الشركات المستفيدين من هذه الدورات التي تقيمها الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة SBA الى مئة الف سنويا من خلال ما يقارب ثلاثة الاف ندوة تقيمها الهيئة المذكورة.

ج- اعداد برامج التاهيل ، قامت شبكة حاضنات الاعمال التابعة للهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة SBA بانشاء سبعة وخمسين مركزا لتنمية الوحدات الانتاجية الصغيرة بالتعاون مع الجامعات والحكومات المحلية والقطاع الخاص ، كما قامت بتاسيس تسع مئة وخمسين مركزا فرعيا في الجامعات والغرف التجارية ، تهدف لتاهيل وارشاد ادارات الشركات الصغيرة وتقديم المشورة لهم في المجالات الانتاجية بكافة مراحلها ، وعمل دراسات جدوى لمشاريعهم الاستثمارية وتاهيلها للحصول على قروض تمويلية من البنوك والمؤسسات المالية او من الهيئة نفسها . وتبلغ كلفة هذا البرنامج ستين مليون دولار سنويا تتحمل نصفه SBA والنصف الاخر تموله الجامعات والحكومة والشركات الكبرى [1].

د- توفير المعلومات ، تقوم حاضنات الاعمال بتوفير كافة المعلومات اللازمة لادامة عمل الشركات الصغيرة الاعضاء ، من خلال مراكز معلومات توفر برامج كومبيوتر خاصة بادارة الشركات وقواعد البيانات عن انواع مختلفة من المشاريع ، وكذلك توفير مواقع الكترونية للاستفادة منها في الاتصال بالعالم الخارجي . اذ تقوم الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة وشبكة الحاضنات التابعة لها بتوفير اشرطة فيديو عن تاسيس الشركات الصغيرة وكيفية إدارتها ، اضافة الى تسخير مكتبتها ، التي تحتوي على اكثر من اربع مئة كتاب عن تاسيس الشركات، لخدمة الشركات الاعضاء في الحاضنات. كما تقوم حاضنة الاعمال التكنولوجية لويزيانا بادارة عدة مراكز منها ( SBDC )* الذي يقدم الخدمات المعلوماتية الى حوالي ثلاث مئة عضو في السنة[2].

هـ-تذليل الصعوبات المتعلقة بالتسويق ، تقوم شبكة الحاضنات المنتشرة في الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل لتفرض تواجد الشركات الصغيرة في الاسواق المحلية والعالمية ، اذ تقوم بعقد اتفاقات مع الشركات الكبرى لترك جزء من العقود المبرمة والمناقصات التي ترسي عليها للشركات الصغيرة ، فمثلا تمتلك شبكة الحاضنات التابعة للهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة مكتبا

---

([1])اماني علي هلال : مصدر سابق ، ص2 .

* (SBDC): Small business development center

([2]) NBIA:op.cit.p19

يتعامل مع الادارات الامريكية المختلفة للدفاع عن مصالح الشركات الصغيرة ، ويخضع لرقابة الكونجرس ، اذ يقوم هذا المكتب بالتعرف على مشاكل الصناعات الصغيرة ولاسيّما التسويقية ويعمل على تحسين المناخ القانوني والضريبي لهذه الشركات وتخفيف القيود الادارية عنها . فقد اثبتت دراسة اعدت في الولايات المتحدة الامريكية عام 1997 ان الشركات الصغيرة التي تتلقى الدعم من الحاضنات ازداد نشاطها التسويقي بنسبة 400% مقارنة بالاخرى التي تعمل خارج نطاق دعم الحاضنات [1].

3. معالجة مشكلة البطالة ، تتسم الشركات الجديدة القائمة على التكنولوجيا في الولايات المتحدة الامريكية بارتفاع معدلات استيعاب العمالة ، اذ تنمو فيها العمالة من بضعة موظفين الى العشرات على مدى فترات قصيرة جدا ، وبناءً على هذه القاعدة قامت الولايات المتحدة بتطوير حاضنات الاعمال ولاسيّما التكنولوجية الرفيعة المستوى لكونها تساهم في تنمية الموارد البشرية ، اذ تعدّ حاضنات الاعمال مشاريع استثمارية تساهم في تطوير قوة العمل . فقد تمكنت الحاضنة التقنية في اوستن من خلق الف وتسع مئة وظيفة عمل دائمة جديدة ، كما تمكنت شركة PSW التي تعمل في مجال التجارة الالكترونية ، والتي بدات داخل حاضنة اعمال من زيادة عدد موظفيها من 10 عند البدء بالعمل الى اربع مئة موظف دائم ، وايضا شركة CEDRA التي تتخصص في مجال العلوم والابحاث الصيدلانية التي دخلت حاضنة الاعمال عام 1992 فقد تمكنت من رفع عدد موظفيها من خمسة موظفين الى ما يزيد عن مئة وعشرين موظفاً يعملون بها بصورة دائمة ، كما أشارت إحدى الدراسات التي اعدت في عام 1998 بان ست مئة حاضنة تمكنت من خلق مئتين وخمسة واربعين الف فرصة عمل بتكاليف منخفضة مقارنة بفرص العمل الاخرى [2].

وهناك العديد من الامثلة المشابهة لمختلف الحاضنات وحدائق العلوم في الولايات المتحدة ، نذكر منها حديقة ستانفورد البحثية وحديقة تالاهاس للابتكار في ولاية فلوريدا التي تبين مدى مساهمة حاضنات الاعمال في التشغيل والتخفيض من حدة البطالة التي تفاقمت بعد التطور التكنولوجي واعادة هيكلة الصناعات الكبيرة وما رافقها من حصول فائض في فاقدي العمل في السنوات الاخيرة [3].

4. تعزيز اواصر الترابط بين مراكز البحث العلمي والقطاع الصناعي ، لاشك ان ربط الجامعات ومراكز البحوث بالشركات التجارية ، من المهمات الصعبة التي تواجه الأكاديميين وكبار اصحاب الاعمال حتى في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك الى تفاوت الاهداف فيما بينهم ، فالاساتذة والباحثون يميلون الى خلق المعرفة ونشرها لاسباب تتعلق بالابداع والتميز او بهدف التوصل الى التدريس الاكثر نجاحا ، اما اصحاب الاعمال فان البحث لا يعدو كونه وسيلة لتحقيق غاية معينة تتعلق بتحسين نوعية وكمية

---

([1])محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص12 .

([2]) د.نبيل محمد شلبي : مصدر سابق ص4 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص13 .

المنتجات من السلع والخدمات ، ومن ثم زيادة الارباح المتحققة ، وقد يكون هذا الاختلاف في الاراء في بعض الاحيان سببا لكثير من الصعاب التي تفسد التعاون بين الأكاديميين ورجال الاعمال ، اذ ان الاختلاف ينصب حول طبيعة البحث التي يجب اجراؤها وكيفية تطبيقها . وتعدّ الية حاضنات الاعمال وسيلة من وسائل تذليل هذا التفاوت ودعم التفاعل بين الجانب البحثي والعملي ، فحاضنات الاعمال تركز بالدرجة الاساسية على احتضان ورعاية اصحاب الافكار الابداعية والابتكارات التي تحقق معدلات مرتفعة من القيمة المضافة ، وقد اثبتت البحوث والدراسات في الولايات المتحدة اهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في نقل نتائج البحوث والابتكارات التي يتم إعدادها في الجامعات ومراكز البحوث الى الجانب التطبيقي في القطاع الصناعي ، ولاسيّما في قطاع الصناعات الصغيرة التي تتميز بالمرونة وقدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج وفقا لمتطلبات السوق . وتكشف الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة ان 27% من حاضنات الاعمال ترتبط بالجامعات ومراكز البحوث [1] ، اذ ان هذه الحاضنات تجعل فرصة الوصول الى اساتذة الجامعات والبحث العلمي تاخذ موقعا متقدما على قائمة المنافع التي تجنيها الشركات المحتضنة ، ومثال على ذلك ارتباط حاضنة جورجيا بمعهد جورجيا للتكنولوجيا ، وحديقة تالاهاسي بجامعة فلوريدا ، اذ تشترط هذه الحديقة ارتباط الشركة المحتضنة بالبرامج الأكاديمية للجامعات ومراكز البحوث . ويمكن تلخيص المنافع التي تحققها الحاضنات من جراء ارتباطها بالجامعات بالنقاط آلاتية :[2]

أ- تعيين الخريجين المؤهلين لإجراء أنشطة تشغيل الحاضنات والشركات المحتضنة .

ب-الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين بصفة مستشارين .

ج-رعاية مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات والحاضنات .

د- تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالشركات المحتضنة وإجراء الندوات و ورش العمل من وقت لآخر.

هـ-الاستعانة بالمنشات البحثية مثل المختبرات والمكتبات والمعدات التخصصية .

و- إدخال المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة الى مواقع العمل .

---

([1]) محمد صالح الحناوي : مصدر سابق ص12 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص22 .

# المبحث الثاني
# نماذج من تجارب حاضنات الأعمال في أوربا وآسيا

## أولاً : التجربة الفرنسية بإقامة حاضنات الأعمال :

### 1. التطور التاريخي :

تعدّ التجربة الفرنسية باقامة حاضنات الاعمال من اقدم التجارب في دول الاتحاد الاوربي ، فقد بدات الفكرة منذ عام 1964 عندما قامت السلطات المحلية في مقاطعة ألب– ماريتيم باتخاذ مجموعة اجراءات لتطوير المنطقة صناعيا ، من خلال اقامة مدينة للتكنولوجيا ، وقد بدا المشروع يتجسد في عام 1969 عندما تمت المباشرة بتنفيذ المشروع وفقا لاعلان اصدرته هيئة التخطيط الاقليمي الفرنسية الذي تعهدت فيه باقامة مراكز بحثية لمصلحة كلية باريس للمناجم على هضبة ديفالبون وعلى مساحة عشرة هكتارات ، كما تعهدت بانشاء شبكة تصنيع متكاملة في منطقة ألب–ماريتيم ، وقد تلا ذلك الاعلان انشاء اتحاد صوفيا انتيبوليس عام 1970 ومنطقة تنمية في ديفالبون . وفي عام 1972 انشات حديقة علمية للانشطة الصناعية والخدمية الرفيعة المستوى وعلى نطاق دولي ، وفي عام 1974 افتتحت شركة فرنلاب التابعة للمعهد الفرنسي للبترول مقرا لها في هذا الموقع وتبعتها شركات عديدة منها روم وهاس وافتتحت مراكز للبحوث الطبية والدوائية وبحوث تكنولوجيا المعلومات ، وفي الثمانينات من القرن الماضي دخلت الى هذه المدينة التكنولوجية 330 شركة بعضها لها سمعة دولية ، من اشهرها مركز الحجز الدولي للخطوط الجوية الفرنسية Air France وشركة ليجراند والمركز الدولي لبحوث الامراض الجلدية وشركة المعدات الرقمية وشركة داو للكيمياويات وشركة طومسون والمعهد الوطني لبحوث المعلومات والاتمتة ومركز تعليم وبحوث نظم الاتصالات والمعلومات وشركة داو كورننج وشركة تكنولوجيا التكامل وشركة كومباس ومختبرات بيوتوكس . وقد تطورت الاستثمارات في المدينة التكنولوجية صوفيا انتيبوليس لتصل الى ستة مليارات فرنك فرنسي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، وقد حققت تلك الاستثمارات عائدات سنوية تصل الى 1.2 مليار فرنك ، ويرجع سبب هذا النجاح الهائل في نمو الاستثمارات الى عدة نقاط هي كالأتي :[1]

أ. تعتبر صوفيا انتيبوليس مشروعا للتنمية العقارية ، اذ تشكل مبيعات الاراضي 70% من تكاليف اقامتها .

ب. ان الشركات المنظوبة تحت رعاية هذه الحديقة لم تكن مطالبة بتسديد الضرائب ، وانما كانت مطالبة بانشاء البنية الاساسية لها .

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص9 .

ج. توافر الاتصالات السريعة من خلال كابل للالياف الضوئية واستثمار البحوث المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، اضافة الى وجود شركات مثل شركة المعدات الرقمية وشركة IBM ، تعمل داخل هذه الحديقة .

وتتضح اهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في الاقتصاد الفرنسي من مساهمتها في تنمية الصناعات الصغيرة، التي تستوعب 69 % من اجمالي العمالة وتساهم بنسبة 61.8 % في تكوين تكوين الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الفرنسي . [1]

وقد شهدت حاضنات الاعمال في فرنسا تطورا كبيرا في التسعينات من القرن الماضي من خلال دعم بعض المحاور المتعلقة بالبحث والتطوير والخبرات الاستشارية والتعليم والتنمية الصناعية وقد بلغ عدد الحاضنات في نهاية عام 2003 ما يقارب مئتي حاضنة تعمل في مختلف المدن الفرنسية ، كما تم انشاء مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات France Incubation. [2]

## 2. انواع حاضنات الاعمال

وضعت الجمعية الفرنسية للحاضنات تصنيفا لحاضنات الاعمال وعلى الشكل الاتي :

أ. من حيث طبيعة النشاط : تقسم حاضنات الاعمال حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الى :

(1) الحاضنات التكنولوجية : وهي فئة خاصة من حاضنات الاعمال اعتمدتها الحكومة الفرنسية كاداة للتنمية الاقتصادية وتعزيز المشروعات الابتكارية التي تؤدي الى نشر المعرفة التكنولوجية الرفيعة المستوى . وتنقسم هذه بدورها الى اربعة اقسام حسب التخصصات الملائمة للشركات المحتضنة وكما يأتي :[3]

- العلوم البيولوجية ( البيولوجيا ، الصحة )
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ( الرياضيات ، المعالجة بالكومبيوتر ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الالكترونيات ) .
- تكنولوجيا المعدات العلمية ( الأرض ، البحار ، الفضاء ) .
- تكنولوجيا العلوم الأخرى ( الفيزياء ، الكيمياء ، الطاقة ) .

والجدول ( 7 ) يبين تصنيف الشركات في الحديقة التكنولوجية صوفيا انتيبوليس في سبعة قطاعات وحسب الأنشطة التي تزاولها والعمالة التي تستخدمها .

---

([1]) انظر جدول ( 1 ) .

([2]) محمد مراياتي : مصدر سابق ص137

([3]) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات ، مصدر سابق ص5 .

**جدول ( 7 )**

**توزيع الشركات والوظائف حسب القطاع في حديقة صوفيا انتيبوليس لعام 1998**

| القطاع | عدد الشركات | النسبة المئوية | عدد العاملين | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| تكنولوجيا الاتصال والمعلومات | 297 | %26 | 8998 | %44 |
| العلوم الطبية والكيميائية | 53 | %5 | 1920 | %9 |
| العلوم الطبيعية | 13 | %1 | 228 | %1 |
| التعليم العالي والبحث العلمي | 66 | %6 | 2328 | %11 |
| الخدمات / التصنيع | 589 | %50 | 5965 | %29 |
| التجارة | 121 | %10 | 965 | %5 |
| اتحادات / نوادي | 25 | %2 | 135 | %1 |
| الاجمالي | 1164 | %100 | 20539 | %100 |

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الأعضاء في الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك 2003 ص94 .

(2) الحاضنات الافتراضية : يطلق على هذا النوع من الحاضنات اللفظ الفرنسي Incubateur ويوفر الدعم الفني والإداري والتمويل لتشجيع الصناعات الصغيرة من خلال خدمات متكاملة باستثناء خدمات الموقع ، أي إنها لا تقوم باستضافة المشاريع ولا تمنح الموقع الذي يمكن ان يبدا به المشروع ، ويعدّ هذا النوع من الحاضنات أول مراحل احتضان المشروعات الجديدة التي تنتهي عادة بإنتاج العينات الأولى للمشروع .[1] وقد تعزز دور هذا النوع من الحاضنات ولاسيّما بعد ان اصدر المجلس الوطني الفرنسي القانون رقم 99/587 في 12 يوليو / تموز 1999 والمعروف باسم قانون الابتكار والبحث الذي يهدف الى رفع القدرة الوطنية على الابتكار والإبداع بالاستفادة من نتائج البحث العام ، اذ في ظل هذا القانون يجوز لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ان

([1]) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تقرير اجتماع الخبراء المعني بتكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تنميتها ، الامم المتحدة ، جينيف ، ايلول 1998 ص15 .

تنشئ حاضنات لمساعدة اصحاب الاعمال التجارية ، وتقدم هذه الحاضنات الخدمات الاستشارية الصناعية والتجارية من خلال تعاقدات بحثية مع أصحاب المشروعات التجارية .[1]

(3) الحاضنات ذات الأنشطة المتعددة ، ويمكن ان يلتحق بها جميع انواع المشاريع الاقتصادية بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة الانتاج الخاص بالمشروع المحتضن ، وبشكل عام تنقسم هذه الحاضنات الى قسمين :[2]

– الحاضنات ذات الطابع الخدمي Tertiaires وهي الحاضنات التي تقوم برعاية الوحدات الخدمية ( السياحة ، التامين ، النقل ،... ) ، اذ توفر للمشاريع المحتضنة التجهيزات المكتبية وشبكات الاتصالات ( الانترنت ) واجهزة الحاسوب ومختلف الخدمات الادارية والمحاسبية .

– الحاضنات ذات الطابع الانتاجي Industries وهي الحاضنات التي ترعى الوحدات الانتاجية على اختلاف انواعها ، اذ تقوم بتوفير الورش والمعامل المتخصصة وبعض الخدمات التي تهدف الى مساعدة الوحدات الانتاجية المحتضنة .

ب. من حيث الشكل القانوني :

(1) حاضنات حكومية : يرتبط هذا النوع من الحاضنات بعملية التنمية الاقتصادية ، ففي عام 1999 اعتمدت فرنسا قانونا حول الابتكار والبحث لتسهيل الروابط بين المؤسسات البحثية والمشروعات الخاصة ، وينص هذا القانون على قيام الحكومة بتمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية التي تحتضن المشروعات الجديدة ذات الطابع العلمي ، وقد أحدث هذا القانون تأثيرا ايجابيا في المشروعات المنبثقة من البحث العلمي ، فبينما كان عددها في المدة بين عامي 1984 – 1998 لا يتجاوز 389 مشروعا ، ارتفعت بين عامي 1999 – 2001 الى 500 مشروع ناشئ في السوق يعتمد على العمليات الإنتاجية الصغيرة والأنشطة التجارية التي تلعب المؤسسات البحثية دورا مهما فيها .[3]والجدير بالذكر ان اغلب هذه الحاضنات ترتبط بالجامعات والمعاهد العلمية المختلفة مثل ( EPITA ، ESSEC ، INT ) ، كما أن هناك حاضنات أخرى ترتبط بمراكز البحوث مثل ( INRIA – Transfert ) فضلا عن الحاضنات التي ترتبط بمراكز تنمية الأقاليم مثل الحاضنة Paris Innovation .[4]

(2) حاضنات تمتلكها الشركات الكبيرة : وهي تلك الحاضنات التي تقيمها الشركات الكبيرة لغرض تحقيق تكامل بينها وبين الشركات الصغيرة المحتضنة ولاسيّما في التخصصات الاقتصادية والتكنولوجية القريبة من عمل تلك الشركات الكبيرة ، وقد اثبتت الدراسات التي اجريت في بعض

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص100.

([2]) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات : مصدر سابق ص6 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص100 .

([4]) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات ، مصدر سابق ص7 – 8 .

الدول المتقدمة ان اقبال الشركات الصغيرة على هذا النوع من الحاضنات يكون كبيرا وذلك تبعا لما تتمتع به هذه الحاضنات من مصداقية نابعة من ارتباطها بالشركات الكبيرة ، كما ان الدخول في تحالفات مع الشركات الكبيرة المعروفة على المستوى الدولي يعزز من قدرة الشركات الصغيرة على النفاذ الى السوق العالمية ، وغالبا ما تتخصص تلك الحاضنات في التطبيقات التكنولوجية الحديثة مثل الالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية ، كما حصل في شركة الاتصالات الفرنسية France Telecom التي أقامت الحاضنة Invent Mobile ، وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت الحاضنة Business Accelerator ، وكذلك الحاضنة التي أقيمت في بيت الخبرة العالمي الشهير Price water house التي أطلق عليها اسم Price lab والتي تتخصص في شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية .[1]

(3) حاضنات القطاع الخاص : يعدّ هذا النوع من الحاضنات مشاريع استثمارية تسعى لتحقيق الربح ، وقد تطورت هذه الآلية في القطاع الخاص الفرنسي عند منتصف التسعينات من القرن العشرين بقيام شركات تمويلية ، وشركات راس المال المشارك ، وراس المال المخاطر بهذا النوع من الاستثمار ، وتأتي هذه المبادرة ضمن برامج إقامة العلاقات بين المستثمرين والحاضنات والمشروعات الناشئة لضمان الحصول على التمويل اللازم لإطلاق المشاريع الجديدة والحصول على الرعاية اللازمة على مدى السنوات الثلاث الأولى حتى تبلغ مرحلة الكفاءة وتتمكن من تغطية احتياجاتها المالية بنفسها .[2]وتحرص تلك الحاضنات على اختيار المشاريع ذات القيمة المضافة المرتفعة و المشاريع التي تتطابق مع المعايير العالمية بغية تسهيل التكامل مع المبادرات الخارجية وزيادة احتمالات النجاح ، ومثال على ذلك الحاضنة الخاصة Talento التابعة لشركة KPM6 الفرنسية .[3]

## ثانياً : التجربة الماليزية بإقامة حاضنات الاعمال

1. النشأة والتطور :

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص42 .

(2) المصدر نفسه ص43 .

(3) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات ، مصدر سابق ، ص8 .

يتميز الاقتصاد العالمي الحديث بضغوط المنافسة الدولية ، وان الهياكل الأساسية للوحدات الإنتاجية هي التي يتوقف عليها نجاح تلك الوحدات وتمكنها من الدخول في منافسة فعالة ، وقد حرص القائمين على السياسة الاقتصادية في ماليزيا على التنسيق بين السلطات الحكومية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى بهدف مساعدة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الناشئة والقائمة على حد سواء ، وقامت حاضنات الأعمال بدور العامل المساعد في ذلك .[1]

لقد قامت الحكومة الماليزية برسم سياسة خاصة بها في القطاع العام ، وتتميز هذه السياسة برعاية العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير ، فوزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة هي المسؤولة عن تنفيذ خطط الحكومة المعنية بالعلم والتكنولوجيا ، ويتولى المجلس الوطني للبحث والتطوير وأكاديمية العلوم تقديم المشورة للوزارة المذكورة ، كما تتميز الحكومة الماليزية بزيادة التخصيصات في ميزانية الدولة لقطاع البحث والتطوير ، فقد سئل رئيس وزراء ماليزيا السابق مهايتر محمد عن سبب نهضة بلاده فرد قائلا ( اعتمدنا على امر واحد ، فقد جعلنا ميزانية التعليم 20% من ميزانية الدولة ) [2]، وتطبيقا لهذه التوجهات فقد قامت الحكومة الماليزية بانشاء عدد من المؤسسات المتخصصة التي تتميز بفعاليتها الكبيرة في اجتذاب الشركات المتعددة الجنسية من اجل نقل التكنولوجيا وتوطينها ، وعلى راس تلك المؤسسات شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC* التي اقيمت عام 1997 من اجل تسويق ونقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات ومراكز البحوث الى الجانب التطبيقي في القطاع الصناعي ، اذ تقوم هذه الشركة باحتضان الصناعات الصغيرة ولاسيّما التي تعتمد على مستوى تكنولوجي متقدم . كما تم تأسيس مؤسسات أخرى تساهم في الترويج التجاري لنتائج البحث العلمي منها الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية ، وهي شركة للابتكار تهدف الى تحويل الأفكار الى منتجات قابلة للتسويق .[3]والمجموعة الصناعية / الحكومية الماليزية للتكنولوجيا رفيعة المستوى ، وهي شركة غير ربحية أعضاؤها مراكز البحث في الجامعات الرئيسة ومنظمات البحث الحكومية ووكالات السياسات الحكومية ومجموعات الاعمال التجارية واكثر من 70 شركة ناشطة في مجال التكنولوجيا الماليزية .

ان المؤسسات العلمية التكنولوجية المذكورة هي الادوات التنفيذية للرؤية الماليزية المعروفة باسم (( رؤية 2020 : نحو مجتمع صناعي متقدم )) والتي تهدف الى نشر التكنولوجيا ذات المعرفة الكثيفة والمتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

---

([1]) المجلس الاقتصادي والاجتماعي : التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين ، دور تكنولوجيا المعلومات في اطار اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة /منظور اقليمي ، الامم المتحدة ، نيويورك ، اب /اغسطس /2000 ص12 .

([2]) شيماء احمد عيسى : مصدر سابق ص3 .

* Malaysian techonolgy development corporation.

([3]) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التنمية ، مصدر سابق ، ص20

الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية والطاقة والبيئة . فمن المقدر للتنمية الصناعية الماليزية ان تصبح الادوات الكهربائية صناعة رئيسة ، وبالفعل فقد شهدت معدلات نمو مرتفعة في نهاية الثمانينات من القرن العشرين ففي عام 1987 ازدادت صادرات الالات الكهربائية والمنتجات الالكترونية بنسبة 16% لتصبح 9.3 بليون دولار امريكي أي ( 56% من السلع المصنوعة و 23% من مجموع السلع المصدرة ) .[1]

لقد دخلت الية حاضنات الاعمال التكنولوجية في الجانب التطبيقي بشكل فعال في اواخر الثمانينات من القرن العشرين ، ولاسيّما بعد نجاح برامج الحاضنات في معهد البحوث والمقاييس الصناعية ، فقد تم افتتاح مكاتب اقليمية في جميع انحاء البلاد ، تركز على تنمية الوحدات الانتاجية الصغيرة ودعمها وفقا لخطط التنمية الوطنية من اجل تحقيق الرؤية الحكومية .[2]

## 2. الاجراءات المتخذة لتطوير حاضنات الاعمال

ان القوة الدافعة وراء التطور الاقتصادي الماليزي تكمن في السياسة المرنة التي تتبعها الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني ، اذ عملت الحكومة كعامل مساعد في دعم التنمية وتسريعها دون ان تحل محل السوق ، بل لعبت دور المكمل لالية السوق للحيلولة دون الوقوع في ازمات اقتصادية متوقعة من هذه الآلية ( السوق ) .[3] لقد قامت ماليزيا باتباع الية حاضنات الاعمال التكنولوجية من اجل تنمية الموارد البشرية ورفع مستوياتها وانشاء بنية اساسية تتسم بالكفاءة لدعم البحث والتطوير ، ومن الاجراءات المتخذة لدعم هذه الالية ما يأتي :-

أ. شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية : تم انشاء هذه الشركة في عام 1997 من اجل تعزيز اواصر الترابط بين مؤسسات البحث العلمي المتمثلة بالجامعات ومراكز البحوث العلمية وبين القطاع الصناعي التطبيقي ، اذ تمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان الصناعات الصغيرة المتخصصة في القطاعات الانتاجية والخدمية ذات التكنولوجيا المتطورة مثل مجالات الوسائط المتعددة Multimedia والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology والتي تعمل بمشاركة اساتذة الجامعات والباحثين .[4]

ان عمل هذه الشركة يعدّ احد مقومات حاضنات الاعمال التكنولوجية ، اذ تعدّ الممول الرئيس لشبكة الحاضنات في ماليزيا فقد قامت الحكومة بتخصيص مبلغ 200 مليون دولار امريكي للمدة

---

([1]) د.محمد محروس اسماعيل :مصدر سابق، ص396 – 397 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية : الاعداد للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سابق ص57 .

([3]) J.stiglitz :some lessons from the east Asian miracle, world bank research observer, Vol.11, No.2 August 1996.P.154

([4]) بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات ، مصدر سابق ص20.

بين عامي 2001 – 2005 ، وتقوم هذه الشركة بالاشراف المباشر على عمل هذه الحاضنات بالاشتراك مع الجامعات ومراكز البحوث ، وتعدّ الحاضنة التكنولوجية UPM-MTDC technology Innovation centre من ابرز إنجازات شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية ، إذ تم إنشاؤها في ابريل 1997 ، ويبلغ عدد الشركات المنضوية تحت رعاية هذه الحاضنة 31 شركة معظمها يعمل في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ، كما تقوم هذه الحاضنة بتمويل العديد من الوحدات الإنتاجية ذات التوجهات التكنولوجية المتقدمة ، ويعدّ مشروع Multimedia super corridor MSC الحكومي المتخصص في مجال برمجيات الحاسب الآلي احد المشاريع التي أشرفت على تنفيذه الحاضنة المذكورة .[1]

ب. حاضنة تكنولوجيا معهد المقاييس والبحوث الصناعية : تعدّ هذه الحاضنة من اقدم الحاضنات في ماليزيا ، فقد افتتحت في عام 1986 بعد تحويل شركة سيرم بيرهاد ، وهي مؤسسة للبحث والتطوير انشئت عام 1969 وكانت تعرف باسم معهد بحوث المقاييس والبحوث الصناعية ، الى حاضنة للتكنولوجيا تقدم خدمات متكاملة للوحدات الانتاجية الصغيرة ، اذ تركز هذه الحاضنة على مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل الالكترونيات الحديثة والتصميم بالاستعانة بالحاسوب وتصنيع الانسان الالي ، وقد تطورت هذه الحاضنة بشكل كبير في السنوات الاخيرة . وتستغرق فترة احتضان المشروعات الجديدة في هذه الحاضنة من عام الى عامين ، و يمر خلالها المشروع الانتاجي بثلاث مراحل وهي كالآتي :[2]

(1) مرحلة اعداد صاحب العمل : يتم خلال هذه المرحلة تعليم اصحاب الاعمال المستقبلية ، المبادئ الاساسية لادارة مشاريعهم بكفاءة لزيادة قدرتهم على المنافسة وتدعيم معلوماتهم وتحديث مهاراتهم .

(2) مرحلة خلق المشروع : يتم خلالها تعليم اصحاب الاعمال كيفية اختيار التكنولوجيا والاعمال التجارية ورسم البنية الادارية والتنظيمية للمشروع الانتاجي .

(3) مرحلة تنمية السوق : وفي هذه المرحلة يتعلم صاحب العمل كيفية طرح انتاجه في السوق ، وتعدّ هذه المرحلة اهم المراحل ، اذ يتم خلق الادوات التي تدعم الصلة بين الموردين ومجتمع الاعمال المحلي والدولي .

لقد تطور عمل برامج حاضنات معهد المقايس والبحوث الصناعية ليصبح مركز حاضنات الاعمال التكنولوجية ذات المرحلة الواحدة ، وقد تم تنفيذ هذا المركز في اطار رؤية الممر الفائق متعدد الوسائط * ، ويعدّ موقع هذا المركز الستراتيجي بالقرب من شبكة الطرق السريعة من اهم مقومات نجاحه

---

([1]) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التنمية ، مصدر سابق ص22 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ص134 .

لضمان سهولة عملية التسويق وتوزيع المنتجات . اما عن اهم الخصائص التي تتميز بها حاضنات معهد المقاييس والبحوث الصناعية فهي كالآتي :[1]

(1) تعزيز المشاركة الذكية التي تتضمن التعاون بين الحكومة والمؤسسات العلمية والحاضنات من اجل الاسراع بنمو الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة .

(2) تنفيذ جدول اعمال السياسة الوطنية حول تطوير المشروعات الانتاجية .

(3) المساعدة على نقل التكنولوجيا الى الدول النامية الاخرى.

(4) تعزيز الرؤية الوطنية التي تضعها الحكومة في مجال السياسات الصناعية .

## 3. التوجهات الحديثة في إقامة حاضنات الأعمال في ماليزيا.

أ. حدائق التكنولوجيا : تعدّ حديقة التكنولوجيا من أقدم المدن التكنولوجية في ماليزيا ، وتم إنشاؤها في عام 1988 ، وحصلت على كيانها القانوني بموجب قانون الشركات ذات رأس المال المساهم . وقد أعقبها حدائق تكنولوجية متعددة منها حديقة جوهور التكنولوجية وحديقة الابتكار التكنولوجية وحديقة كوليم للتكنولوجيا الرفيعة المستوى ، وكل هذه الحدائق تعدّ مشروعات تهدف إلى اجتذاب شركات التكنولوجيا المتقدمة يقوم عليها نخبه من أخصائيي التكنولوجيا وأساتذة الجامعات ومجموعة من أصحاب الخبرة في المجال التجاري ، يعملون داخل مجمع واحد بالتعاون مع أربع جامعات ماليزية بارزه في هذا المجال مثل جامعة ماليا وجامعة بيترا ماليزيا وجامعة كيبايجسان ماليزيا وجامعة تكنولوجيا ماليزيا .[2]

إن حدائق التكنولوجيا في ماليزيا باعتبارها شركات مساهمة قائمه على رأس المال المساهم و( رأس المال المخاطر) ** تسعى إلى تحقيق أرباح وعائد استثماري للقائمين عليها ، وهذا نابع من فلسفة الحكومة الماليزية التي تحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالمنظم الذي لا يختزل دور القطاع الخاص بل يلعب دور العامل المساعد ، وطبقا لذلك فان عملية تمويل الوحدات الإنتاجية داخل هذه الحدائق يكون على الشكل الآتي : [3]

(1)تمول الوحدات الإنتاجية في مراحلها الأولى من رأس المال المساهم الأولي المكون للحدائق التكنولوجية .

---

(*) سيتم التطرق له لاحقاً .

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا و مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص 135 .

([2]) J. Stiglitz : op – cit . p157 .

(**) يعني راس المال المخاطر مساهمة المؤسسات المالية بالتمويل ولها الحق بالتدخل في ادارة وتوجيه الشركات الممولة , بهدف تحقيق ارباح في فترة قصيرة , ويعتبر مصدر تمويل خاص يختلف عن التمويل التقليدي ( القروض ) ، ( د.محروس اسماعيل ، مصدر سابق ، ص346 ) .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية , مصدر سابق ص 132 .

(2)تمول الوحدات الإنتاجية الناشئة التي تحتاج إلى تمويل مبدئي لتصنيع المنتجات الجديدة وتسويقها وبيعها من (صندوق مبدئي ) حكومي .

(3)تمول الشركات التي تسعى التي توسيع أعمالها وتسعى إلى استمرار نموها بشكل اكبر من (صندوق الانتشار) الممول حكوميا .

(4)تمول الشركات التي يتم إعلانها كيانا معنويا خلال ستة أشهر أو سنة من (صناديق انتقالية) حكومية لتقوية موقفها المالي .

إما عن آلية عمل حدائق التكنولوجيا في ماليزيا فهي تضم ثلاثة مستويات من برامج احتضان الشركات وهي كالآتي :[1]

(1)بيت الابتكار : وهو المستوى الذي يقوم فيه صاحب العمل أو الابتكار بتصميم مشروعه على أن يكون هذا المشروع قائماً على إنتاج سلع أو خدمات جديدة غير معرفة سابقا .

(2)مراكز الحاضنات : يتحول صاحب المشروع في هذا المستوى من فكرة الابتكار ( ماقبل الإنتاج ) إلى مرحلة دخول السوق وتأسيس الشركة أو الوحدة الإنتاجية .

(3)بيت المشاريع : وهو مستوى متقدم تصل إليه الشركات إذ تكون عنده قادرة على استضافة الشركات الأخرى أو مراكز البحث والتطوير التابعة لها .

وقد تطورت حدائق التكنولوجيا في ماليزيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إذ بلغ عدد المستأجرين في هذه الحدائق أكثر من 90 مستأجر يرتكزون في اغلبهم على الابتكار وتطوير العلوم التكنولوجية بمختلف أصنافها .

ب. الممر الفائق المتعدد الوسائط : وهي مبادرة حديثة لدمج العلم والتكنولوجيا في الصناعة وتعدّ آلية متطورة مشابهة لعمل حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية ، فقد اولت الحكومة الماليزية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذه المبادرة ، وتتلخص بإنشاء مناطق تنمية إقليمية تخصص لتنمية القدرات الصناعية الفائقة التطور . ويعدّ الممر الفائق متعدد الوسائط الذي أعلن رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد عن إنشائه في الأول من تشرين الثاني 1995 من ابرز الأمثلة على هذه المبادرة .[2]

يقع الممر الفائق متعدد الوسائط في قلب مدينة كوالالمبور ، ويشغل مساحة تبلغ 15 كم عرضا و 50 كم طولا ، ويمتد إلى مطار كوالالمبور الدولي الجديد في سيبانج ، وقد تم إنشاء شركة خاصة لادراة هذا المشروع في عام 1996 تسمى شركة تنمية الوسائط المتعددة إذ تم تحديد جدول زمني لإكمـاله يقدر بعشرين عاما وعلى ثلاث مراحل وكالاتي : [3]

---

([1]) المصدر نفسه ص 133 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية, مصدر سابق ص 59.

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: مبادرات بناء القدرات التكنولوجية , مصدر سابق ص 132 .

المرحلة الأولى : ويتلخص العمل بهذه المرحلة على جذب مجموعة مختارة من الشركات ذات المكانة العالمية ، والشروع في سبعة تطبيقات رائدة تتضمن ( الحكومة الالكترونية ، البطاقة الوطنية متعددة الوظائف ، المدارس الذكية ، الطب عن بعد ، مراكز التسويق بلا حدود ، الشبكات الالكترونية للتصنيع عبر أنحاء العالم ، مجموعات البحث والتطوير ) . كما تتضمن هذه المرحلة وضع الإطار القانوني والتنظيمي لتأسيس مدينتين علميتين على المعرفة باسم سايبرجايا و بوتراهايا .

المرحلة الثانية : ربط الممر الفائق متعدد الوسائط بمدن الشبكات الالكترونية الأخرى في ماليزيا وعبر أنحاء العالم ، ومن المتوقع اجتذاب مجموعة ثانية من الشركات ذات المكانة الدولية في هذه المرحلة .

المرحلة الثالثة : من المتوقع أن تتحول ماليزيا في هذه المرحلة إلى مجتمع قائم على المعرفة وممول عالمي للوسائط المتعددة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ، وان تكون من البلدان التي تمتلك مجموعة من المدن الذكية التي ترتبط بطريق المعلومات العالمي الفائق السرعة .

إن سياسة الحكومة الماليزية الموجهة نحو التركيز بشكل كبير على الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي والتشجيع المادي والمعنوي للمراكز العلمية كالجامعات ومراكز البحوث أدى إلى تنمية مهارات التفكير والبحث لدى ذوي الاختصاص ، فحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 2003 أصبحت ماليزيا تحتل مكانة لاباس بها بالنسبة لبراءات الاختراع المقدمة ، ويتم حسابها على أساس العدد المقدم منها بين كل مليون شخص . والجدول ( 8 ) يبين مكانة ماليزيا بين بلدان العالم الاخرى من حيث عدد براءات الاختراع .

**الجدول ( 8 )**

**موقع ماليزيا بين بلدان العالم في عدد براءات الاختراع**

| اسـم البـلد | عدد البراءات لكل مليون شخص |
|---|---|
| **اليابان** | **1057** |
| **الولايات المتحدة** | **289** |
| **فرنسا** | **195** |
| **النمسا** | **159** |
| **إسرائيل** | **71** |
| **ماليزيا** | **25** |

| | |
|---|---|
| الجزائر | 2 |
| مصر | 1 |

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2003 ، الأمم المتحدة ، نيويورك 2004 ، صفحات متعددة.

## ثالثا : التجربة الفلبينية باقامة حاضنات الاعمال

1. نبذة تاريخية :

تعدّ التجربة الفلبينية في حاضنات الأعمال حديثة مقارنة بتجربة أمريكا وبعض بلدان الاتحاد الأوربي وجنوب شرق آسيا إذ تعتبر حاضنة الأعمال التابعة لوزارة العلم والتكنولوجيا في بيكيوتان ، والتي تم تأسيسها عام 1990 أولى الحاضنات في الاقتصاد الفلبيني ، كما تتميز الحاضنات في الاقتصاد الفلبيني بان معظمها تابع للقطاع العام وهذا سبب تناولنا لها إضافة للتجربة الماليزية إذ كانت غالبية الحاضنات في ماليزيا تدار من قبل القطاع الخاص .

لقد مرت حاضنات الأعمال في المراحل الأولى لانطلاقها في الاقتصاد الفلبيني بفترة من الركود والتلكؤ في أداء أعمالها وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم بلوغ حاضنات الأعمال للأهداف المرسومة لها عند مراحل تأسيسها ما يأتي : [1]

أ. الاعتماد الكبير على القطاع العام في تمويل الحاضنات ، وما رافق ذلك من استنزاف للموارد العامة .

ب. عدم وجود معايير ثابتة ومحددة ذات جدوى اقتصادية في اختيار المشاريع المحتضنة .

ج. انخفاض مستوى الخدمات المقدمة الى المشاريع المحتضنة . فاغلب الوحدات الانتاجية المحتضنة لا تجد ابسط الخدمات كالهاتف او الارشاد والتوجية الاداري .... الخ .

د. انخفاض مستوى الرقابة على اداء الكوادر القائمة بادارة الحاضنات .

هـ. عدم وجود اجهزة ومعدات كافية ومناسبة للمشاريع المحتضنة مما ادى الى عدم استفادة الوحدات الانتاجية من استخدام التكنولوجيا المتاحة الا في حدود ضيقة .

و. افتقار الأجهزة و المعدات الى الصيانة الدورية مما ادى الى اندثارها في مراحل مبكرة .

ان تشخيص المشاكل و المعوقات المذكورة اسفر عن تدخل الدولة لغرض وضع الحلول لمثل هذه الصعوبات ، ولاسيّما بعد تأسيس برنامج التكنولوجيا في الاعمال التجارية عام 1995 ، والذي يهدف الى تشجيع مؤسسات البحث العلمي والجامعات على التحول من البحوث النظرية الى البحوث التطبيقية ذات الاثر الايجابي المباشر على معدل الانتاجية .

---

([1]) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية / اليونيدو : مجلس التنمية الصناعية , محضر موجز للجلسة الرابعة , الامم المتحدة , فينا 11 كانون الثاني 2005 – ص 7 .

ووفقا لذلك البرنامج تطورت الحاضنات في الاقتصاد الفلبيني لتصل الى ما يقارب اثنتي عشرة حاضنة حتى نهاية عام 1995 . والجدول ( 9 ) يبين بعض البيانات الخاصة بالتسلسل التاريخي للحاضنات في الفلبين .

**جدول ( 9 )**

**حاضنات الاعمال في الفلبين لغاية عام 1995**

| ت | اسم الحاضنة | سنة التاسيس | الوضع | عدد المستاجرين |
|---|---|---|---|---|
| 1 | حاضنة المشروعات التكنولوجية التابعة لوزارة العلم والتكنولوجيا في بيكيوتان | 1990 | تعمل | 23 |
| 2 | حاضنة الاعمال في جامعة الفلبين (حرم ديليمان) | - | تعمل (تجريبيه) | 5 |
| 3 | حاضنة الاعمال في جامعة الفلبين (حرم بانوس) | - | تعمل | – |
| 4 | حاضنة المشروعات التكنولوجية في بوهول | - | تعمل | – |
| 5 | حاضنة المشروعات التكنولوجية في كانلوبانج ، لاجونا | - | تعمل | – |
| 6 | حاضنة المشروعات التكنولوجية في ايليجان | - | تعمل | – |
| 7 | حاضنة المشروعات التكنولوجية في جامعة ولاية بانجاسنيات | 1994 | تحت الانشاء | – |
| 8 | حاضنة المشروعات التكنولوجية في نجروس اوكسيدنتال | 1994 | المفاوضات قائمة مع الجهات الدولية المانحة | - |
| 9 | حاضنة المشروعات التكنولوجية جامعة ولاية نيوزون المركزية | 1994 | مخططة | - |
| 10 | الحاضنة اوجيسان ديل سر | – | مخططة | - |
| 11 | حاضنة كلية الزراعة بجامعة ولاية فيسياس | – | مخططة | - |
| 12 | حاضنة جامعة الفلبين ( حرم فيسياس ) | – | مخططة | - |

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا . الامم المتحدة . نيويورك 2003 ص 261

## الإجراءات المتخذة لتطوير حاضنات الأعمال في الفلبين

أ . وضع معايير استراتيجية لاختيار الوحدات الانتاجية المحتضنة .

لقد قامت الحكومة الفلبينية باتباع مجموعة معايير لاختيار الوحدات الانتاجية الداخلة للحاضنات ، وتنقسم هذه المعايير الى قسمين :

(1) معايير خاصة بالوحدة الانتاجية : وهي جملة من المعايير تتعلق بكيفية اختيار الوحدات الانتاجية المحتضنة من ناحية الجدوى الاقتصادية او مدى قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ونسبة النجاح المتوقعة لها ، وعدد السنوات التي يمكن ان يمكث بها المشروع داخل الحاضنة . [1]

وقد حددت إحدى الدراسات التي اجريت من قبل وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين بعض الضوابط المتعلقة بمعايير اختيار ومراقبة المشاريع الداخلة للحاضنة ، والجدول ( 10 ) يبين تفاصيل هذه المعايير .

([1]) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية / اليونيدو : تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية , ورقة اساسية اعدتها امانة اليونيدو , الامم المتحدة , فينا , ص 9 ( بدون سنة طبع ) .

**جدول ( 10 )**

**معايير اختيار ومراقبة الوحدات الإنتاجية وحاضنات الأعمال في الفلبين**

| ت | معايير مراقبة الوحدات الإنتاجية | معايير مراقبة الحاضنات |
|---|---|---|
| 1 | التشغيل ( العمالة ) | 1. جوانب القوة التكنولوجية في الحاضنة |
| 2 | التقدم في عملية نقل التكنولوجيا | 2. ملاءمة المرافق الموجودة مع استخدامات الوحدات الإنتاجية |
| 3 | زيادة المهارات | 3. عدد الوحدات المحتضنة |
| 4 | التعاون التكنولوجي مع الحاضنة | 4. عدد الوحدات المتخرجة |
| 5 | التعاون التكنولوجي مع باقي أعضاء الحاضنة | 5. عدد الموظفين والاستشاريين |
| 6 | التاثير في السوق | 6. إدارة الحاضنة |
| 7 | كمية ونوعية الانتاج | 7. موقع الحاضنة |
| 8 | التكاليف الانتاجية | |
| 9 | استخدام المرافق الموجودة في الحاضنة | |
| 10 | الجدوى الاقتصادية للمشروع | |

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .

(2) معايير خاصة بالنشاط الاقتصادي : إن أهم الأسباب التي ادت إلى تلكؤ عمل الحاضنات في المراحل الأولى ، هي مساندة الحكومة نشاط اقتصادي دون اخر ، اذ وجهت الحكومة دعما كبيرا للوحدات الانتاجية ذات الطابع الانتاجي التصديري ، ولاسيّما تصنيع المعادن والصناعات البحرية ، وبعض الصناعات الزراعية ، وكان ذلك على حساب النشاطات الصناعية الاخرى ، الامر الذي ادى الى استبعاد جزء كبير من الصناعيين الذين كان من الممكن ان يساهموا بشكل فعال في تنمية اقتصاد البلد ، لذلك وجدت الدراسة التي اعدت في وزارة العلم والتكنولوجيا أن من الافضل شمول جميع النشاطات التي من الممكن ان تسهم في دعم الاقتصاد الوطني اذ وضعت مجموعة من المعايير المتعلقة بعمل ومراقبة القطاعات الانتاجية الداخلة ضمن الحاضنات بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي

والحيلولة دون الاختلالات القطاعية .[1] والجدول ( 11 ) يبين تفاصيل المعايير المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والحاضنة.

**جدول ( 11 )**

**معايير اختيار ومراقبة النشاطات الاقتصادية وحاضنات الأعمال في الفلبين**

| ت | معايير اختيار النشاط الاقتصادي | معايير مراقبة الحاضنات |
|---|---|---|
| 1 | التجانس مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . | 1. البنية الاساسية للحاضنات ومدى ملاءمتها للوحدات الانتاجية ذات النمو السريع . |
| 2 | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي. | 2. قابلية الحاضنة على استيعاب الوحدات الانتاجية ذات التكنولوجيا الكثيفة . |
| 3 | المساهمة في عملية احلال الواردات . | 3. التوزيع الجغرافي للحاضنات . |
| 4 | تطوير عمل القطاع الخاص . | 4. الموقع بالنسبة للجامعات ومراكز البحوث . |
| 5 | مدى توافر المواد الاولية . | 5. المشاركة في التمويل . |
| 6 | التوزيع الجغرافي . | |
| 7 | مدى توافر العلماء وخبراء التكنولوجيا المؤهلين | |
| 8 | مدى توافر الصلة مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي . | |

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكو ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .

كما أن سياسة الدعم الحكومي لحاضنات الأعمال تأتي ضمن التوجه الإقليمي والعالمي لدعم الصناعات الصغيرة والناشئة ، والشكل ( 3 ) يبين نسبة الصناعات الصغيرة التي حصلت على أشكال من الدعم الحكومي إلى جميع المؤسسات الصناعية الأخرى .

[1] منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية / اليونيدو : مجلس التنمية الصناعية , محضر موجز للجلسة الثانية , الامم المتحدة , فينا , 11 ايلول 2003 ص 14 .

**شكل ( 3 )**

**نسبة اقتناء الصناعات الصغيرة للخدمات الداعمة إلى جميع المؤسسات الصناعية في الفلبين لسنة 2002**

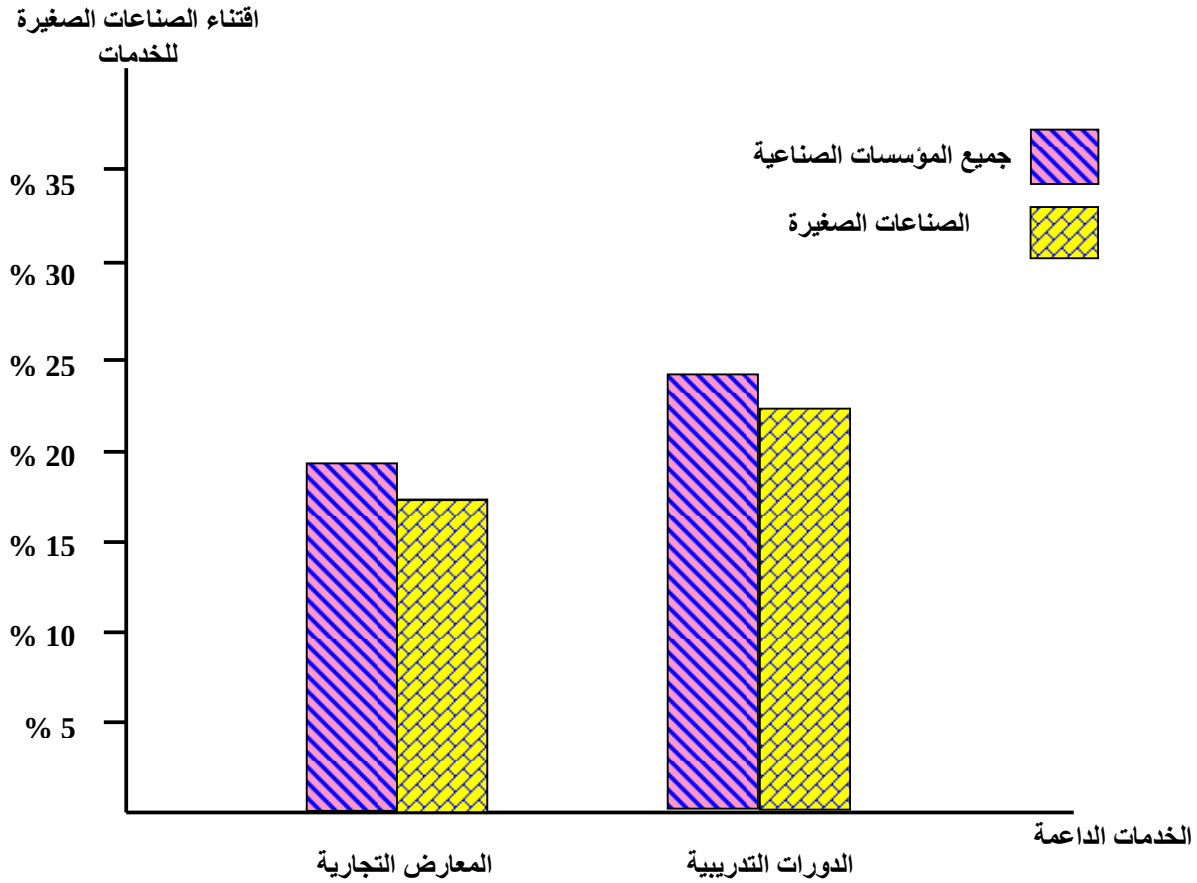


المصدر : الكسندر اوفيري ملبرادت : تقييم اسواق الخدمات الداعمة للاعمال , البرنامج المركزي حول تعزيز الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة ( SEED ) , الطبعة الاولى , منظمة العمل الدولية , بيروت , 2003 , ص 25

ب. مشاركة القطاع الخاص في تمويل الحاضنات : ان استمرار القطاع العام في تمويل حاضنات الاعمال يعدّ مبادرة باهضة الثمن واستنزاف كبير للاموال العامة ، لذلك عملت الحكومة الفلبينية على وضع خطة عمل لتطوير الحاضنات قائمة على المشاركة بين القطاع العام والخاص ، ووفقا لهذه الخطة يقتصر دور الدولة على تهيئة الهياكل الارتكازية والخدمات العامة المتمثلة بالماء والكهرباء والمواصلات ووسائل الاتصال الاخرى ، اما القطاع الخاص فيتحمل ما تبقى من النفقات الاخرى . اذ أن وجود مثل هذه

الخدمات داخل حاضنات الاعمال يخلق حافزا لدخول الوحدات الانتاجية الناشئة للحاضنات ، فضلا عن انه يشكل مشروعا استثمارا يحقق عوائد ربحية للقطاع الخاص المشارك في اقامة الحاضنات . [1]

ومن الجدير بالذكر ان الفلبين تعدّ من البلدان ذات الاولوية العالية في تلقي المساعدات الانمائية المتعددة الاطراف من المنظمات الدولية ( UNIDO،UNDP ) ولاسيّما الموجهة للقطاع الصناعي ، فعلى سبيل المثال قامت الجهات الدولية المانحة بانشاء حاضنة اعمال في نجروس اوكسيدنتال مخصصة لاستقبال المصانع الصغيرة ذات المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي . وقد حققت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي نموا بلغ 4.8 % وفقا لاحصائيات النصف الاول من عام 2005 ، وقد تجاوزت هذه المعدلات الاهداف الحكومية المرسومة للاقتصاد في السنوات الاخيرة ، مما جعل المؤسسات المالية الدولية تثق في قدرة الاقتصاد الفلبيني وتتوقع ارتفـاع معدلات نموه بشكل كبير . [2]

ج. تحديد الأهداف العامة لحاضنات الاعمال : وضعت الدراسة الصادرة عن وزراة العلم والتكنولوجيا مجموعة من الاهداف العامة لحاضنات الاعمال في الاقتصاد الفلبيني ، وتتلاءم هذه الاهداف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، اذ ان المطلوب من حاضنات الاعمال ان تقوم بدورها في مساندة الوحدات الانتاجية الناشئة والتي لا تستطيع ان تستمر دون مساندة وفقا للأوضاع الاقتصادية في الفلبين . وتتمثل هذه المساندة بالنقاط التالية : [3]

(1)القيام بدور الضامن المالي للمشاريع الناشئة أمام مؤسسات التمويل العامة والخاصة .

(2)توفير البنية الأساسية الملائمة لعمل الوحدات الإنتاجية المحتضنة ( الإدارة ، الحسابات ، الفاكس ، الانترنت ، الحاسوب ) والعمل على تقديم المشورة الإدارية والفنية .

(3)تيسير حصول الوحدات الإنتاجية على الموارد التكنولوجية ، والعمل على الاتصال مع شبكات الأعمال والتكنولوجيا ، ومن ثم التسريع في نقل التكنولوجيا الى الصناعات المحلية .

د. تكامل حاضنات الاعمال مع الجامعات ومراكز البحوث : اتخذت الحكومة الفلبينية مجموعة من الاجراءات الخاصة بربط عمل حاضنات الاعمال بالوظيفة التقليدية للجامعات في المجتمع المتضمنة التعليم العالي والتدريب واكتشاف المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة .

---

([1]) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية / اليونيدو : , المؤتمر العام : محضر موجز للجلسة الرابعة , الامم المتحدة , اوستریاسنتر , فيينا , 23 , كانون الاول , 2005 , ص 14 .

([2]) المصدر نفسه ص 15 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية , مصدر سابق ص 146 .

وهناك جملة من الفوائد المتحققة للجامعات والمراكز البحثية نتيجة لهذا الترابط منها : [1]

(1)مساهمة الجامعات بشكل ملموس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يعزز من صورة الجامعة في المجتمع .

(2)ان البحوث التطبيقية التي تجد طريقها الى الشركات التجارية تشجع على ادخال تطورات جديدة في المناهج الدراسية لطلبة الجامعات .

(3)توفر حاضنات الاعمال فرصا للتدريب من خلال بيئة حقيقية ذات اتصال مباشر مع العمل التجاري.

(4)خلق شبكات معرفة محلية قائمة على الجهد المشترك ، مما يعزز من فرص الاكتشافات البحثية الجديدة وبراءات الاختراع .

إن احد أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة الفلبينية في اتجاه تعزيز الترابط بين عمل الحاضنات ومراكز البحث العلمي هو زيادة الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي ، وتبعا لذلك فقد ارتفعت براءات الاختراع الممنوحة في الفلبين لتبلغ ( 6 ) براءات في عام 1997 . [2]

هـ . اختيار الكوادر الكفوءة لادارة الحاضنات : ان معظم اصحاب الوحدات الانتاجية المحتضنة ليس لهم الخبرة والدراية في الاعمال الادارية والفنية ، لذلك يجب على الحاضنات ان تبذل جهدها من اجل توفير النصح والارشاد الفني والاداري ، وبعكس ذلك فان الوحدات الانتاجية سوف تكون عرضة للفشل وضياع الفرصة التي قد تكون ذات قيمة اقتصادية كبيرة .

إن إدارة حاضنات الاعمال تتطلب خبرة مشتركة ( ادارية – فنية ) ولايمكن فصل هذين القطاعين بعضهما عن بعض ، اذ ان ادارة الحاضنة ليست مهمة ادارية بحتة تقتصر على التوجيه الاداري والمالي والتسويقي ، وكذلك ليست مهمة علمية تكنولوجية يضطلع بها علماء وباحثون يفتقرون الى الخبرات الادارية والتجارية المتعلقة بالتسويق وادارة الامور المالية . لذلك فان اختيار الكوادر الكفوءة في عمل الحاضنات امر في غاية الاهمية للحيلولة دون فشلها . [3]

إن معظم البلدان النامية تعاني من نقص شديد في هؤلاء الافراد الاكفاء الذين يجمعون بين المهارات الفنية والادارية ، لذلك عملت الحكومة الفلبينية على اجراء دورات تدريب وتاهيل لاعداد كوادر قادرة على تزويد الوحدات الانتاجية بالارشادات الفنية المتعلقة بتقديم المشورة بالمسائل المتعلقة باختيار الالات والمعدات المناسبة واستغلالها بشكل امثل ، اضافة الى تخطيط وتركيب بناء المصنع والفن الانتاجي

---

([1]) باول مايتر : استثمار الابداع في عالم الاعمال , ترجمة د. حسين علي , الطبعة الاولى , دار الرضا للنشر , نيسان , 2000 ص 51 – 53 .

([2]) المصدر نفسه ص 112 .

([3]) د. محمد محروس اسماعيل : مصدر سابق ص 225 .

الواجب اتباعه والصيانة الدورية [1]، وكذلك الارشادات الادارية المتعلقة بمصادر التمويل المناسبة ومتطلباتها ، ومسك الدفاتر الحسابية والدعاية والإعلان .

([1]) المصدر نفسه ص 226 .

# المبحث الثالث
# تجربة لبنان في الحاضنات وامكانية اقامتها في العراق

## أولا : التجربة اللبنانية بإقامة حاضنات الأعمال

1. نبذة تاريخية :

واجه الاقتصاد اللبناني جملة من المعوقات والازمات تمثلت بالصراعات الاقليمية والمحلية ولاسيّما في اواسط السبعينات من القرن العشرين ، ومن ابرز هذه الازمات الحرب الاهلية التي اندلعت في عام 1975 ، اضافة الى الفتنة الطائفية الداخلية التي تسببت في دمار اقتصادي كبير ، قدرته الامم المتحدة بحوالي ( 25 ) مليار دولار امريكي أي ما يوازي ستة الى سبعة اضعاف الناتج المحلي الاجمالي لعام 1990. وتبعا لذلك فقد تحول الاقتصاد اللبناني من اقتصاد مزدهر يتمتع بدخل اعلى من المتوسط يقوده قطاع خاص متطور ونشيط مع دور محدود للقطاع العام ، الى اقتصاد يشهد دورا كبيرا للقطاع العام المثقل بالديون الخارجية المتنامية ، اذ صنف الاقتصاد اللبناني في السنوات العشر الاخيرة ضمن الاقتصادات ذات معدلات النمو المنخفضة ، [1] والجدول ( 12) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بذلك .

([1]) المؤتمر الدولي لدعم لبنان : برنامج لبنان الاقتصادي , باريس , 25 كانون الثاني 2007 ص 1 – 2 .

**الجدول ( 12 )**

**الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو والتضخم في لبنان بأسعار عام 1997 ، الثابتــة للمدة 1997 – 2006**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بملايين الدولارات | معدل النمو % | معدل التضخم % |
|---|---|---|---|
| 1997 | 14865.0 | – | 7.8 |
| 1998 | 15311.0 | 3.0 | 4.0 |
| 1999 | 15464.1 | 1.0 | 1.0 |
| 2000 | 15464.1 | 0 | ( 0.8 ) |
| 2001 | 15850.7 | 2.5 | – |
| 2002 | 15644.6 | ( 1.3 ) | 4.3 |
| 2003 | 16113.9 | 3.0 | 3.0 |
| 2004 | 16919.6 | 5.0 | 2.4 |
| 2005 | 17731.7 | 4.5 | 1.9 |
| 2006 | 18263.6 | 3 | 2.0 |

المصدر :

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، 2005 – 2006 ، ملخص ، الامم المتحدة ، نيويورك 2007 .
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : نظرة اولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا في عام 2000 ، الامم المتحدة ، نيويورك 2001 .

ملاحظة : الارقام الواردة بين قوسين تشير الى معدل سلبي .

نستخلص من الجدول السابق ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قد تناقص في السنوات الستّ 1997 – 2002 وتناقص ايضا معدل التضخم ، وبالنسبة لعام 2000 افادت التقارير الاولية الصادرة من الاسكوا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تناقص الى الصفر وتناقص معه معدل التضخم الى أدنى من ذلك ليصل الى قيمة سالبة بلغت 0.8 % ، وادت الظروف الانكماشية السائدة وتزايد البطالة وضعف الطلب الإجمالي وتقييم العملة بأعلى من قيمتها إلى انتفاء الضغوط التضخمية .

أما بالنسبة للبطالة فقد ارتفعت من 8.5 % في عام 1997 الى اكثر من 20% في عام 2000 . [1]

([1]) المؤتمر الدولي لدعم لبنان ، برنامج لبنان الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص1 – 2 .

لقد واجهت القطاعات الاقتصادية المختلفة مشاكل ومعوقات عديدة ، اما بالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة فقد تلخصت مشاكله بصعوبة الحصول على التمويل ، والافتقار الى الحوافز والموظفين الماهرين ، والتعقيدات البيروقراطية ، وتزايد المنافسة وضيق الاسواق .

ووفقا للظـروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها لبنان يمكن تلخيص اسباب هذه المشاكل بالنقاط الآتية : (1)

أ. التجزئة والعزلة التي مرت بها الصناعات الصغيرة ، اذ ان العزلة اما تكون جغرافية او مذهبية طائفية ، اما التجزئة فانها تؤدي الى افتقار الوحدات الانتاجية الصغيرة الى الموارد الاقتصادية والاسواق الواسعة .

ب. تعطيل العلاقات التجارية المحلية والدولية نتيجة الحرب الاهلية التي ادت الى عدم تطوير المهارات والخبرات فضلا عن نقص الاستثمار في منتجات وتقنيات ومعدات جديدة .

ج. عدم وجود نظام فعال لدعم الصناعات الصغيرة ، ياخذ على عاتقه تقديم الخدمات الاستشارية والمالية ، اذ لاتزال الاستشارات المحلية ضيقة التطوير نسبيا ، وباهضة الثمن بالنسبة للوحدات الانتاجية الصغيرة . واستجابة لهذه المشاكل اخذت الحكومة اللبنانية على عاتقها الالتزام بمجموعة من الاصلاحات في القوانين والانظمة التي ترعى نشاط القطاع الخاص بهدف تحسين عناصر المنافسة وخفض كلفة ممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادي * ، وقد جاء ذلك تناغما مع تحقيق التزامات الحكومة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية المتوقعة في نهاية عام 2007 . (2)

وفيما يخص قطاع الصناعات الصغيرة فقد استفادت الحكومة من التجارب العربية والعالمية في كيفية دعم وتنمية هذا القطاع من خلال الية حاضنات الاعمال التي اثبتت كفايتها في رفع نسبة نجاح الصناعات الصغيرة والناشئة ، فقد قام المجلس اللبناني الوطني بوضع خطة لتاسيس حاضنة اعمال تهدف الى تطبيق التكنولوجيا في الوحدات الانتاجية الصغيرة ، وتدعيم الشراكة بين المؤسسات التعليمية البحثية من ناحية والصناعات الصغيرة ذات التكنولوجيا الرفيعة من ناحية اخرى ، وتعد الحاضنة بيرتيك BERYTECH المنبثقة عن جامعة القديس يوسف في بيروت عام 2000 ، والحاضنة NETAKEOFF

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : استعراض الاستراتيجات والسياسات الصناعية : الاعداد للقرن الحادي والعشرين , مصدر سابق , ص 30 .

(*) كلفة ممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي : ويقصد بها تلك التكاليف التي تستند الى معايير مثل ( الحد الادنى لراس المال المطلوب لتسجيل الشركات , الوقت المطلوب لنيل شهادة التاسيس , مرونة سوق العمل , النظام الضريبي , التقيد بالاتفاقات ) .

(2) المؤتمر الدولي لدعم لبنان : مصدر سابق ص 12 .

وهي شركة لتكنولوجيا الانترنيت ، اولى المبادرات في هذا المجال [1] كما اصدر المجلس اللبناني الوطني مجموعة من التوصيات لتطبيق هذة الخطة في المراحل المستقبلية ، تتلخص فيما يأتي :[2]

أ- توفير الدعم الدائم لخطة التنفيذ طوال الفترة .

ب- تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية في وضع الخطط المتعلقة بالسياسات العلمية الوطنية .

ج- العمل على زيادة وعي القطاع الخاص باهمية الابتكارات التكنولوجية التي تحققها بالتعاون مع انشطة البحث المحلية .

د- انشاء مراكز للبحوث الفنية التطبيقية داخل الجامعات بما يتفق مع اتجاهات ( المعهد الجامعي للتكنولوجيا ) المؤسس حديثا بالجامعة اللبنانية ، بهدف تعزيز مستوى البحث والخدمات الفنية لدى القطاع الخاص .

هـ- تشجيع الجامعات على المبادرة باعادة توجية برامجها التعليمية والبحثية لبناء الجسور نحو الصناعة الوطنية.

## 2. دور الجامعات في إقامة حاضنات الأعمال

وضع المجلس اللبناني الوطني خططا لتطبيق توصياتة المتعلقة باقامة حاضنات الاعمال في الاقتصاد اللبناني ، وتستند هذه الخطة الى اسس تدعيم الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية من ناحية ، وحاضنات الاعمال من ناحية اخرى . ويامل المجلس ان تزيد الحاضنات من فرص النجاح للصناعات الصغيرة الناشئة كما يمكن ان تؤدي الى زيادة التنوع والنشاط في الاقتصاد الوطني ، من خلال تطبيقات التكنولوجيا التي تناسب واقع الموارد الاقتصادية المحدودة وتقديم بنية منظمة تساعد اصحاب الاعمال في التركيز على اهدافهم من خلال توفير الخدمات اللازمة لاستمرارية تلك الاعمال ، اذ تعمل حاضنات الاعمال على شكل وكالات وسيطة متعددة الاوجه توفق بين الجامعات والوحدات الانتاجية الصغيرة ، وان سبب نجاح تلك الحاضنات هو مزج الخبرات الصناعية والتجارية التي يملكها الاكاديميون بالوسط الصناعي التطبيقي .[3] فقد اثبتت التجارب العالمية ان 90% من الابتكارات الناتجة من البحث تجد تطبيقا لها في الوسط الصناعي ، ولاجل الوصول الى تسويق البحث يتوجب على الباحث معرفة الوسط الصناعي وخصوصياته ، اذ تشكل هذه المعرفة احد اهم مفاتيح نجاح البحوث[4]، وتقوم حاضنات الاعمال بتحقيق ذلك من خلال الترابط بين الصناعيين من جهة ومراكز البحوث والجامعات من جهة اخرى .

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني , مصدر سابق ص 25 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية , مصدر سابق ص 172 .

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني , مصدر سابق ص 24 .

([4]) بول مايتر : مصدر سابق ص 112 .

## 3. حاضنة الأعمال بيرتيك BERYTECH

وتعدّ الحاضنة بيريتك BERYTECH التي انطلقت من جامعة القديس يوسف في بيروت احد ابرز هذه المبادرات ، اذ تهدف الى تحقيق هدف مزدوج يشمل تامين عمل اختباري لطلاب واساتذة الجامعة من جانب ، وتامين ما تحتاج إليه الوحدات الانتاجية الصغيرة المحتضنة من جانب اخر . وقد عملت الحاضنة المذكورة على استضافة شركات متخصصة في التكنولوجيا الرفيعة ومراكز تدريبية متخصصة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمياه والبيئه ، والصناعة الغذائية ، والعلوم الصحية والتكنولوجية الحيوية ، وقد اسندت مهمة الاشراف على الحاضنة الى لجنة تكنولوجيه وعلمية متخصصة توفر كادراً متقدماً من المستشارين الفنيين والاداريين[1] .

لقد استفادت الحاضنة بيرتيك من التجارب العالمية في انشاء حاضنات الاعمال لدعم الصناعات الصغيرة بتسهيل الوصول الى التكنولوجيا وتعبئة وتطوير الموارد المالية والبشرية ، وتوفير المناخ الملائم وخدمات الدعم المطلوبة للمساعدة في تنمية هذه الصناعات ولاسيّما ذات القيمة المضافة العالية ، وذلك لتعزيز قدرتها على المنافسة في الاقتصاد المحلي والعالمي السائر نحو المزيد من العولمة والتطور التكنولوجي . ولا يقتصر عمل هذه الحاضنة على الوحدات الناشئة فقط وانما تقوم باستضافة الشركات القائمة وتعمل على تطويرها من خلال توفير الخدمات الضرورية كالمكاتب والاستشارات الادارية والمالية وباسعار تنافسية ، كما تعمل الحاضنة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة تدفق راس المال الى الداخل ، من خلال تشكيل الاتحادات الرامية الى استقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي ،[2] والجدول ( 13 ) يبين تزايد تدفقات راس المال الاجنبي الواردة الى لبنان .

**الجدول ( 13 )**

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني , مصدر سابق ص 25 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة : مصدر سابق ص 2 .

**حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى لبنان خلال المدة ( 1995 – 2004 ) بملايين الدولارات**

| السنة | الاستثمار الأجنبي المباشر بملايين الدولارات |
|---|---|
| 1995 | 35 |
| 1996 | 80 |
| 1997 | 150 |
| 1998 | 200 |
| 1999 | 250 |
| 2000 | 298 |
| 2001 | 249 |
| 2002 | 257 |
| 2003 | 258 |
| 2004 | 288 |
| المجموع | 2165 |

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت ، 2005 ، ص 121.

**أ – أهداف الحاضنة بيرتيك**

تهدف الحاضنة بيرتك إلى :[1]

(1)مساعدة لبنان على تطوير الموارد البشرية والوصول إلى موقع الريادة في المجالات التي تشكل فيها المعرفة و الموهبة البشرية أساس المشروعات .

(2)تحقيق الشراكة بين الصناعات الصغيرة والشركات الكبيرة ولاسيّما في المجالات ذات القيمة المضافة العالية .

(3)تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالجمع بين الوحدات الناشئة والشركات التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة .

(4)تشجيع عودة المغتربين اللبنانيين .

(5)جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

(6)المحافظة على الدور الرائد للجامعات اللبنانية في دعم القطاع الصناعي ، وتعزيز الفكر الإبداعي من خلال تحويل البحوث الأساسية إلى بحوث تطبيقية .

**ب – الخدمات التي تقدمها الحاضنة بيرتيك**

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية , مصدر سابق ص 174 .

إن تحقيق الأهداف المرسومة للحاضنة والمتمثلة بجذب الشركات ذات القيمة المضافة العالية ، يتطلب تقديم خدمات ملائمة ومتقدمة للشركات والوحدات الإنتاجية المحتضنة ، ويمكن تلخيص تلك الخدمات بالنقاط الآتية : [1]

(1)تبادل المعلومات الدائم بين عالم الأعمال التجارية والشركات الناشئة داخل الحاضنة .

(2)تقديم الخدمات الفنية والإدارية والمالية من خلال متخصصين يساعدون في تحديد مهام الوحدات الإنتاجية والأسواق المستهدفة ، فضلا عن خدمات التخطيط وحجم الإنتاج وتقديم الاستشارات الإدارية ومسك الدفاتر الحسابية .

(3)توفير الخدمات في أماكن العمل الجماعية للحاضنة في المجالات الآتية :

- العقارات ( التأجير والصيانة ، الكهرباء ، التكييف ، أنظمة التدفئة ) .
- المجال اللوجستي ( الأثاث ، العمل بأجهزة الحاسوب الدقيقة ) .
- الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- خدمات السكرتارية ( الاستقبال وخدمات المكاتب ) .
- الخدمات اليومية ( المطاعم والنقل والأمن ) .
- المعلومات ( المجلات ، التوثيق ، الاحتفالات ) .

(4) العمل على ديمومة نجاح الشركات والوحدات الإنتاجية المحتضنة من خلال :

- المساعدة في الوصول إلى المستثمرين لتمويل الوحدات الإنتاجية والشركات المحتضنة .
- العمل على تحقيق شراكة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة من جانب ومقاولين أساسيين وشركات كبيرة من جانب أخر .
- الاتصال بالهيئات المتخصصة والمؤسسات الحكومية من اجل الوصول إلى الأسواق الخارجية وتصدير الخدمات والمنتجات المحلية .

## 4. الحاضنة NETAKEOFF

وهي شركة لبنانية لتكنولوجيا الانترنت تركز على مجالات متقدمة ، كالتجارة الالكترونية بين الأعمال وتطوير البرمجيات والاتصالات ولديها مجلس استشاري وفريق إداري متخصص . وتصنف الحاضنة Netakeoff ضمن الحاضنات الافتراضية ( بدون جدران ) ، إذ تقوم بكافة أنشطة حاضنة الأعمال التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة والمراكز البحثية كالجامعات ومراكز البحوث ، فضلا عن توفير الدعم التسويقي والإداري والفني والاستشاري في المجالات المختلفة . [2]

---

([1]) المصدر نفسه : ص 176 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : التقرير السنوي 2003 , مصدر سابق ص 16 .

وقد نمت هذه المبادرة تجاوبا مع نشوء الاقتصاد القائم على المعرفة ، الذي باتت في ظله المبادرات التقليدية كالمناطق الصناعية والمناطق الحرة تعدّ اقل فعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

تنطلق الحاضنة Netakeoff من التطور الكبير في عالم الانترنت ، وتزايد معدل نمو المستخدمين في العالم العربي ، الذي تجاوز متوسط معدل النمو الذي يسجل في العالم ، لذا يرى القائمون على هذه الحاضنة أنه يجب أن ترافق هذا النمو زيادة ملموسة في حجم التجارة الالكترونية ، والتي تلازم الحاجة إلى الانترنت والبنية الأساسية ، ومن خلال هذا التطور تصبح حاضنة الانترنت ضرورية لمساعدة شركات التجارة الالكترونية على بدء أعمالها والحد من معدلات إخفاقها .

إن القائمين على الحاضنة Netakeoff يرون أن التجارة الالكترونية أداة فعالة لوصول الصناعات الصغيرة إلى الأسواق العالمية ، كما أنها تساعد في تخفيض التكاليف التأسيسية ، وتمكن الصناعات الصغيرة من التجاوب مع تغيرات الأسواق العالمية . [1] ولكن تواجه هذه الحاضنة مجموعة الصعوبات والمعوقات يمكن تلخيصها بما يأتي : [2]

أ . انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان .

ب . الافتقار إلى الدعم الحكومي .

ج . نقص تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الإدارية .

د . صعوبة الحصول على المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية .

## ثانياً : فرص اقامة حاضنات الاعمال لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق

### 1. واقع الصناعات الصغيرة في العراق :

تميز الاقتصاد العراقي بالشمولية والمركزية الشديدة باتخاذ القرارات الاقتصادية في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، وقد رسمت الحكومات المتعاقبة سياسات تنموية اتجهت في غالبها نحو التصنيع السريع بهدف احلال الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة [3]، غير ان الازمات والحروب المتلاحقة التي مر بها العراق ، ولاسيّما الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي ، ادت الى استنزاف الموارد المالية وتدمير البنى التحتية . وقد تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتفاقمت مشكلة البطالة ، وتدهورت دخول الأفراد الى حدود متدنية نتيجة التضخم الجامح ولاسيّما في التسعينات من القرن الماضي.

---

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني , مصدر سابق ص 30 .

([2]) المصدر نفسه ص 26 .

([3]) د.عباس النصراوي : الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 – 2010 ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، الطبعة العربية الاولى ، دار الكنوز الادبية ، بيروت – لبنان ، 1995 ، ص118 – 119 .

اما بخصوص قطاع الصناعات الصغيرة ، فلم يحض باهتمام رغم كونه مفتاحا لحل اغلب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق ، اذ تراجع بشكل كبير في عقد التسعينات لاسباب تتعلق بانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام ، فضلا عن بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة بايقاف الدعم الحكومي ، ومنع المصانع الصغيرة التي تستخدم مواد اولية مستوردة أو داخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية ، كالسكر والدقيق ، بالاضافة الى صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات ، التي تقادمت واصبحت غير مؤهلة للاستمرار في العملية الانتاجية ، فقد انخفضت القيمة المضافة بالاسعار الثابتة من 1278 مليون دينار عام 1997 الى 472 مليون عام 1999 ، ثم بدات بالارتفاع في ضوء بعض الدعم المقدم لتلك الصناعات لتصل القيمة المضافة بالاسعار الثابتة الى 747 مليون دينار عام 2001 ، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول ( 14 ) ، اما في مرحلة ما بعد 2003 وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي ، فقد وضع القطاع الصناعي امام تحدٍ جديد ، وهو عدم القدرة على التاقلم مع تبدل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية ولاسيّما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالتخلف ويعاني العديد من المشاكل والمعوقات .

ان السبب الرئيس لعدم قدرة قطاع الصناعات الصغيرة في العراق على الدخول في منافسة عالمية هو ان تلك الصناعات قد نشات في ظل امرين مهمين [1]:

الاول : ان معظم منتجات تلك الصناعات كانت مخصصة للاستهلاك المحلي في اطار ستراتيجية التصنيع المعوض للواردات .

الثاني : تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن ، وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.

([1]) د.ثائر محمود رشيد العاني : منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق ، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2005 ، ص64 .

نلاحظ من الجدول ( 14 ) ان هناك تراجعا في عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة للسنوات 1997 – 1998 وذلك بفعل الحصار الاقتصادي ، وفقدان الدعم الحكومي ، فضلا عن تحول قسم كبير منها الى القطاع غير المنظم بسبب الاجراءات الحكومية المتشددة كالضرائب ، والتبرعات ، والقيود النوعية والصحية .

اما في عام 2000 فقد منحت الحكومة اعفاءات ضريبية محددة لاصحاب الوحدات الانتاجية مما ادى الى زيادة عددها كما هو واضح في الجدول (14) ، اما بالنسبة لعدد العاملين فنلاحظ ان عدد العاملين بدون اجر اكبر من العاملين باجر ما عدا سنة 2000 التي شهدت انخفاضا كبيرا في عدد العاملين بدون اجر وهذا امر غير طبيعي ، اذ يفسر بعدم دقة البيانات الواردة في نشرات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات نتيجة اعتمادها على بيانات الهيئة العامة للضرائب وامانة العاصمة والبلديات في المحافظات . ان ارتفاع عدد العاملين بدون اجر يدل على فردية هذه الصناعات وكونها عائلية في اغلبها . اما بالنسبة لقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج بالاسعار الجارية فان السبب الرئيس لتفاوت قيمها هو تغيرات الاسعار الناتجة عن التضخم الجامح الذي مر به الاقتصاد العراقي . اما بالنسبة للقيمة المضافة فهي الاخرى شهدت تفاوتا بسبب تغيرات الاسعار والاجور فضلا عن تضمنها الاجور غير المحتسبة لرب العمل التي تندمج مع الاجر في معظم الصناعات الصغيرة ، اما بالنسبة لمساهمة الصناعات الصغيرة في اجمالي الناتج الصناعي فقد تراوحت بين ( 26 – 74% ) وبمتوسط قدره 48.4% .

## 2. مشاكل الصناعات الصغيرة في العراق .

هناك جملة من المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات الصغيرة في العراق يمكن تلخيصها بالاتي :-

أ- مشكلة التمويل : يشكل ضعف التمويل معوقاً رئيسياً يحول دون تنمية الصناعات الصغيرة في العراق ، اذ ان هناك صعوبات كبيرة تواجه اصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة لاجل الحصول على القروض في مقدمتها عدم توفر الضمانات الكافية التي تؤهل اصحاب تلك الوحدات للحصول على القروض ، والتغيرات السعرية الكبيرة الناجمة عن تفاوت اسعار الصرف التي تؤدي الى تغيرات في حجم الدائنية والمديونية ، وضعف الجهاز المصرفي وتفشي البيروقراطية والمحسوبية والرشوة بين موظفي المصارف ومدراء الفروع .[1]

ب-مشاكل فنية : تتمثل بتقادم التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية وصعوبة استبدالها بأخرى لأسباب عديدة في مقدمتها ، عدم وجود المعرفة والدراية ونظم الادارة التي تراعي

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من اجل تخفيف وطاة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا ، مصدر سابق، ص32 .

التغير التكنولوجي ، وضعف الفرص امام اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة في المشاركة في المعارض التجارية خارج البلد التي من شانها تبادل الخبرات واكتساب المعلومات عن المعدات واساليب الانتاج الاكثر حداثة والقيود القانونية والمؤسسية الصارمة التي كانت تفرضها الحكومة السابقة على الاستيراد وابرام العقود .[1]

ج- مشكلة نقص المعلومات : تعاني الصناعات الصغيرة في العراق من نقص المعلومات المتعلقة في مجال الاسواق المحلية والعالمية والقوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل الشركات ، والحوافز والضرائب ، وقوانين العمل ومصادر التمويل والرسوم الكمركية .

د- مشكلة التسويق : ان معظم اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة في العراق تنقصهم الامكانيات والمؤهلات اللازمة لنجاح تسويق منتجاتهم ، فضلا عن نقص الامكانيات المادية لاقامة معارض خاصة او اقامة علاقات واتصالات مع الاسواق البعيدة ووكالات التوزيع ، مما يضطرهم للاعتماد على الاسواق القريبة من مواقع المصانع او الاستعانة بالوسطاء المعتمدين على الأساليب البدائية في التسويق [2].

هـ- التنافسية العالمية : تعاني الصناعات الصغيرة في العراق من تزايد التنافسية العالمية واغراق الاسواق المحلية بالسلع الرخيصة غير المطابقة للمواصفات او المقلدة ، ولاسيّما بعد عام 2003 عندما تم رفع جميع انواع الرسوم الكمركية لمدة عام كامل ، ومن ثم اعادتها بنسبة 5% مع اعفاء الاغذية والملابس الجاهزة . فقد أثبتت احدى الدراسات ان المنافسة من قبل الصناعات المحلية الاكثر تطورا محدودة بسبب وجود سوق لكل نوع من السلع واعتمادا على سعرها ، اما المنافسة العالمية فإنها تؤثر بشكل كبير في عمل هذه الصناعات وقد وصل عدد كبير منه الى حد الإغلاق كالصناعات البلاستيكية ، وصناعة المنسوجات .[3]

و- التشتت الجغرافي للمصانع الصغيرة ، وعدم وجود تنظيمات مسؤولة عن توجيه المستثمرين للصناعات الصغيرة التي يمكن اقامتها طبقا للميزة النسبية ودراسات الجدوى الاقتصادية .

ز- عدم وجود مراكز للبحث والتدريب التي لها دور مهم في رفع كفاءة اليد العاملة وتقديم الخدمات الاستشارية لتحسين جودة المنتجات .[4]

## 3. الوسائل التقليدية في دعم الصناعات الصغيرة في العراق .

هناك مجموعة من الوسائل المتبعة لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق اهمها :

---

([1]) د.محمد محروس اسماعيل : مصدر سابق ص222 .

([2])د.المصدر نفسه ، ص 223 .

([3]) د.ثائر محمود رشيد العاني : مصدر سابق ص78 – 79 .

([4]) المصدر نفسه ص70 .

أ- اتحاد الصناعات العراقي : وهو احد المؤسسات المسؤولة عن توجيه المستثمرين في القطاع الصناعي ، اذ يقوم باكتشاف الفرص الاستثمارية ذات الاثر الايجابي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدا دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية . ولكنه في الواقع الاقتصادي العراقي الحالي لم يحقق الاهداف المرسومة له وخاصة في مجال تذليل الصعوبات التمويلية ، اذ انه لم يبادر الى تشجيع التوسع في شركات الاموال المساهمة التي تعدّ البديل للتمويل من خلال القروض الحكومية .

ب- الغرف التجارية والصناعية : وهي منظمات اقتصادية مهنية تقوم بالعديد من النشاطات والفعاليات التي تهتم بمنشات القطاع الخاص وبصفة خاصة الصغيرة منها ، اذ تقوم بالتعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المنشات وتعمل على التعاون مع الجهات المعنية لغرض تذليلها ، كما تقوم بتنظيم المعارض الوطنية والاقليمية لغرض التعريف بالمنتجات الوطنية وتوجيه الصناعات الصغيرة نحو مصادر مدخلات الانتاج ، فضلا عن اصدار نشرات وبرامج تدريبية خاصة بالقطاع الخاص . وقد انحسر دور الغرف التجارية والصناعية في العراق لامتداد البيروقراطية الى الهيئات الادارية فيها ، بالاضافة الى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام ، وتوسع دور القطاع العام بشكل كبير خاصة في المرحلة ما قبل 2003 .

ج- المصارف التخصصية : ومن ابرزها المصارف الصناعية التي تاخذ على عاتقها منح الوحدات الانتاجية الصغيرة قروضاً ميسرة ، ولكن هذه المصارف بحد ذاتها مملوكة للدولة ولها مجموعة اجراءات وقوانين تحد من امكانية استفادة الصناعات الصغيرة منها تتمثل في عدم قدرة تلك الصناعات على توفير الضمانات المطلوبة ، فضلا عن عدم امتلاكها للوثائق الثبوتية التي تطلبها المصارف ، وكونها لا تستند الى جهة ضامنة تسوغ للمصارف الاقدام على تقديم القروض .

د- السياسة الضريبية : من الاساليب المستخدمة في تنمية الصناعات الصغيرة في العراق هي الاعفاءات الضريبية او الاجازة الضريبية للمشروعات الصغيرة ، ولكن ارتفاع حدة التضخم وتشوهات الاسعار التي ظهرت في العقد الاخير من القرن الماضي ادت الى انعدام الثقة بالعمل الصناعي وعزوف المستثمرين عن الدخول في مشاريع استثمارية جديدة على الرغم من الإعفاءات والسماحات الضريبية المقدمة .

## 4. <u>الية حاضنات الاعمال لتنمية الصناعات الصغيرة في العراق .</u>

ادركت معظم البلدان النامية ، ولاسيّما العربية منها ، اهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة واكتساب التكنولوجيا الحديثة ، لذلك سعت الى الاستفادة من التجارب العالمية على الرغم من كونها وصلت الى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي قياسا

بحالة الاقتصاد العراقي ، ومن هذه البلدان المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والاردن وسوريا والتجربة الواعدة في لبنان .

اما بالنسبة للعراق فان الاقتصاد العراقي بامس الحاجة لمثل هذه الاليات ، لما يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، اذ ان الصناعات الصغيرة لا تستند الى قاعدة او جهة راعية في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة ، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم ، فضلا عن التطور التكنولوجي المتسارع وما يرافقه من تغيرات في الطلب على المنتجات ، حيث ان الميزة التنافسية اصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلك البلد من موارد طبيعية واقتصادية .

اما بالنسبة للمشاكل الاجتماعية فان البطالة في العراق تجاوزت 50% ،[1] وان توفير فرص العمل تعدّ مكلفة للدولة ، في حين تقوم حاضنات الاعمال بتوفير فرص عمل دائمة بتكاليف منخفضة قياسا بالقطاع العام .

ان العراق يتمتع بقاعدة علمية واقتصادية ملائمة لقيام حاضنات اعمال ناجحة ، اذ انه يزخر بالاكاديميين والباحثين والخبرات العلمية المعطلة والتي تفتقر الى جهة منظمة تاخذ على عاتقها تسويق البحوث الى الجانب التطبيقي ، كما ان هناك عدداً كبيراً من الجامعات التي تمتلك كليات وأقساماً فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات والقيام بالاشراف على منظومة من الحاضنات .

اما من الناحية المادية فان العراق يمتلك شركات كبيرة تم تسريح اغلب العاملين فيها وهي حاليا شبه معطلة يمكن ان تكون مكانا مناسبا لاقامة الحاضنات . ولغرض ضمان نجاح هذا المشروع لا بد من دراسة بعض المقومات الاساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها بالاتي :-

أ. قبول الحاضنة في المجتمع : يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة ، احد المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة ، اذ انه لا بد من اقناع المجتمع بان عمل الحاضنة هو انعكاس لاهدافهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني ، ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة ان تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات .[2]

لقد أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت في هذا المجال ، والتي أخذت عينة عشوائية تتكون من أربعين وحدة إنتاجية صغيرة في محافظة كربلاء ، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعتبر وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الإنتاجية في العراق ، فقد أظهرت

---

([1]) د.محمد علي موسى المعموري : اعادة اعمار العراق – الفرص والتحديات : الندوة الاولى من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد 2005 ص15 .

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، مصدر سابق ص42 .

نتيجة الاستبيان إن 75% من أصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة يرحبون بشدة بإنشاء حاضنة أعمال في محافظة كربلاء ، في حين إن 25% يرحبون بإنشائها ، أي إن نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي 100% .[1]

ب. ملكية الحاضنة : تختلف ملكية الحاضنة بحسب الاهداف المرسومة لها ، فاذا كانت تهدف الى توليد مردود استثماري للقائمين عليها ، فلابد ان تكون ذات ملكية خاصة ، اما اذا كانت تهدف الى تخريج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي ، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلا عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة او المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة ، ولغرض انجاح مشروع الحاضنات في العراق لا بد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك تلك الحاضنات ، اذ انه ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص ان يبدا منها ، ولاسيّما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الاساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء ، والوقود اللذان يمثلان اهم المدخلات في قطاع الصناعات الصغيرة ، كما ان امتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من اثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية و القانونية والتنظيمية والتكنولوجية *.

لقد اثبتت الدراسة المذكورة سابقا ان 50% من اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الاعمال ، ويرون في ذلك نوعاً من الجدية في حل مشاكلهم ، في حين ان 30% يفضلون قيام القطاع الخاص بمثل هذا المشروع لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين ، اما الـ 20% فيفضلون ان تكون المبادرة ذات طابع مختلط لتحقيق المزاوجة بين خبرة القطاع الخاص وامكانية الدولة .[2]

ج. رسوم الحاضنة : يطلع صاحب الوحدة الانتاجية الصغيرة الراغب بالانضمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعه مقابل عضويته في الحاضنة ، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المصنع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه ، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق ، وبما يكفل

---

([1])د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحو قبول حاضنات الأعمال ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2007 ، ص27 .

* لقد اثبتت التجارب العالمية ان الدعم الحكومي عامل اساسي من عوامل نجاح الحاضنة ففي (( اسرائيل )) تشرف وزارة الصناعة بشكل مباشر على برنامج الحاضنات ، وتتحمل جزءاً كبيراً من المخاطر من خلال ضخ اموال في الحاضنات عند بدء التشغيل ، وقد حقق ذلك نجاحا كبيرا في هذا المجال ، اذ ان هناك 26 حاضنة تعمل حاليا بنجاح تمكنت من اجتذاب مبالغ استثمارية تفوق 320 مليون دولار امريكي ، كما ساهمت الجامعات بدور أساسي في هذا البرنامج .( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ص 110 – 111 ) .

([2]) د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي ، مصدر سابق ص29 – 30 .

ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة ، وحيث ان معظم الحاضنات تتقاضى رسوما اقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الصارم بدفع الرسوم .[1]

وقد اثبت استطلاع اجري في هذا الصدد استعداد قطاع الصناعات الصغيرة بواقع 100% لدفع الرسوم المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم .[2]

د. الترابط بين أنواع خدمات الحاضنة : تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال الى قسمين :[3]

(1) خدمات تشغيلية : وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الانتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الاداري والقانوني والتكنولوجي .

(2) خدمات استراتيجية : وهي التي تستخدمها الصناعات الصغيرة بهدف التخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى بهدف تحسين نوعية وكمية الانتاج والنفاذ الى الاسواق البعيدة ، وتتضمن تصاميم الانتاج ، والتوسع في العملية الانتاجية ، والسعي للوصول الى مصادر التمويل المتنوعة .

لقد اثبتت التجارب والدراسات ان القسم الاول من الخدمات تجد سوقا رائجة وتكون الوحدات الانتاجية على استعداد لدفع اثمانها ، اما القسم الثاني فان الطلب عليها يكون محدوداً نوعا ما ويختلف من مرحلة لاخرى . وتقع مهمة التوعية باهمية هذا النوع من الخدمات واثرها الايجابي في تطور قطاع الصناعات الصغيرة في العراق على مختلف منظمات المجتمع المدني المتمثلة بغرف التجارة والصناعة والرابطات المهنية . والجدول ( 15 ) يحلل العلاقة بين مراحل حياة الصناعات الصغيرة والارتباط بين اهمية الخدمات التي تقدمها الحاضنات الى الصناعات الصغيرة في كربلاء.

---

([1]) نبيل محمد شلبي : مصدر سابق ص7 .

([2]) د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي ، مصدر سابق ص31 .

([3]) لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : مصدر سابق ص1 .

**جدول ( 15 )**

**معاملات الارتباط بين الخدمات التي تقدمها الحاضنة ومراحل عمل الصناعات الصغيرة في كربلاء**

| درجة الارتباط بين مراحل عمل الحاضنة / نوع الخدمة | r12 | r13 | r23 |
|---|---|---|---|
| **خدمات إدارية** | 0.86 | −0.51 | −0.64 |
| **خدمات تكنولوجية ومعلوماتية** | 0.71 | 0.72 | 0.74 |
| **خدمات مالية** | 0.79 | 0.25 | 0.06 |
| **خدمات تسويقية** | 0.92 | 0.21 | 0.57 |
| **مجموع خدمات الحاضنة** | 0.79 | 0.07 | 0.14 |

المصدر : د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الاعمال . بحث غير منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2007 ص30.

نلاحظ من الجدول (15 ) ما يأتي :-

أ- الخدمات الإدارية : ان الارتباط بين اهمية الخدمات الادارية في المرحلة الاولى و الثانية r12 يساوي 0.86 ، وهذا يدل على اهمية هذه الخدمات في هاتين المرحلتين . اما بالنسبة للمرحلة الاولى والثالثة ، والثانية والثالثة فان r13 يساوي 0.51− و r23 يساوي 0.64− وهذه الاشارة السالبة تدل على وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة اهمية الخدمات الادارية في المرحلة الاولى والثالثة والثانية والثالثة نتيجة لتراكم المعرفة والخبرة مما يقلل من اهمية الخدمات الادارية في هذه المراحل .

ب- الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية : نلاحظ من الجدول (15 ) ان هذا النوع من الخدمات يستمر في المستوى نفسه من الاهمية خلال المراحل الثلاث ، اذ ان r12 يساوي 0.71 و r13 يساوي 0.72 و r23 يساوي 0.74 ، كما نلاحظ ارتفاعاً بسيطاً بين المرحلة الثانية والثالثة بسبب توجه المشروع نحو التوسع في الانتاج كما ونوعا ، والاستفادة من التقنيات الحديثة .

ج- الخدمات المالية : نلاحظ من الجدول (15 ) انخفاض معاملات الارتباط المتعلقة بالخدمات المالية كلما تقدمنا في مراحل حياة المشروع ، فبين المرحلة الاولى والثانية r12 تساوي 0.79 وهذا يعكس الاهمية الكبيرة لهذه الخدمات في هذه المرحلة ، اما بالنسبة للمراحل المتقدمة من حياة المشروع r13 تساوي 0.25 و r23 تساوي 0.06 فهذا يعني انخفاض أهمية الخدمات المالية في هذه المراحل نتيجة لتحقيق عائد من خلال بيع الإنتاج .

د- الخدمات التسويقية : يبين الجدول ( 15 ) الأهمية الكبيرة للخدمات التسويقية بين المرحلة الاولى والثانية ، اذ ان r12 يساوي 0.92 ، وذلك بسبب حاجة المنتجين الى معرفة تفاصيل العملية التسويقية الخاصة بمنتجاتهم ، في حين تنخفض هذه النسبة بين المرحلة الثانية والثالثة r23 لتصل الى 0.57 بسبب تنامي المعرفة في أثناء الدخول في عملية الإنتاج الفعلية ، أما عن درجة الارتباط الخاصة بالمرحلة الأولى والثالثة r13 فنلاحظ انخفاضاً كبيراً في الطلب على هذه الخدمات بسبب المعرفة شبه التامة بالمنافذ التسويقية والإجراءات الأخرى المتعلقة بها .

كما ان الجدول (16) يعزز ويوضح النتائج التي تم التوصل لها سابقا ، اذ انه يبين الأهمية النسبية لخدمات حاضنات الاعمال حسب مراحل حياة الصناعات الصغيرة في كربلاء .

**جدول (16 )**

**الأهمية النسبية لخدمات حاضنات الأعمال حسب مراحل الإنتاج للصناعات الصغيرة في كربلاء**

| نوع الخدمة | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة |
|---|---|---|---|
| **الخدمات الإدارية** | 32.2 | 31.9 | 32.5 |
| **الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية** | 28.7 | 29.2 | 29.4 |
| **الخدمات المالية** | 21.6 | 20.4 | 18.4 |
| **الخدمات التسويقية** | 10.6 | 11.0 | 11.4 |
| **الخدمات الإنتاجية** | 6.9 | 7.5 | 8.3 |

المصدر :د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحو قبول حاضنات الأعمال . بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2007 ، ص24 – 28 .

نلاحظ من الجدول (16 ) التفاوت في أهمية الخدمات التي تقدمها الحاضنة ، فهناك خدمات متزايدة الأهمية مع التقدم في مراحل حياة الوحدة الإنتاجية كالخدمات التكنولوجية والتسويقية والإنتاجية ، إذ إنها ارتفعت بصورة تدريجية ، فالخدمات التكنولوجية تزايد الطلب عليها من 28.7 في المرحلة الأولى الى 29.2 في المرحلة الثانية الى 29.4 في المرحلة الثالثة بسبب اتجاه الوحدة الإنتاجية نحو التوسع وتطوير الإنتاج والحاجة الى الأساليب التقنية الحديثة ، أما الخدمات التسويقية فقد ارتفعت من 10.6 في المرحلة الأولى الى 11.0 في المرحلة الثانية الى 11.4 في المرحلة الثالثة بسبب حاجة الوحدة الإنتاجية الى منافذ تسويقية اكبر كلما توسع في العملية الإنتاجية ، أما بالنسبة للخدمات الانتاجية ، فقد كانت في المرحلة الاولى 6.9 بسبب عدم وجود انتاج فعلي في هذه المرحلة ، ومع بدء الانتاج في المرحلة الثانية

ازدادت اهمية هذه الخدمات لتصل الى 7.5 ، اما في المرحلة الثالثة التي تتضمن النمو والتوسع في الانتاج فقد ازدادت الحاجة الى الخدمات الانتاجية بشكل كبير لتصل الى 8.3 .

امام بالنسبة للانواع الاخرى من الخدمات فنلاحظ من الجدول (16 ) ان الخدمات الادارية بلغت الاهمية النسبية لها في المرحلة الاولى 32.2 بسبب حاجة المشروع الى الاستشارة في الجانب الاداري والمحاسبي في المراحل الاولى لانشائه ( مرحلة التاسيس ) ، اما في المرحلة الثانية فتنخفض الاهمية النسبية لتصل الى 31.9 بسبب تراكم الخبرة والمعرفة ، اما في المرحلة الثالثة عندما تبدا الوحدة الانتاجية بالتوسع والنمو فيتزايد الطلب على الخدمات الادارية لتلبية متطلبات الحصول على التمويل كالسجلات الحسابية وبيان الموقف المالي فضلا عن الحاجة الى تدعيم العلاقات مع المؤسسات الحكومية والمنتجين الاخرين . كما نلاحظ من الجدول (16 ) ان الخدمات المالية تنخفض الاهمية النسبية لها مع التقدم في المراحل الانتاجية ، في حين كانت في المرحلة الاولى 21.6 ، بسبب الحاجة الى التمويل في المراحل الاولى لتاسيس المشروع كتهيئة الموقع وشراء المكائن والمعدات ، نلاحظ انه انخفضت في المرحلة الثانية لتصل الى 20.4 بسبب وجود انتاج فعلي وتغطية بعض النفقات من خلال بيع المنتجات ، اما في المرحلة الثالثة عندما تتوسع الوحدة الانتاجية ويصبح لديها انتاج واسع ، فتنخفض الاهمية النسبية للخدمات المالية لتصل الى 18.4 ، بسبب وجود بدائل اخرى للحصول على التمويل .

## جدول (17 )

## الطلب على خدمات الحاضنة حسب المراحل الإنتاجية

| نوع الخدمة | المرحلة الأولى ( التاسيس ) | المرحلة الثانية ( الانتاج ) | المرحلة الثالثة ( النمو والتوسع ) |
|---|---|---|---|
| الخدمات الإدارية ( توفير مكان للادارة ، دراسات الجدوى ، كيفية تسجيل المشروعات ، الخدمات القانونية ، بناء روابط مع مستثمرين ستراتيجين ، قاعات استقبال واجهزة اتصال ، توفير العمالة المدربة ) | يزداد الطلب على دراسات الجدوى وتوفير العمالة المدربة وتوفير مكان للادارة | يزداد الطلب على قاعات الاستقبال واجهزة الاتصال وينخفض على باقي الخدمات الادارية | يرتفع الطلب نسبيا على قاعات الاستقبال وأجهزة الاتصال والخدمات القانونية وبناء روابط مع مستثمرين ستراتيجيين والمؤسسات العلمية . |
| الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية ( تقديم المشورة في التنظيم والادارة ، خدمات فنية وتكنولوجية ، التعريف بانواع التكنولوجياالمستخدمة ، تسهيل الاتصال بالجامعات ، تدريب العمال ) | يزداد الطلب على خدمة تقديم المشورة في التنظيم ةالادارة والخدمات الفنيةو التكنولوجية ، التعريف بانواع التكنولوجيا المستخدمة | يزداد الطلب على تسهيل الاتصال بالجامعات وينخفض_على خدمة المشورة_في التنظيم والإدارة للتراكم المعرفي | يزداد الطلب على التنظيم والادارة ، للتوسع في الانتاج ، تدريب العمال ، معلومات عن البحوث والمنشات التي تعمل في نفس النشاط |
| الخدمات المالية ( قروض ميسرة ، التعريف بمصادر التمويل ، تسهيلات للحصول على الاجهزة والمعدات ، ضمان القروض طويلة الاجل ، وضع موازنة للتمويل ) | يزداد الطلب على القروض الميسرة والتعريف بمصادر التمويل ، وتسهيل الحصول على الالات والمعدات ، ووضع موازنة للتمويل والسيولة اللازمة . | ينخفض الطلب على كافة انواع الخدمات المالية بسبب الحصول على عائد من بيع الانتاج | يزداد الطلب على تقديم ضمانات للقروض طويلة الاجل بسبب التوسع في الانتاج |
| الخدمات الإنتاجية ( تصاميم الانتاج ، صيانة الالات والمباني ، التخزين ، الامن الصناعي ) | يزداد الطلب على خدمات الامن الصناعي وينخفض على باقي الخدمات لعدم وجود انتاج فعلي | يزداد الطلب على تصاميم الانتاج وينخفض على الامن الصناعي | يزداد الطلب على التصاميم الجديدة وتطوير التصاميم السابقة ، خدمات الصيانة والتخزين ، الامن الصناعي بسبب ادخال تكنولوجيا جديدة |
| الخدمات التسويقية ( توفير البيع التاجيري للالات والمعدات ، تقديم معلومات عن السوق وامكانية التصدير ، مساعدات في مجال التجارة الخارجية ) | يزداد الطلب على خدمات توفير البيع التاجيري للالات والمعدات ، تقديم معلومات عن السوق | ينخفض الطلب على البيع التاجيري وتقديم معلومات عن السوق في حين يرتفع على المساعدة في مجال التجارة الخارجية | يزداد الطلب على تقديم معلومات عن السوق وإمكانية التصدير والمساعدة في مجال التجارة الخارجية |

المصدر :د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحو قبول حاضنات الأعمال ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2007 ، صفحات متعددة .

# الاستنتاجات

1. تتمثل الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة بقدرتها التنموية العالية ، وذلك باستيعاب القوى العاملة ، ومساهمتها في التنوع الاقتصادي ، وانخفاض رؤوس الأموال اللازمة لها ، فضلا عن قدرتها على التوطن في مختلف المناطق الجغرافية ، مما يعزز النمو المتوازن للاقتصاد .
2. تعاني الصناعات الصغيرة مشكلات متعددة كالتمويل ، والمنافسة غير المتكافئة ، والتسويق ، ونقص الخبرات الفنية والإدارية ، وهذه المشكلات لا ترتبط بحجمها لكونها صغيرة ، وإنما بعزلتها وعدم وجود جهة راعية لها تساعد في مواجهة المشاكل من خلال التدريب والإرشاد ، فهي لا تستطيع مواجهة تحديات العصر المتمثلة بالعولمة بشكل منفرد .
3. بإمكان الوحدات الإنتاجية الصغيرة لو انتظمت في حاضنات الأعمال أن تتغلب على العوائق المرتبطة بعزلتها ، من خلال تكوين قاعدة رأسمالية مواتية ، والحصول على المعلومات والتمويل ، فضلا عن تذليل الصعوبات المرتبطة بحجم الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية ، كما أن حاضنات الأعمال من خلال علاقاتها مع القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تؤثر في مراكز اتخاذ القرارات بإصلاح القوانين والتعليمات بما يتلاءم مع طبيعة الصناعات الصغيرة .
4. تعدّ حاضنات الأعمال أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية وإعادة الهيكلة ، وأثبتت نجاحها من خلال خلق فرص العمل ، وتبني فكرة العمل الحر ، والمساهمة في بدء مشروعات واعدة على أسس سليمة ، كما تمكنت من الجمع بين الشركاء الأكاديميين والصناعيين ، باعتبارها حلقة الوصل بين الصناعة ومؤسسات البحث العلمي ، فضلا عن إنها تحقق وفورات اقتصادية في حالة توجيه الدعم لقطاع الصناعات الصغيرة ، إذ إن تكاليف الدعم المقدم من خلال الحاضنات يكون اقل من تكاليف الدعم الفردي الموجه لهذا القطاع .
5. تعمل حاضنات الأعمال على إدخال المعرفة كأحد عوامل الإنتاج من خلال اكتساب ونقل التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تساعد في إيجاد علاقة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة تؤدي إلى تحسين كفاءتها من خلال التعلم المتبادل .

6. ازدادت نسبة نجاح الوحدات الإنتاجية الصغيرة الناشئة بفعل حاضنات الأعمال من ( 50 % ) إلى ( 87 % ) كما ازدادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة أعداد الوحدات الفعالة ورفع قيمتها المضافة .
7. إن التجارب العالمية الناجحة في حاضنات الأعمال تدل على إمكانية إقامتها في أي بلد توجد فيه منشات اقتصادية صغيرة بحاجة إلى خدمات الدعم المالي والإداري والتسويقي والفني والاستشاري .
8. يعد القبول الاجتماعي للحاضنة احد أهم مقومات نجاحها لارتباط مدخلاتها ومخرجاتها بالمجتمع ، إذ إنها تساهم في تقوية أواصر الترابط بين الجامعات ومراكز البحوث من ناحية والمجتمع المتمثل بالقطاع الصناعي التطبيقي من ناحية أخرى .
9. هناك تركز في توطن الحاضنات في الاقتصادات المتقدمة على الرغم من مستويات التطور الاقتصادي المرتفع فيها ، إذ تنتشر أساسا في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي .
10. هناك اتجاه نحو توسع إقامة الحاضنات في الاقتصادات التي تتبنى الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء دور مهم للقطاع الخاص في تنميتها كما هو حاصل في دول جنوب وشرق آسيا ولاسيّما ماليزيا ، وبذلك ارتبط توسع الحاضنات مع توجهات الإصلاحات الاقتصادية .
11. هناك توجه كبير و متسارع من قبل معظم الدول العربية ، على اختلاف معدلات نموها لإقامة حاضنات الأعمال والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال ، أبرزها مصر ، سوريا ، الأردن ،لبنان ،تونس ودول مجلس التعاون الخليجي ، في حين لا يوجد مثل هذا الاهتمام في البلدان ذات الاقتصادات الفقيرة ، والتي هي بأمس الحاجة لمثل هذه الآليات لرفع كفاءة اقتصاداتها من خلال التنويع وزيادة الإنتاجية .
12. هناك حاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد العراقي ، لان القطاع النفطي لا يمكنه أن يوفر فرص عمل كافية للقوى العاملة كما في القطاعات الأخرى ،ولاسيما الصناعات الصغيرة التي تتميز بانخفاض تكلفة وديمومة الوظائف التي تخلقها .
13. نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة العراقية ، يعاني أصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة من الاغراق والمنافسة غير المتكافئة ، وعدم القدرة على مواجهه التحديات الناشئة عن العولمة وتحرير الأسواق بصورة منفردة ، وتمثل حاضنات الأعمال الآلية المناسبة لدعم القطاع الخاص وضمان نمو الوحدات الإنتاجية الصغيرة .

14. إن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يعيشها العراق في ظل التحول السياسي والاقتصادي بعد 9 / 4 / 2003 لا تعيق تطور قطاع الصناعات الصغيرة فحسب ، وإنما كامل النشاط الاقتصادي والتنموي .
15. إن نسبة كبيرة من قطاع الصناعات الصغيرة في العراق ينضوي تحت مظلة القطاع غير المنظم ، بعيدا عن الرقابة الصحية والمهنية والقوانين الضريبية ، وقانون العمل والضمان الاجتماعي ، كما أن ثقافة الابتعاد عن الجهات الرسمية بسبب الممارسات الجائرة السابقة مازالت باقية لدى القائمين على القطاع الخاص في العراق ، وهذا ما يسوّغ المبادرة بإقامة الحاضنات لخدمة هذه النشاطات .
16. يمكن للعراق الاستفادة من التجارب العربية والعالمية بإقامة حاضنات الأعمال التي ثبت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغير الاقتصادي العالمي والإقليمي .

# التوصيـــــــــــات

1. قيام الحكومات بإعطاء أهمية خاصة لقطاع الصناعات الصغيرة ، بإصدار القوانين والتشريعات التي من شانها توفير البيئة الملائمة لنمو وتطور هذا القطاع ، لكونه من القطاعات الحيوية والمهمة في الاقتصاد الوطني .
2. في ظل التطورات الاقتصادية العالمية لابد للبلدان النامية ان تعطي اولوية للمبادرات الوطنية المتعلقة بالسياسات واستراتيجيات الابتكار في العلم والتكنولوجيا ، وتعد حاضنات الاعمال احدى المبادرات في هذا الاتجاه ، اذ انها تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد القائم على المعرفة .
3. توجيه الدعم اللازم من قبل الحكومات والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني من اجل تعزيز مقومات إنشاء حاضنات الاعمال ، وعلى الحكومات اصلاح مؤسسات الاقراض الحكومي وغير الحكومي ، واخذ النشاط الاقتصادي بنظر الاعتبار عند المطالبة بالضمانات لتقديم القروض ، كما يجب على الجامعات والمعاهد الفنية تطوير الجانب التطبيقي والاهتمام بالبحوث المتصلة بالقطاع الصناعي من اجل رفد الحاضنات بالافكار والابتكارات الجديدة ، اما فيما يخص منظمات المجتمع المدني والمتمثلة بغرف التجارة والصناعة ، فعليها التوعية و التعريف باهمية الحاضنات ودورها في دعم قطاع الصناعات الصغيرة .
4. على الحاضنات تحديد اهدافها وغاياتها بوضوح وبساطة لضمان الانسجام والتناغم بين رغبة اصحاب الوحدات الانتاجية المحتضنة ، وتحقيق الاهداف المرسومة للحاضنة ، ويقع ذلك على عاتق المجلس الاستشاري الموجود في الحاضنة والذي يمزج بين اصحاب الشان من القطاعين العام والخاص ، كما ان تحديد معايير القبول في الحاضنة يجب ان تتم على اساس نوع المنتج وامكانية تسويقه وملاءمته مع الوحدات الانتاجية الاخرى داخل الحاضنة ، فضلا عن تحديد مدة الاحتضان لتخريج المشروعات من الحاضنة بما يتلاءم مع خصوصية الانواع المختلفة من الوحدات الانتاجية والظروف المحيطة بها .

5. التأكيد على اقامة حاضنات الاعمال بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث لتحقيق هدف مزدوج يتمثل باستخدام الوحدات الانتاجية المحتضنة كتجارب لتحويل نتائج البحوث الى منتجات وخدمات تجارية من ناحية ، وتهيئة البيئة لتدريب اصحاب الوحدات الانتاجية الناشئين من ناحية اخرى .
6. دعوة وزارات الصناعة في البلدان العربية الى تخصيص ميزانيات مناسبة لتمويل الابحاث الموجهة لقطاع الصناعة والعمل على رفع اعداد براءات الاختراع ، فضلا عن اعتماد مبدا التشبيك بين الصناعيين والباحثين والاكاديميين من خلال تبني برامج لدعم المخترعين والمبدعين ، والتاكيد على الابحاث التطبيقية واعتمادها في ترقية اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد .
7. انشاء حاضنات اعمال في البلدان العربية متخصصة في تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتراثية ، التي تلقى رواجا لدى شعوب العالم المختلفة ، والحفاظ عليها من خطر الانقراض .
8. فيما يخص الاقتصاد العراقي ، فانه بامس الحاجة الى تطوير قطاع الصناعات الصغيرة لكونه مفتاحاً للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد في ظل الظرف القائم وخاصة مشكلة البطالة ، ولابد للقائمين على الاقتصاد العراقي من اخذ زمام المبادرة بانشاء حاضنات الاعمال لدورها الكبير في تنمية هذا القطاع فضلا عن عدم حاجتها الى رؤوس اموال مرتفعة ، كما انها تحقق وفورات كبيرة في حالة توجيه الدعم المادي للصناعات الصغيرة .
9. دعوة وزارة الصناعة العراقية لإنشاء هيئة متخصصة للصناعات الصغيرة ، تقوم بالإشراف على منظومة من الحاضنات التي تخّرج وحدات إنتاجية صغيرة ناجحة ترفد السوق المحلية بالسلع والخدمات التي تعوض نوعا ما عن الاستيرادات وتقوم بتشغيل إعداد من الأيدي العاملة . فلابد من الاستفادة من تجربة جنوب شرق آسيا في تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى وعشوائية .

# المصادر

# المصادر
# المصادر العربية

## أولا - الكتب


1. القران الكريم .
2. الابرش ، د.محمد رياض ، رياض مرزوق : الخصخصة ، افاقها وابعادها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سوريا ، 1999 .
3. الاسدي ، د.علي :مقدمة في اقتصاديات الصناعة ، الطبعة الاولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1993 .
4. اسماعيل ، د.محمد محروس : اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1997 .
5. تانزر ، مايكل واخرون : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية ، لم يذكر محل الطبع ، 1981.
6. جلال ، فرهنك : التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000 ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ، 1991 .
7. حلباوي ، د.يوسف : التقانة في الوطن العربي ، مفهومها وتحدياتها ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، شباط ، 1992 .
8. حسن ، د.محمد سلمان : التخطيط الصناعي ، ترجمة موفق حسن محمود ، فؤاد الدهوي ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة للطبع ، بيروت ، لبنان ، 1974 .
9. الحناوي ، أ.د. محمد صالح واخرون : حاضنات الاعمال فرصة جديدة للاستثمار واليات لدعم منشات الاعمال الصغيرة ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2001 .
10. الخشروم ، د.عبد الله حسين : الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 .
11. الدجاني ، برهان : الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، الجزء السادس ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، مصر ، تشرين الثاني ، 1993 .
12. راو ، س.بي : العولمة الكونية وابعادها الادارية ، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2003 .

13. شحاته ، د.ابراهيم : نحو الاصلاح الشامل ، الطبعة الاولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1993 .
14. ظاهر ، مسعود : النهضة اليابانية المعاصرة – الدروس المستفادة عربيا ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ، 2002 .
15. عبد الرحمن ، د.عبد الله محمد : علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، لم يذكر سنة الطبع .
16. عبد السلام ، عبد الغفور واخرون : ادارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2001 .
17. عبد السلام ، صفوت : السياسة التكتلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، لم يذكر محل الطبع ، 1993 .
18. عثمان ، د.سعيد عبد العزيز : النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 .
19. العيساوي ، كاظم جاسم : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 .
20. فوكوياما ، فرانسيس : الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي ، ترجمة معين الامام ، حجاب الامام ، الطبعة الاولى ، لندن ، 1998 .
21. القريشي ، د.مدحت كاظم : الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2001 .
22. لايتس ، روبرت : اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين ، ترجمة سمية شعبان ، مراجعة فتحي ابو الفضل ، الطبعة الاولى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1999 .
23. لطفي ، أ.د.علي : التخطيط الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1988 .
24. اللقماني ، سمير : منظمة التجارة العالمية ، اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 .
25. مايتر ، باول : استثمار الابداع في عالم الاعمال ، ترجمة د.حسين علي ، الطبعة الاولى ، دار الرضا للنشر ، لم يذكر محل الطبع ، نيسان ، 2000 .

26. المسافر ، د.محمود خالد : العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، 2002 .
27. معروف ، أ.د.هوشيار : تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، 2006 .
28. النجفي ، د.سالم توفيق : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
29. النصراوي ، د.عباس : الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 – 2010 ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، الطبعة العربية الاولى ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، لبنان ، 1995 .
30. ولسن ، جي هولتن : الاقتصاد الجزئي – المفاهيم والتطبيقات ، جامعة الملك سعود ، فرع القصيم ، المملكة العربية السعودية ، 1984 .

## ثانياً : التقارير ونشرات المنظمات الدولية .

31. الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي : التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين ، دور تكنولوجيا المعلومات في اطار اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة – منظور اقليمي ، الامم المتحدة ، نيويورك ، اب ، اغسطس ، 2000 .
32. البنك الدولي للانشاء والتعمير : تقرير التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 2004 .
33. الجمعية العامة للامم المتحدة : مباشرة الاعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من اجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، الامم المتحدة ، جينيف ، 3 اكتوبر ، 1997 .
34. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2000 .
35. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : استعراض الاستراتيجيات و السياسات الصناعية : الاعداد للقرن الحادي والعشرين ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
36. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : البرامج المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 .
37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : التقرير السنوي 2003 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، مايو ، ايار ، 2004 .

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : تقرير فني ، اجتماع الخبراء بشان تنسيق السياسات التكنولوجية من اجل زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة ، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين ، بيروت 1–3 تشرين الثاني ، نوفمبر ، 2000 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .

39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : حاضنات الاعمال التكنولوجية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1995 .

40. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك – دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 .

41. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من اجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .

42. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .

43. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، 2005 – 2006 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 .

44. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : نظرة اولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا في عام 2000 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .

45. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الاسكوا ) : نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2006 .

46. لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لاعمال المؤسسات الصغيرة ، المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

47. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) : تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية ، ورقة اساسية اعدتها امانة اليونيدو للامم المتحدة ، الامم المتحدة ، فينا ، بدون سنة طبع .

48. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) : مجلس التنمية الصناعية ، محضر موجز للجلسة الرابعة ، الامم المتحدة ، اوستريا سنتر ، فينا ، 30 كانون الاول ، 2005 .

49. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) : مجلس التنمية الصناعية ، محضر موجز للجلسة الثانية ، الامم المتحدة ، فينا ، 11 ايلول ، 2003 .
50. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) : مجلس التنمية الصناعية ، محضر موجز للجلسة الثانية ، الامم المتحدة ، فينا ، كانون الثاني ، 2005 .
51. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الاحصائي ، قطر ، الدوحة ، 2003 .
52. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين : تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لمراكز البحوث الصناعية في الدول العربية ، الرباط ، المغرب ، 19 – 21 مارس 2001 .
53. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين : تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للمنظومة العربية لتبادل المعلومات التكنولوجية AIDMO.TIES ، الرباط ، المغرب ، 13 – 15 مارس ، اذار ، 2002 .
54. منظمة العمل الدولية : تطوير المؤسسات الصغيرة : مقدمة التحديات التي تواجه السياسات ، بيروت ، 2003 .
55. منظمة العمل الدولية : ميلبرادت ، الكسندرا اوفيري : تقييم اسواق الخدمات الداعمة للاعمال ، البرنامج المركزي حول تعزيز الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة SEED ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، 2003 .
56. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تقرير اجتماع الخبراء المعني بتكتل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، جنيف 2 – 4 ايلول ، سبتمبر ، 1998 ، الامم المتحدة ، جنيف ، 26 حزيران ، 1998 .
57. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التنمية ، الامم المتحدة ، جنيف ، حزيران ، 1998 .
58. المؤتمر الدولي لدعم لبنان : برنامج لبنان الاقتصادي ، باريس ، 25 كانون الثاني ، 2007.
59. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت ، حزيران ، 2006 .
60. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات : المجموعة الاحصائية السنوية ، 1997 – 2001 .

## ثالثاً : الاطاريح والرسائل الجامعية .

61. ابراهيم ، اديب ابراهيم : برامج التكييف الهيكلي واثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2004 .
62. الدليمي ، امل سلمان حسن : حاضنات الاعمال التكنولوجية ( تجارب مختارة ) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2006 .
63. العمري ، عمروهشام محمد صفوت : اثر التغيرات في الهيكل الاقتصادي على الهيكل الضريبي في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 1999 .
64. الكرعاوي ، نجم عبد عليوي : تحرير السياسات الضريبية وفق برامج صندوق النقد الدولي – مصر حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، 2006 .
65. المرزوك ، د.خالد حسين علي : قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، شباط 2004 .

## رابعاً : المجلات والنشرات الدورية والبحوث .

66. البسام ، محمد : الخليج للاستشارات الصناعية تدعو لانشاء هيئة خليجية لمكافحة الاغراق للحد من المنافسة غير العادلة للمنتجات الخليجية ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد / 9510 ، الاربعاء 30 يوليو ، 2003 .
67. البطاط ، د.كاظم احمد : تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق الجديد ، مجلة الفرات ، العدد / 1 ، كربلاء ، 2005 .
68. البطاط ، د.كاظم احمد : الحاضنات الصناعية ، مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد السابع والثامن ، 2006 .
69. البطاط ، د.كاظم احمد ، د.صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الاعمال ، بحث غير منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2007 .
70. ديب ، الفونس: المستقبل الاقتصادي ، صحيفة المستقبل العدد / 1288 ، بيروت ، لبنان ، 5ايار ، 2003 .
71. السوسي ، رياض : العلاقة بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والصناعة ، ورقة عمل مقدمة الى وزارة الصناعة في الجمهورية التونسية ، 2006 .
72. السويلم ، د.توفيق : مصير صغار المستثمرين والخيارات المتاحة امامهم ، مقابلة تلفزيونية من قناة العربية الفضائية ، مساء يوم الاثنين ، 12 تشرين الاول 2005 .
73. شلبي ، نبيل محمد : نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع المنطقة الشرقية ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

74. الصالحي ، صالح : اساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الاشكاليات وافاق التنمية ، القاهرة ، يناير ، 2004 .

75. العاني ، د.ثائر محمود رشيد : منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق ، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

76. مراياتي ، محمد : الحاضنات التكنولوجية وتنمية الوطن العربي ، مجلة العربي ، العدد / 573 ، الكويت ، اب ، 2006 .

77. المعموري ، د.محمد علي موسى : اعادة اعمار العراق – الفرص والتحديات ، الندوة الاولى من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

78. المهدي ، د.حسين : وظيفة التخطيط في العمل الاداري لمؤسسات العمل الاهلي ، نشرة اضاءات ، العدد / 4 ، البحرين ، يونيو ، 2006 .

79. نصر الله ، عبد الفتاح احمد ، غازي الصوراني : دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية ، غزة ، فلسطين ، يونيو ، 2005 .

80. النقيب ، علي : احجام البنوك عن تمويل الصناعات الصغيرة ، صحيفة الاهرام الاقتصادي ، العدد / 1932 ، الاثنين ، 16 كانون الثاني ، 2006 .

81. الهيتي ، د.نوزاد عبد الرحمن : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي – الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية ، العدد / 30 / الدوحة ، قطر ، 2006 .

## خامساً : شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) .

82. بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات المشروعات .
http://www.Isesco.org.ma/pub/ARABIC

83. تمويل الصناعات الصغيرة في العراق .
http://www.berc.iraq.com/events/IF/TEXT.htm.

84. خضر ، أ.حسان : تنمية الصناعت الصغيرة .
http://www.search.yahoo.com/search?

85. صدقة ، د.سهل قزاز : الحاضنات الصناعية وتاسيس صناديق لضمان المخاطر حلول مناسبة ، موقع عكاظ للصحافة والنشر ، العدد / 1721 اذار 2006 .
http://www.okaz.com.sa.

86. عطار ، نائلة حسين : حاضنات المشروعات الصغيرة ، فرصة عمل للجميع ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد / 4867 في 7 / 2 / 2007 .

87. عيسى ، شيماء احمد : البطالة في الوطن العربي ، المشكلة والحل ، الدول المتقدمة تحل المعادلة بالمشروعات الصغيرة فهل نرغب في الحل ؟
http://www.hobs.trial-moheet.com/show.

88. مقدمة عن حاضنات الاعمال .
http://www.Isesco.otg.ma/pub/ARABIC.

89. هلال ، اماني علي : دروس امريكية للمشروعات الصغيرة .
http://www.islamonline.net/economies/2006/01/articl.12.shtm1.

## المصادر الأجنبية

90. Bure. R.jewell: Business studies, third edition, Longman, 1996.
91. ESCWA: " Review of industry in ESCWA member countries bulletin " No.4. New York. 2001.
92. J.Stiglitz : some lessons from the east Asian miracle, World bank research obsever, Vol.11, No.2 August , 1996 .
93. Francois chesnais: Seiennce. Technology and competitveness. STI Review. I: 85 – 129, 1986.
94. Ghosn, carlos, "saving the business without losing the compang " Harvard business review. January 2002.
95. Kraj Weski. Lee and Ritzman. Larry: Operations Management strategy and analysis, 4th ed. Addison Wesely publishing, U.S.A.1996.
96. Morris A.cohen and Udag M.Apte: Manufacturing Automation. McGraw. Hill. Texas .1997.
97. NBIA: Technology Business incubator performance and practices. U.S.A. 2003.
98. Peter clark and other : Exchange rate and economic foundatements, afram work analysis, IMF, Occasional paper, No.115. Washington, December, 1997.

## Abstract

*Small industries are considered as one of the most essential and important activities in the under developing and advanced industries as well.*

*These small industries faced many problems related to financial deficiencies and the difficulties in obtaining finance. The other problems are related to the weakness of the production technique art which is used in such kind of industries.*

*In the recent international economics confirms liberation of marking, small industries faced another kinds of problems related to the intensity of the knowledge that is used in production, such as : engineering of production process, watching goodness and newer technique in management. These institutions became unrivaled not only on the base of the market value but also on the base of their ability for ingenuity, therefore, incubators of business have special interest in developed and progressing countries because they provide important particularities for these small industries. Through these particularities, small industries can obtain high quality skills and experiences and can get common market services as well as can facilitate the way for different financial centers.*

*International experiences make a failure sign to acquire these aims through individual procedures and politics. For this reason, it is important to find out a new procedures in order to solve all these problems. Small industries found their aims by merging within the incubators of business which mingle the existence powers in all involved factors such as governmental managements, private schemes and un-governmental organizations in order to achieve positive contribution in the economic process development via sustain and support the small industries.*

*Incubators of business are considered as a tool for enhancement the enduring development economics and renew the framework via spreading knowledge of individual and private business and acquiring and settlement of newer technique. It has been worked to increase the success in the small units of production through the assistance of pointer projects in their first step and work to achieve*

*confirmation in market. The assistance includes different kinds: systematic, financial, legal, trade, technical and scientific fields. Therefore, these producing units will become one of the sources for providing constantly labour opportunities and will contribute in total locally producing for different economics.*

*In the last tow decades, many academies, general politics makers, international organizations and trading activities were largely interested in incubators of business, however, the small industries in developed countries shape the prevalent economic activities and contribute with large portion in nationalistic turnover harvest. From the general political side, nationalism governments and international donator consider supporting these small industries as means of monetary aid for the poor in society and to find proper labour opportunities for the most underprivileged citizens. Meanwhile, it leads to motivate private business via contribution and un-centralized development.*

**UNIVERSITY OF KARBALA**
**College of Administration and Economics**
**Department of Economics**

# ROLE OF BUSINESSES INCUBATORS IN DEVELOPING SMALL INDUSTRIES IN SELECTED COUNTRIES

**A THESIS SUBMITTED**
**BY**

**KAMAL KADHIM JAWAD**
**AL- SHIMMARY**

**TO**
**THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS UNIVERSITY OF KARBALA**

**AS A PARTIAL FULFILLMENT OF REQUIREMENT FOR THE DEGREE OF MASTER IN ECONOMICS SCIENCE**

**SUPERVISED BY**
***PROF.Dr.KADHIM AHMAD AL-BATAT***

**2007 A.D.** **1428 A.H.**